ما تمس إليه الحاجة

لمن يطالع سُنن ابن مَاجه

إعداد

العلامة الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين. وهو حسبي ونعم الوكيل. وصلى الله تعالى

على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

الحمد لله الذي هدانا إلى الملة الحنيفية السمحة، السهلة البيضاء. وبين لنا طرق الشريعة والحقيقة، بواسطة سيد المرسلين، محمد الذي ختم به الأنبياء، وأصحابه الذي هم نجوم الاقتداء والاهتداء، وأتباعه البررة الأتقياء من العلماء المحدثين والفقهاء، الذين هم ورثة الأنبياء، صلى الله عليه وعليهم، مادامت الأرض والسماء.

أما بعـــد.

حجية الحديث.

لا شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مبلغاً عن الله، قال تعالى: [يا أيُّها الرسول بَلِّغ ما أُنزِلَ إليك من ربك]. ومبيناً عن الله مراده، قال تعالى: [وأنزلنا إليك الذِّكر لِتُبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم]. **ومعلماً** للكتاب والحكمة، قال تعالى: [لقد مَنَّ الله على المؤمنين إذْ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياتِهِ ويُزَكِّيهم ويُعَلِّمهم الكتاب والحكمة]. **ومحللاً** لهم الطيبات، **ومحرماً** عليهم الخبائث. قال تعالى: [ويُحِلُّ لهم الطيبات ويُحرِّمُ عليهم الخبائث]. وقال تعالى: [ولا يُحرِّمونَ ما

الصفحة ((16))

حرَّمَ الله ورسولُهُ]. **وقاضياً** في أمورهم، قال تعالى: [وما كَان لمؤمِنٍ ولا مُؤمِنةٍ إذا قَضى اللهُ ورسولُهُ أمراً أن يكون لهم الْخِيَرَةُ من أمرهم]. **وحكماً** فيما شجر بينهم، قال تعالى: [فلا وربِّكَ لا يُؤمنون حتى يُحَكِّموكَ فيما شجر بينهم ثم لا يجدُوا في أنفسهم حَرَجاً مما قَضَيْتَ ويُسَلِّموا تسليما]. قال تعالى: [إنَّا أنزلْنا إليك الكتابَ بالْحَقِّ لِتَحْكُم بين الناس بما أَراكَ الله]. **وأسوة حسنة** لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، قال تعالى: [لقد كانَ لكم في رسول الله أُسوَةٌ حسنةٌ لمن كان يرجو الله واليومَ الآخر وذكرَ اللهَ كثيرا].

وأمرنا الله تعالى باتباعه صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى: [فآمِنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتَّبِعوه لعلكم تهتدون]. وقال تعالى: [قُلْ إن كنتم تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبِعوني]. والأخذ بما أتى والانتهاء عما نهى، قال تعالى: [وما آتاكُمُ الرسولُ فخذوهُ وما نهاكُم عنه فانتهوا]. وأوجب علينا في غير آية: طاعته عليه الصلاة والسلام، قال تعالى: [أَطِيعوا الله وأطيعوا الرسول]، وقال تعالى: [وأطيعوا اللهَ ورسولَهُ]. وقال تعالى: [وإنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدوا]. وقال تعالى: [وأَطِعْنَ اللهَ وَرَسُولَه]. حتى جعل طاعته صلى الله عليه وسلم كطاعته، فقال تعالى: [ومَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أطاعَ اللهَ].

مكانة السنة في التشريع

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين شرائع الإسلام؛ أحياناً بالقول وحده، وأحياناً بالفعل وحده، وأحياناً بهما معاً.

الصفحة ((17))

فكل ما قاله صلى الله عليه وسلم ، أو فعله، أو حدث أمامه وقرره حيث سكت عليه سكوت رضا و لم ينكره: كان تشريعاً.

ومتى ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في العمل بمنزلة القرآن.

فالسنة إذاً شارحة للكتاب، موضحة، لمراد رب الأرباب. والقرآن ذو وجوه. وكثير من آياته مشكله أو مجمله أو مطلقه أو عامه.

والسنة هي التي تؤول مشكله وتبين مجمله. وتقيد مطلقه. وتخصص عامه.

فالقرآن لم يبين هيئات الصلاة ولا أوقاتها، ولم يفصح عن المقادير الواجبة في الزكاة ولا شروطها، وكذا سائر ما أجمل ذكره من الأحكام؛ إما بحسب كيفيات العمل، أو أسبابه، أو شروطه، أو موانعه، أو لواحقه، أو ما أشبه ذلك.

وإنما بين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بقوله، أو فعله، أو تقريره. وكذلك حدثت حوادث وخصومات، في القضايا والمعاملات، ووقعت مبادلات في الأخذ والعطاء، وعرضت تصرفات في الشؤون السلمية والحربية، فقضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمر ونهى.

فكل ذلك **من التشريع**، الذي أوجب الله تعالى على الأمة اتباعه في كتابه، كما تلوناها آنفاً.

الصفحة ((18))

الحديث في القرن الأول

وجه اهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابة القرآن، دون كتابة الحديث:

لم يدون الحديث في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما دون القرآن، ولم يتخذ النبي صلى الله عليه وسلم كتبة يكتبونه كما اتخذ كتبة للقرآن يكتبون آياته عند نزوله، وما ذاك إلا لأن القرآن وحي كله بألفاظه ومعانيه، نزل به الروح الأمين على قلبه. وأما السنة فألفاظها من عند الرسول صلى الله عليه وسلم . وإن كانت السنة كلها إرادة من الله تعالى، كما نص عليه الكتاب العزيز. وهذا هو أصل السر لاهتمامه صلى الله عليه وسلم بكتابة القرآن، وعدم الاهتمام بكتابتها، فإن لألفاظ القرآن مدخلاً أيّ مدخل في الإعجاز، فلا يجوز إبدال لفظ مكان لفظ، وإن كان مرادفاً له، بخلاف الحديث فإن معظم المقصود منه: معرفة حكم يتعلق به لا غير.

وكان العرب أمة أمِّية، لا يقرؤون ولا يكتبون، وإنما كان دأبهم الوعي والحفظ. قد فطرهم الله على الفطر المستقيمة، فكانوا يعون ما يسمعون، ويحفظون ما يستمعون، ويستظهرون ما ألقي إليهم من الخطب والأشعار، والقصص والأخبار. ونشؤوا على ذلك جيلاً بعد جيل، فتمكنت لهم من طول

المرانة حافظة قوية، وذاكرة صافية، وبديهة حاضرة، وذهن يصل إلى تبين المراد، فلم يكن يعجز أحدهم: أن يعي ما يلقى إليه أشد الوعي، من خطبة أو قصيدة. و لم يكن يعجز أحدهم: أن يؤدي ما وعاه متى دعت الحاجة إلى أدائه. وعلى هذا سارت حياتهم كلها.

الصفحة ((19))

فالقوم الذين لهم هذه المنزلة في الوعي والحفظ، والإبلاغ والنقل: لخليقون أن يحفظوا حديث نبيهم، وهم يعلمون أن هذا الحديث تبيان لما أجمل في الكتاب، وتفصيل له. وهذا الكتاب هو الذي أخرجهم من الظلمات إلى النور، وهذا النبي هو الذي نصروه وعزروه ووقروه، وبه أنقذهم الله من العمى والضلالة.

تحقيق أن النهي عن كتابة الحديث، كان في بدء الأمر:

كان صلوات الله وسلامه عليه، على ثقة بما فطر عليه قومه من قوة الحافظة، والقدرة على الرجوع إليها، فلم يأذن لهم أن يكتبوا عنه غير القرآن، فقال صلى الله عليه وسلم : (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه. وحدثوا عني ولا حرج. ومن كذب عَليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.)[1] كما ثبت ذلك في صحيح مسلم، برواية أبي سعيد الخدري "رضي الله عنه".

ولعل ذلك النهي كان في بدء الأمر، مخافة أن يختلط غير القرآن بالقرآن، وعلى الأخص عند قوم أمّيين، قد يتصور فيهم: أن يفهموا أن كُلاًّ من بابة واحدة، وهم إذ ذاك بدو في الأغلب الأعم. فخاف أن يخلطوا بين القرآن والحديث، فيدخلوا في القرآن ما ليس منه، أو ينقصوا منه شيئاً هو منه.

الصفحة ((20))

بيان بعض الصحف التي جمعت في الحديث في عصره صلى الله عليه وسلم :

لعل في آخر الأمر، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لأصحابه بكتابة الحديث، لأن القرآن الكريم كان قد حفظه الكثيرون من الصحابة، وأمن النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الاختلاط بغيره.

وقد جاءت أحاديث، تدل على أنه قد كتبت **صحف من الحديث،** في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى البخاري في صحيحه، عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب الله، أو فهم أُعْطِيَهُ رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر، وروى البخاري أيضاً، عن أبي هريرة "رضي الله عنه": حديثاً طويلاً، اشتمل على خطبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، جاء فيها بيان حرم مكة. وفي آخر هذا الحديث قول أبي هريرة: فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا

[1]- (حدثوا عني ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا عليَّ. ومن كذب عليَّ متعمداً فقد تبوأ مقعده من النار. وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) رواه أبو يعلى. وقال: حديث حسن. وله شواهد تقوية، منها: رواية الشافعي عن أبي هريرة وابن عساكر عن أنس.

رسول الله: فقال: "اكتبوا لأبي فُلان". وروى البخاري أيضاً، عن أبي هريرة "رضي الله عنه" قال: ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب[1]. وروى أبو داود في سننه، عن عبد الله بن عمرو "رضي الله عنه" قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: تكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم

الصفحة ((21))

في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأومأ بإصبعه إلى فيه فقال: "اكتب فو الذي نفسي بيده: ما يخرج منه إلا حق"[2]. وروى ابن عبد البر في جامع بيان العلم[3]". عن أنس بن مالك "رضي الله عنه" قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قيدوا العلم بالكتاب).

والآثار في هذا الباب كثيرة شهيرة، أخرجها الدارمي في سننه، وابن عبد البر في جامعه.

في عهد النبوة لم يكن تدوين الحديث شائعاً:

لم يكن تدوين الحديث شائعاً في عصره عليه الصلاة والسلام، وإنما كان جل اعتمادهم على حفظه في الصدور، وضبطه في القلوب. وذلك لسرعة حفظهم، وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعلمون الكتابة. نعم يوجد فيهم أناس كانوا يعتنون بكتابة الحديث، كعبد الله بن عمرو بن العاص "رضي الله عنه"، وقليل ما هم.

نشر الحديث في عهد الخلفاء الراشدين:

واستمر في عهد الخلفاء الراشدين "رضي الله عنهم" والأمر على ذلك.

وإنما كان قصارى هممهم: **نشر الحديث بطريق الرواية،** وهي التي أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم حيث يقول: "وحدثوا عني ولا حرج". وقال لوفد

الصفحة ((22))

عبد القيس، حين أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع: "احفظوهن عني، وأخبروا بهن من وراءكم"[4]. وقال صلى الله عليه وسلم : "نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ورعاها وأدّاها. فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"[5].

تفاوت الصحابة في الإكثار من الرواية والإقلال، ووجهة نظرهم:

1- صحيح البخاري – باب كتابة العلم.
2- سنن أبي داود – باب كتابة العلم.
3- ج – ص72 طبع مصر.
4- صحيح البخاري – باب أداء الخمس من الإيمان.
5- أخرجه الشافعي والبيهقي عن ابن مسعود "رضي الله عنه" ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي عن زيد بن ثابت "رضي الله عنه" (مشكاة كتاب العلم).

قد تفاوت الصحابة "رضي الله عنهم" في الإكثار من الرواية والإقلال، والاستيثاق والتثبيت، فمن مكثر ومن مُقِلٍّ. ومن مثبت في الرواية ومتحرٍّ. ومن متسع فيها غير متحرج.

فالكبار من الصحابة "رضي الله عنهم"، كان الغالب عليهم: التوقي في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتحرّي والتثبت، والإقلال في الرواية. فقد أخرج ابن سعد، وابن عساكر، عن عبد الرحمن بن حاطب قال: (ما رأيت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان إذا حدث أتم حديثاً ولا أحسن: من عثمان بن عفان، إلا أنه كان رجلاً يهاب الحديث)[1] وروى البخاري في صحيحه، عن عبد الله بن الزبير قال: (قلت للزبير إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما يحدث فلان وفلان. قال أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: "من كذب عليّ، فليتبوأ مقعده في

الصفحة ((23))

النار".)[2] وروى ابن ماجه عن السائب بن يزيد، قال: (صحبت سعد بن مالك من المدينة إلى مكة، فما سمعته يحدّث عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث واحد)[3]. وروى البخاري في صحيحه، عن مجاهد قال: (صحبت ابن عمر إلى المدينة، فلم أسمعه يحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا حديثاً واحداً)[4]. وقال الذهبي: "في تذكرة الحفاظ"، في ترجمة ابن مسعود "رضي الله عنه": (إنه الإمام الرباني: أبو عبد الرحمن، عبد الله بن أم عبد الهذلي، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه، وأحد السابقين الأولين، ومن كبار البدريين، ومن نبلاء الفقهاء المقرئين، كان ممن يتحرى في الأداء، ويشدد في الرواية، ويزجر تلامذته عن التهاون في ضبط الألفاظ). ويقول الذهبي أيضاً، بعد أن سرد الروايات في مناقبه: (وكان ابن مسعود يقل من الرواية للحديث، ويتورع في الألفاظ). ويروي الذهبي أيضاً، عن أبي عمرو الشيباني، (قال: كنت أجلس إلى ابن مسعود حولاً، لا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، استقلته الرعدة. وقال: هكذا. أو نحو ذا. أو قريب من ذا. أو .. أو ..) وما كان ذلك إلا لخشيته: أن ينتشر الكذب والخطأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

انقسام الصحابة إلى صنفين؛ صنف ولع بكثرة حفظ الحديث. وصنف بالاستنباط والفقه:

كان بعض الصحابة "رضي الله عنهم"، مولعين بكثرة الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى لو استطاعوا أن يعدوا عليه أنفاسه لفعلوا، ونذكر

الصفحة ((24))

[1]- كنز العمال ج 6 ص 372.
[2] - باب إثم من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
[3] - باب التوقي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
[4] - باب الفهم في العلم.

من هذا الفريق: أبا هريرة "رضي الله عنه". فقد أكثر من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى تحدث الناس عنه، وحتى اضطر أن يعتذر بما رواه البخاري في صحيحه، من طريق الأعرج عنه: (قال: إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة. ولولا آيتان في كتاب الله، ما حدثت حديثاً. ثم يتلو: [إنَّ الذين يَكْتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى.. إلى قوله: الرحيم][1]، إن إخواننا المهاجرين، كان يشغلهم الصفق بالأسواق. وإن إخواننا من الأنصار، كان يشغلهم العمل في أموالهم. وإن أبا هريرة، كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون[2].

وكان **الصحابة صنفين:**

صنف كانت همتهم مصروفة إلى حفظ الحديث، وتبليغ ما حفظه كما سمعه. فكان دأبهم سرد الحديث، والإكثار في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وصنف كان الغالب عليهم: الاستنباط والتفقه، والتدبر في النصوص، واستخراج الأحكام منها. وكانوا لا يأثرون من الحديث، إلا بعد التثبت والتحري، وعرضه على قواعد الشريعة.

قال العلامة ابن القيم "في الوابل الصيب في الكلم الطيب"[3]:

وفي الصحيح من حديث أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مثل ما بعثني الله تعالى" به من الهدى والعلم، كمثل غيث أصاب أرضاً، فكانتْ

الصفحة ((25))

منها طائفة طيبة، قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها طائفة أجادب، أمسكت الماء، فسقى الناس وزرعوا. وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان، لا تمسك ماء ولا تنبت كلأً فذلك مثل من فقه في دين الله تعالى، ونفعه ما بعثني الله به، فعلِم وعلّم. ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به".

فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الناس بالنسبة إلى الهداية والعلم: ثلاث طبقات؛ ورثة الرسل وخلفاء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهم الذين قاموا بالدين علماً وعملاً، ودعوة إلى الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم . فهؤلاء أتباع الرسل صلوات الله عليهم وسلامه حقّاً، وهم بمنزلة الطائفة الطيبة من الأرض، التي زكت فقبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، فزكت في نفسها وزكا الناس بها. وهؤلاء هم الذين جمعوا بين البصيرة في الدين، والقوة على الدعوة. ولذلك كانوا ورثة الأنبياء صلى الله عليهم وسلم، الذين قال الله فيهم: [واذْكُر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب

---

1 - سورة البقرة آية 159، 160.
2 - باب حفظ العلم.
3 - ص 741 حتى 743 وطبع مع مجموعة الحديث النجدية.

أولي الأيدي والأبصار][1]، البصائر في دين الله عز وجل، فبالبصائر يدرك الحق ويعرف. وبالقوى يتمكن من تبليغه وتنفيذه، والدعوة إليه.

فهذه الطبقة كان لها قوة الحفظ، والفهم والفقه في الدين، والبصر في التأويل، ففجرت من النصوص أنهار العلوم، واستنبطت منها كنوزها، ورزقت فيها فهماً خاصّاً، كما قال أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب، وقد سئل: هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء دون الناس؟ فقال: لا، والذي

الصفحة ((26))

فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه. فهذا الفهم هو بمنزلة الكلأ والعشب الكثير، الذي أنبتته الأرض. وهو الذي تميزت به هذه الطبقة، عن الطبقة الثانية. فإنها حفظت النصوص، وكان همها: حفظها وضبطها، فوردها الناس وتلقوها منهم، فاستنبطوا منها، واستخرجوا كنوزها، وأتجروا فيها، وبذروها في أرض قابلة للزرع والنبات، كل بحسبه، [قَدْ عَلِمَ كلُّ أناسٍ مَشْرَبَهُمْ][2]. وهؤلاء الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : "نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها، وأدّاها كما سمعها. فرب حامل فقه غير فقيه. ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"[3]. وهذا عبد الله بن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن على قدر ما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يبلغ نحو عشرين حديثاً، الذي يقول فيه: سمعت ورأيت. وسمع الكثير من الصحابة، وبورك له فهمه والاستنباط منه، حتى ملأ الدنيا علماً وفقهاً.

قال أبو محمد بن حزم: وجمعت فتاويه في سبعة أسفار كبار، وهي بحسب ما بلغ جامعها. وإلا فعلم ابن عباس كالبحر، وفقهه واستنباطه وفهمه في القرآن بالموضع الذي فاق به الناس. وقد سمع كما سمعوا. وحفظ القرآن كما حفظوا. ولكن أرضه كانت أطيب الأراضي، وأقبلها للزرع. فبذر فيها النصوص فأنبتت كل زوج كريم. [ذلك فَضْلُ الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم][4].

الصفحة ((27))

وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه، من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟ وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق، يؤدي الحديث كما سمعه، ويدرسه بالليل درساً. فكانت همته مصروفة إلى الحفظ، وتبليغ ما حفظه كما سمعه.

وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه والاستنباط، وتفجير النصوص وشق الأنهار منها، واستخراج كنوزها.

---

[1] - ص45.
[2] - البقرة (60).
[3] - حديث: (نضر الله عبداً...) حديث حسن رواه أحمد في مسنده، وابن ماجه وصححه الضياء المقدسي عن أنس، والطبراني في الكبير عن أبي هريرة وله روايات كثيرة.
[4] - الجمعة (4).

انتقادات فقهاء الصحابة على المولعين بكثرة الحديث:

كان بعض انتقادات من فقهاء الصحابة، على بعض مرويات هؤلاء المولعين بكثرة التحديث، الذين يسردون الحديث سرداً: من جهة عدم موافقتها قواعد الشريعة على أصولهم، فقد روى ابن ماجه في سننه، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "توضؤوا مما غيرت النار" فقال ابن عباس: أتوضأ من الحميم؟ فقال له: يا ابن أخي: إذا سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً، فلا تضرب له الأمثال[1]. وأخرج أحمد في مسنده، عن أبي حسان الأعرج: (أن رجلين دخلا على عائشة، فقالا: إن أبا هريرة يحدث: أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: "إنما الطِيَرة في المرأة والدابة والدار". قال: فطارت شِقَةٌ منها في السماء، وشقة في الأرض، فقالت: والذي أنزل الفرقان على أبي القاسم! ما هكذا كان يقول. ولكن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: "كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدار والدابة". ثم قرأت عائشة [ما أصَابَ من مُصِيبةٍ

الصفحة ((28))

في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب ....] إلى آخر الآية[2]. والعذر لأبي هريرة "رضي الله عنه" أنه سمع آخر الحديث، ولم يسمع أوله، فأدّاه كما سمع[3]، فقد أخرج الطيالسي في مسنده عن مكحول، لعائشة: إن أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الشؤم في ثلاث، في الدار والمرأة والفرس". فقالت عائشة: (لم يحفظ أبو هريرة، لأنه دخل ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "قاتل الله اليهود، يقولون: إن الشؤم في ثلاث، في الدار والمرأة والفرس"، فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله)[4]. وأخرج الطيالسي أيضاً عن علقمة، (قال: كنا عند عائشة، فدخل عليها أبو هريرة فقالت: يا أبا هريرة: أنت الذي تحدث: أن امرأة عذبت في هرة لها ربطتها، لم تطعمها ولم تسقها؟ فقال أبو هريرة: سمعته منه. يعني: النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت: أتدري ما كانت المرأة؟ قال: لا. قالت: إن المرأة ما فعلت، كانت كافرة. إن المؤمن أكرم على الله من أن يعذب في هرّة. فإذا حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر كيف تحدث)[5].

الصفحة ((29))

واستدراكات عائشة على الصحابة"[6]. وفيما ذكرناه مقنع[7].

---

[1] - باب الوضوء مما غيرت النار.

[2] - الحديد (23).

[3] - ج6 ص246.

[4] - ص215.

[5] - ص199.

[6] - وقد طبع بمطبعة معارف بأعظم كر بالهند.

سبب توقف الإمام الأعظم في قبول آراء مثل أبي هريرة إن كان منفرداً:

[7] - ولعل هذا هو السبب في توقف الإمام الأعظم، في قبول آراء مثل أبي هريرة "رضي الله عنه" إذا كان منفرداً. فقد روى الإمام أبو جعفر الشيراماري (نسبة إلى قرية من قرى بلخ) بسنده المتصل، عن أبي مطيع البلخي، قال: قلت للإمام أبي حنيفة "رضي الله عنه":

وبالجملة انقضى **القرن الأول** الهجري، والأحاديث مروية على الألسنة، محفوظة في الصدور، والمسلمون يعتنون بها أشد العناية. و لم يوضع لها نظام خاص لتدوينها، كالذي وضع للقرآن. ومن دوّن فإنما كان يدون لنفسه. وإنما كانوا يروونها إذ ذاك شفاهاً وحفظاً.

ومنهم: من هو مكثر في الرواية غير متحرج، لأنه على ثقة واطمئنان، من أنه يحدث كما سمع، راجياً أن يدخل في زمرة من دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: "نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً، فبلغه كما سمعه. فرب مبلغ أوعى من سامع". أخرجه الترمذي من حديث ابن مسعود. وقال: هذا حديث حسن صحيح[1].

ومنهم: من هو مقلّ متورع، مخافة أن يبدل كلمة بكلمة، فيدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم : "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".

الصفحة ((30))

قال الشيخ أبو بكر بن عقال الصقلي في فوائده، على ما رواه ابن بشكوال: (إنما لم يجمع الصحابة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مصحف، كما جمعوا القرآن، لأن السنن انتشرت، وخفي محفوظها من مدخولها، فوكل أهلها في نقلها إلى حفظهم، و لم يوكلوا من القرآن إلى مثال ذلك. وألفاظ السنن غير محروسة من الزيادة والنقصان، كما حرس الله كتابه ببديع النظم، الذي أعجز الخلق عن الإتيان بمثله، فكانوا في الذي جمعوه من القرآن مجتمعين، وفي حروف السنن ونقل نظم الكلام نصّاً مختلفين، فلم يصح تدوين ما اختلفوا فيه.

ولو طمعوا في ضبط السنن كما اقتدروا على ضبط القرآن، لما قصروا في جمعها، ولكنهم خافوا إن دونوا ما لا يتنازعون فيه: أن تجعل العمدة في القول على المدون، فيكذبوا ما أخرج عن الديوان، فتبطل سنن كثيرة. فوسعوا طريق الطلب للأمة، فاعتنوا بجمعها على قدر عناية كل واحد في نفسه، فصارت السنن عندهم مضبوطات.

فمنها: ما أصيب في النقل حقيقة الألفاظ المحفوظة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي السنن السالمة من العلل.

ومنها: ما حفظ معناها ونسي لفظها.

أرأيت لو رأيت رأياً ورأى أبو بكر رأياً، أكنت تدع رأيك لرأيه؟ قال: نعم. وكذلك كنت أدع رأيي لرأي عثمان؟ وعلي، وسائر الصحابة، ما عدا أبا هريرة، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب، انتهى. قال الشعراني في الميزان (ج1 ص61): قال بعضهم: ولعل ذلك لنقص معرفتهم، وعدم اطلاعهم على مدارك الاجتهاد، وذلك لا يقدح في عدالتهم اهـ - والشافعي "رحمه الله" كثيراً ما يأخذ بقول الأحداث من الصحابة "رضي الله عنهم" لوقوفهم على ما استقر الأمر من الشرائع، دون ما نسخ. كما يقول عنه ملك العلماء: الإمام علاء الدين الكاشاني في البدائع (ج1 ص196).

[1] - باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع.

ومنها: ما اختلفت الروايات في نقل ألفاظها، واختلف أيضاً رواتها في الثقة والعدالة، وهي تلك السنن التي تدخلها العلل، فاعتبر صحيحها من سقيمها أهل المعرفة بها، على أصول صحيحة، وأركان وثيقة، لا يخلص منها طعن طاعن، ولا يوهنها كيد كائد).
الصفحة ((31))

قال العلامة المحقق، البحاثة الشيخ محمد زاهد الكوثري "بعد نقل كلام الصقلي": وهذا كلام في غاية المتانة[1].

وفي هذا القرن ظهرت الخوارج، وحدثت الشيعة، ودخل في الإسلام أمم لا يحصون. وفيهم: من لم يجاوز إيمانهم تراقيهم. وقد وجد الخبيث في كل فرقة من هؤلاء. والمسلمون إذ ذاك، لا يقبلون من العلم إلا ما ثبت بالكتاب والسنة.

وأراد هؤلاء الخبثاء: أن يفسدوا على المسلمين دينهم، ولم يتمكنوا من أن يزيدوا ما في كتاب الله حرفاً أو ينقصوا منه شيئاً، ففتحوا باب الجدل والمراء في القرآن، ووجدوا الحديث لم يدوّن في كتاب خاص يرجع إليه المسلمون، فدخلوا منه على الناس، فوضعوا كثيراً من الأحاديث، وأذاعوها بينهم. ولكن الله عز وجل قد حفظ حوزة الدين، من أن يسلط عليه كل مسرف كذاب، فيحمل هذا العلم من كل خلَف عُدُوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين. فلله الحمد من قبل ومن بعد.
الصفحة ((32))

الحديث في القرن الثاني

بدء تدوين الحديث:

مضى القرن الأول من الهجرة، وشأن الحديث ما ذكرنا، ولم يكن من المعقول: أن يترك الحديث فوضى لا يدوّن في كتاب، فإن الخاطر يغفل، والذكر يهمل، والذهن يغيب، والقلم يحفظ ولا ينسى.

والعرب، وإن كانوا نشؤوا جيلاً بعد جيل على قوة الحفظ، وشدة الوعي، ودأبهم نقل العلم وروايته شفاهاً وحفظاً، لكن الإسلام قد عم البلاد، ودخل فيه طوائف من العجم لا يحصيهم إلا الله، ولم يكن دأبهم: الحفظ في الصدور، والضبط في القلوب، بل كانوا يحملوا ما يحملون من العلم في صحف يقرؤونها، وكتب يدرسونها. فلما انتشر الإسلام وكثرت الفتوح، وتفرقت الصحابة في الأقطار ومات معظمهم، وتفرق أصحابهم وأتباعهم، وقل الضبط شيئاً فشيئاً احتاج العلماء إلى تدوين الحديث، وتقييده بالكتابة.

أول من أمر بجمع السنن وبسط الروايات، والعلماء الذين جمعوها:

[1] - تعليقات الكوثري، على شروط الأئمة الخمسة للحازمي، ص49 طبع مصر.

كان أول من تنبه إلى ضرورة تدوين الحديث وكتابته: الإمام العادل أمير المؤمنين أبو حفص، عمر بن عبد العزيز بن مروان، الأموي القرشي، "رضي الله عنه"، كيف لا؟ وهو أول مجدد في الأمة على رأس المائة

الصفحة ((33))

الأولى، وكان إماماً فقيهاً، مجتهداً، عارفاً بالسنن، كبير الشأن، قانتاً لله أواهاً منيباً، فخشي "رحمه الله"، وهو أحق الناس بذلك دروس العلم، وذهاب العلماء، فكتب إلى الآفاق يأمرهم بجمع السنن.

فقد أخرج الهروي في ذم الكلام، من طريق يحيى بن سعد، عن عبد الله بن دينار، قال: (لم يكن الصحابة ولا التابعون، يكتبون الأحاديث، إنما كانوا يؤدونها لفظاً، ويأخذونها حفظاً، إلا كتاب الصدقات، والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء، حتى خيف عليها الدروس، وأسرع في العلماء الموت، فأمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: أبا بكر الحازمي، فيما كتب إليه: أن انظر ما كان من سنة، أو حديث عمر، فاكتبه)[1].

الصفحة ((34))

ويروي الإمام العلم الرباني الفقيه، محمد بن الحسن الشيباني، في موطئه: أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى ابن سعيد: (أن عمر بن عبد العزيز، كتب إلى أبي بكر "عمرو بن حزم" أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنته، أو حديث عمر، أن نحو هذا[2]: فاكتبه لي، فإني خشيت دروس العلم وذهاب العلماء)[3].

الصفحة ((35))

وأخرج الدارمي في سننه، أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم أبو معمر، عن أبي ضمرة، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن دينار: (قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم

---

[1] - تنوير الحوالك للسيوطي ج1 ص4 و5 طبع مصر سنة 1343هـ.

تحقيق ما علقه البخاري في صحيحه في هذا الباب:

[2] - يعني من أحاديث بقية الخلفاء ونحوهم. كذا قال الفاضل اللكنوي الشيخ محمد عبدالحي في التعليق الممجد، على موطأ الإمام محمد، وعلقه البخاري في صحيحه في "باب كيف يقبض العلم" فقال: (كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء. ولا يقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً اهـ). فظن بعض الناس: (إن كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر محمد بن حزم هذا، يدل على أن الكتاب الذي وضعه "إن يكن قد وضع كتاباً" لم يكن يشتمل على شيء غير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الخطة التي رسمها له ناطقة بلزوم الامتناع عن كتابة غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم).
وهذا ظن فاسد، نشأ عن الجهل بما رواه الإمام محمد والدارمي، وفيه: الأمر بكتابة حديث عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" صريحاً.
فكيف يمكن أن يمتثل أبو بكر أمر أمير المؤمنين ولا يكتب حديث عمر وبقية الخلفاء "رضي الله عنهم"، وتعليق البخاري ينتهي إلى قوله: ذهاب العلماء. كما جاء في بعض نسخ البخاري وصله بقوله: (حدثنا العلاء ابن عبد الجبار، قال: حدثنا عبد العزيز بن مسلم، عن عبد الله بن دينار بذلك يعني: حديث عمر بن عبد العزيز إلى قوله: ذهاب العلماء اهـ). فتبين من هذا: أن ما بعد "ذهاب العلماء" من قوله: "لا يقبل.... الخ" هو كلام البخاري، أورده عقيب كلام عمر بن عبد العزيز بعد انتهائه (*).
كيف وجميع كتب الحديث التي دونت في القرن الثاني، كان الحديث فيها ممزوجاً بأقوال الصحابة والتابعين؟ كما تجد ذلك في "كتاب الآثار" للإمام أبي حنيفة. والموطأ للإمام مالك.
وإنما حدث القول بعدم قبول أقوال الصحابة على رأس المائتين، بعد مضي القرون المشهود لها بالخير، حين أعرض دهماء الرواة عن تلقي الفقهاء، وتوارث السلف. وبنوا أمر صحة الأحاديث وضعفها، على مجرد الإسناد.
(*) فراجع عمدة القاري للبدر العيني ج4 ص129 و 130 طبع المنيرية وفتح الباري للشهاب العسقلاني ج1 ص124 طبع المنيرية.

[3] - باب اكتتاب العلم.

أن اكتب إليّ بما ثبت عندك من الحديث، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبحديث عمر، فإني قد خشيت دروس العلم وذهاب العلماء)[1].

وأخرج ابن عبد البر في التمهيد، من طريق ابن وهب، (قال: سمعت مالكاً يقول: كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار، يعلمهم السنن والفقه. ويكتب إلى المدينة يسألهم، عما مضى. وأن يعملوا بما عندهم. ويكتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم: أن يجمع السنن، ويكتب إليه بها. فتوفي عمر "وقد كتب ابن حزم كتباً" قبل أن يبعث بها إليه)[2].

وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني، في تهذيب التهذيب، (قال أبو ثابت عن ابن وهب عن مالك: لم يكن عندنا أحد بالمدينة، عنده علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. وكان ولاه عمر بن عبد العزيز وكتب إليه: أن يكتب له من العلم، من عند عمرة والقاسم بن محمد، ولم يكن بالمدينة أنصاري أمير: غير أبي بكر بن حزم. وكان قاضياً. زاد غيره: فسألت ابنه عبد الله بن أبي بكر عن تلك الكتب، فقال: ضاعت اهــ)[3] قلت: ولم يكن أمر أمير المؤمنين عمر بن

الصفحة ((36))

عبد العزيز "رضي الله عنه" بجمع السنن، مختصّاً بأبي بكر الحزمي، بل كتب إلى غيره أيضاً من علماء الآفاق. فنجد أبا نعيم يروي هذه القصة في تاريخ أصبهان بلفظ: (كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه)[4].

وأخرج ابن عبد البر في جامع بيان العلم، عن سعيد بن زياد مولى الزبير؟ (قال: سمعت ابن شهاب يحدث سعد بن إبراهيم: أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً)[5].

فعلى هذا؟ تدوين الزهري يكون سابقاً على تدوين أبي بكر الحزمي.

وقد روى ابن عبد البر في جامعه. عن مالك بن أنس، (قال: أول من دون العلم ابن شهاب)[6].

وروى أيضاً عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، (قال: أول من دون العلم وكتبه ابن شهاب)[7].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر: (أن الشعبي أيضاً، قد جمع الأحاديث الواردة في باب واحد، فإنه روى عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم. وساق فيه أحاديث). كما يذكره السيوطي في

---

[1] - باب من رخص في كتابة العلم.
[2] - تنوير الحوالك ج1 ص5.
[3] - ج13 ص39.
[4] - فتح الباري ج1 ص124.
[5] - ج1 ص26.
[6] - ج1 ص26.
[7] - جامع بيان العلم ج1 ص23.

تدريب الراوي[1]. وقد اختلف في وفاة الشعبي من سنة ثلاث إلى عشرة ومائة. وبالجملة فلم تتأخر وفاته إلى السنة الحادية عشرة.

الصفحة ((37))

فعلى القول الأخير في وفاته: توفي قبل الزهري بأربعة عشر عاماً. وقبل أبي بكر الحزمي بعشرة أعوام. فإن الزهري توفي في رمضان، سنة أربع وعشرين ومائة، كما في تذكرة الحفظ للذهبي.

وتوفي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم سنة عشرين ومائة، كما في الخلاصة للخزرجي. قال ابن معين: قضى الشعبي لعمر بن عبد العزيز. قال الذهبي في التذكرة: ولي قضاء الكوفة. ونقل عن منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي قال: أدركت خمسمائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الذهبي، وهو أكبر شيخ لأبي حنيفة:

فهؤلاء الأئمة الثلاثة الفقهاء، والحفاظ الجهابذة العلماء "رضي الله عنهم" قد حفظ لنا التاريخ من ذكر ما جمعوه في الحديث والسنة، على رأس المائة الأولى[2].

الصفحة ((38))

مكانة الإمام الأعظم أبي حنيفة، في علم الحديث وخدمته له، وبيان شروطه لصحة الحديث:

جاء بعد الأئمة الثلاثة الفقهاء: سراج الأمة وفقيه الملة حافظ السنة، الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي "رضي الله عنه" فيغلب الناس بالحفظ والفقه والصيانة وشدة الورع. فقد روى الحافظ الذهبي في مناقب أبي حنيفة، عن مسعر[3] بن كدام: (قال: طلبت مع أبي حنيفة الحديث الحديث فغلبنا. وأخذنا في الزهد فبرع علينا. وطلبنا معه الفقه، فجاء منه ما ترون). وقال الحافظ السمعاني "في الأنساب": (ورق 196) (اشتغل بطلب العلم، وبالغ فيه حتى حصل له ما لم يحصل لغيره. ودخل يوماً على المنصور، فكان عنده عيسى بن موسى، فقال للمنصور: (هذا عالم الدنيا). ورأى أبو حنيفة في المنام أنه ينبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم. فقيل لمحمد بن سيرين فقال:

---

[1] - ص24.

[2] - ومع هذا يقول الأستاذ أحمد أمين في فجر الإسلام (ص222): ولكنا لم نر لأمره (يعني: أمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز) هذا أثراً. فلعله عوجل عنه ولم يأبه لذلك من خلفه). ويقول في ضحى الإسلام (ج2 ص106 و 107) (ولكن هل نفذ هذا الأمر؟ كل ما نعلمه أنه لم تصل إلينا هذه المجموعة ولم يشر إليها فيما نعلم جامعو الحديث بعد. ومن أجل هذا شك بعض الباحثين من المستشرقين في هذا الخبر إذ لو جمع شيء من هذا القبيل لكان من أهم المراجع لجامعي الحديث. ولكن لا داعي إلى هذا الشك، فالخبر يروي لنا: أن عمر أمر، ولم يرو لنا أن الجمع تم. فلعل موت عمر سريعاً عدل بأبي بكر عن أن ينفذ أمره اهـ). فلعل الأستاذ أحمد أمين لم يطلع على الروايات التي أوردناها، وفيها التصريح: أن أبا بكر قد كتب كتباً قبل أن يبعث بها إلى عمر أمير المؤمنين، ثم ضاعت هذه الكتب كما يذكره مالك الإمام عن ابنه عبد الله.

[3] - ومسعر هذا هو الإمام الحافظ أبو سلمة الهلالي الكوفي، أحد الأعلام، مرجع الأئمة. فقد روى الحافظ أبو محمد الحسن بن خلاد الرامهرمزي في المحدث الفاصل، بين الراوي والواعي: حدثنا عبد الله بن أحمد الغزا، قال: سمعت إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: (كان شعبة وسفيان إذا اختلفا، قالا: اذهبا بنا إلى الميزان مسعر). فمثل هذا الإمام يشهد لأبي حنيفة "رضي الله عنه" أنه قد غلبه في طلب الحديث، وشعبة وسفيان قد قيل في كل منهما: إنه أمير المؤمنين في الحديث. فما ظنك بأبي حنيفة الذي يذعن له ميزانهما مسعر، ولقد أحسن المقرئ الإمام المحدث، شيخ الإسلام: أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الكوفي، حيث كان إذا حدّث عن أبي حنيفة يقول: حدثنا شاهان شاه. فقد روى الخطيب الحافظ: (وتعصبه البالغ على أبي حنيفة معروف). أخبرني أبو بشر الوكيل وأبو الفتح الضبي، قال: حدثنا عمر بن أحمد الواعظ، حدثنا محمد بن مخزوم، حدثنا بشر بن موسى، حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ: (وكان إذا حدثنا عن أبي حنيفة قال: شاهان شاه).

(صاحب هذه الرؤيا يثور علماً لم يسبقه أحد قبله). وروى الحافظ أبو أحمد العسكري بسنده إلى مكي بن إبراهيم الحافظ

الصفحة ((39))

الإمام شيخ خراسان قال: (كان أبو حنيفة زاهداً، عالماً، راغباً في الآخرة، صدوق اللسان أحفظ أهل زمانه)[1]. وقال إمام الجرح والتعديل يحيى بن سعيد القطان: (إنه والله لأعلم هذه الأمة، بما جاء عن الله ورسوله). ذكره الإمام مسعود بن شيبة السندي في مقدمة كتاب (التعليم نقلاً عن كتاب الإمام الطحاوي) الذي جمع فيه أخبار أصحابنا الحنفية[2].

فمع هذا العلم الغزير. والحفظ الكثير. والطلب البليغ. يقوم عشرين سنة، يتفكر ويضرب الأمثال، ويفرز قول كل صحابي، على الأصول القائمة، كما يرويه الإمام الحافظ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عنه ذكره

الصفحة ((40))

الحافظ الديلمي[3]. ثم يؤلف كتابه في الآثار[4]. الذي يرويه عنه تلامذته الأئمة الكبار، مثل زفر وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد

الصفحة ((41))

وغيرهم من المحدثين والفقهاء. قال صدر الأئمة المكي: (انتخب أبو حنيفة رحمه الله تعالى الآثار، من أربعين ألف حديث)[5]. وذكر الإمام الحافظ أبو يحيى زكريا بن يحيى النيسابوري في كتاب "مناقب أبو حنيفة" له بإسناده إلى يحيى بن نصر بن حاجب قال: (سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول: عندي

---

[1] - مناقب الإمام الأعظم لصدر الأئمة المكي ج1 ص213 و 214.

[2] - وهذا الكتاب منه نسخة خطية موجودة في خزانة المجلس العلمي بكراتشي ونقلت منها هذه العبارة.

[3] - مناقب الإمام الأعظم للكردري ج1 ص150.

[4] - ويذكر هذا الكتاب ملك العلماء علاء الدين أبو بكر الكاساني في البدائع (ج1 ص320) بلفظ "آثار أبي حنيفة" وقال شيخنا الإمام العلامة المتكلم الفقيه الأصولي محمود حسن خان التونكي رحمه الله تعالى في كتابه "معجم المصنفي" (ج2 ص187 و 188) "قال الأمير ابن ماكولا، في باب الحصيني الجصيني أحمد بن بكر بن سيف أبو بكر الجصيني ثقة يميل ميل أهل النظر روى عن أبي وهب عن زفر بن الهذيل عن أبي حنيفة **كتاب الآثار**، وحدث عن عبدان بن عثمان... الخ وهكذا ذكره السمعاني في كتاب الأنساب". وقال الحافظ عبد القادر القرشي في الجواهر المضية (ج2 ص325) في ترجمة يوسف بن الإمام أبي يوسف رحمهما الله تعالى "وروى كتاب الآثار عن أبيه عن أبي حنيفة وهو مجلد ضخم اهـ" وقد طبع بمصر في سنة 1355هـ، عنيت بنشرة لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند. وعني بتصحيحه والتعليق عليه العلامة المحدث الفقيه المحقق البحاثة الكبير الأستاذ أبو الوفا الأفغاني متع الله المسلمين بطول حياته، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في تعجيل المنفعة (ص6) "والموجود من حديث أبي حنيفة مفرداً، إنما هو **كتاب الآثار** التي رواها محمد بن الحسن عنه، ويوجد في تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله، من حديث أبي حنيفة أشياء أخرى اهـ". وقال الحافظ أيضاً في لسان الميزان "محمد بن إبراهيم بن حبيش البغوي روى عن محمد بن شجاع الثلجي عن الحسن بن زيادة اللؤلؤي عن أبي حنيفة **كتاب الآثار** اهـ" وقد مسخت هذه العبارة في النسخة المطبوعة منه هكذا (محمد بن إبراهيم بن الحسن البغوي روى عن محمد بن نجيح البلخي عن الحسن بن زياد اللؤلؤي عن محمد بن الحسن بن أبي حنيفة كتاب الآثار) وهذا من قلة اعتناء مصححي هذا الكتاب، فصحف فيه "بن حبيش" بابن حسن، "وشجاع الثلجي" بنجيح البلخي، وزيد في المطبوعة لفظة محمد بن الحسن، بين الحسن بن زياد اللؤلؤي وأبي حنيفة، وابن حبيش البغوي، والإمام ابن شجاع الثلجي معروفان، لهما ترجمة مبسوطة في تاريخ بغداد للخطيب. وهذا الكتاب معروف في مرويات الإمام الحسن بن زياد اللؤلؤي، عن أبي حنيفة رضي الله عنه وهو أحد المسانيد السبعة عشر لأبي حنيفة رضي الله عنه المذكور أسانيدها في إثبات المشائخ.

وأظن أن **كتاب الآثار** يرويه عن الإمام أبي حنيفة سوى هؤلاء الأئمة الأربعة المجتهدين من تلامذته كثيرون، كوكيع بن الجراح وعبد الله بن المبارك وحفص بن غياث وحماد ابنه والمقرى وحماد بن زيد وخالد الواسطي وعبد العزيز بن خالد الصنعاني وآخرون ينوف عددهم على خمسمائة وللتفصيل موضع آخر.

[5] - مناقب الإمام الأعظم لصدر الأئمة المكي ج1 ص95.

صناديق من الحديث، ما أخرجت منها إلا اليسير، الذي ينتفع به)[1]. وقال الإمام الرباني سيدي عبد الوهاب الشعراني في ميزانه: (وقد كان الإمام أبو حنيفة، يشترط في الحديث المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قبل العمل به، أن يرويه عن ذلك الصحابي، جمع أتقياء عن مثلهم وهكذا)[2]. وقال الإمام الحافظ الناقد يحيى بن معين: (سمعت عبيد بن أبي قرة سمعت يحيى بن الضريس يقول: شهدت الثوري، وأتاه رجل فقال ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال سمعته يقول: (آخذ بكتاب الله فما لم أجد، فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والآثار الصحاح عنه، التي فشت في أيدي الثقات، عن الثقات. فإن لم أجد فبقول أصحابه آخذ بقول من شئت. وأما إذ انتهى الأمر إلى إبراهيم، والشعبي، والحسن وعطاء فأجتهد كما اجتهدوا)[3]. وذكر الحافظ أبو بشر الدولابي حدثنا محمد بن حماد بن المبارك الهاشمي قال: حدثنا علي بن الحسن بن علي بن شقيق أبو الحسن المروزي. قال: سمعت أبا بكر يذكر عن ابن المبارك، قال: سمعت سفيان الثوري يقول: (كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم، ذابا عن حرم الله أن تستحل. يأخذ بما صح عنده من الأحاديث، التي كان يحملها

الصفحة ((42))

الثقات. وبالآخر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما أدرك عليه علماء الكوفة، ثم شنع عليه قوم يغفر الله لنا ولهم)[4].

وبالجملة، فقد كان الإمام أبو حنيفة "رضي الله عنه"، لا يقبل إلا الآثار الصحاح، التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، وكان من شرطه "رضي الله عنه" في أخبار الآحاد العدول، أن لا يقبل منها ما خالف الأصول المجمع عليها. كما كان يفعل ذلك ابن عباس وعائشة وغيرهما من فقهاء الصحابة، كما مر سابقاً. وقال الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، "في الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء": (كثير من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة، لرده كثيراً من أخبار الآحاد العدول، لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها، على ما اجتمع عليه من الأحاديث، ومعاني القرآن فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذاً[5] اهـــ).

وكان أيضاً من شرطه "رضي الله عنه"، ما أخرجه الحاكم النيسابوري "في المدخل[6] في أصول الحديث" قال: (حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد شعيب العدل، ثنا أسد بن نوح الفقيه، ثنا أبو عبد الله محمد بن مسلمة، عن بشر بن الوليد، عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: (لا يحل للرجل أن يروي

[1] - مناقب الإمام الأعظم لصدر الأئمة المكي ج1 ص95.
[2] - الميزان الكبرى ج1 ص 63 طبع مصر سنة 1344هـ.
[3] - مناقب أبي حنيفة للحافظ الذهبي ص20 طبع مصر.
[4] - الانتقاء في مناقب الثلاثة الأئمة الفقهاء للحافظ ابن عبد البر ص142 طبع مصر.
[5] - الانتقاء ص149.
[6] - ص15.

الحديث، إلا إذا سمعه من فم المحدث، فيحفظه، ثم يحدث به). وروى الحافظ الخطيب البغدادي "في الكفاية"[1] بسنده إلى يحيى

الصفحة ((43))

ابن معين: (أنه سئل عن الرجل يجد الحديث بخطه، لا يحفظه؟ فقال أبو زكريا كان أبو حنيفة يقول: (لا يحدث إلا بما يعرف، ويحفظ).

وصفوة القول، أن "**كتاب الآثار**" جمع إمام عظيم، طبق علمه الشرق والغرب، وقد تبعه شطر أهل البسيطة. جمعه بعد أن أخذ الحديث عن خيار التابعين العدول الثقات، الذين هم من خير القرون، بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كأمثال حماد بن أبي سليمان صاحب إبراهيم النخعي، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعكرمة، ونافع، وعدي بن ثابت، وعمرو بن دينار، وسلمة ابن كهيل، وقتادة بن دعامة، وأبي الزبير، ومنصور، وأبي جعفر محمد بن علي الباقر، ومحمد بن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، وموسى بن أبي عائشة، وهشام بن عروة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعامر الشعبي، والحسن البصري، وأبي إسحاق السبيعي، وخلق كثير من مشائخ العراق، والحجاز، والشام.

وبعد أن قام عشرين سنة، ينتقي الأحاديث والآثار، ويعرض ما روي منها بطريق الآحاد، على معاني كتاب الله، وما أجمعت الأمة عليه، فينتخب من أربعين ألف حديث كتاباً ثم يخرجه للناس لكي ينتفع به.

يا للحرص الشديد ويا للصبر ويا للورع والخوف من الله تعالى ويا للأمانة على العلم رجل يسمع الحديث ويطلب حتى يذعن له فيه كبار الأئمة مثل مسعر الإمام الحافظ وهو واع لما سمع حافظ له ثم يبذل هذا الجهد الشديد لكي يجمع كتاباً صافي المرويات من النبع الصافي فرزق من الله القبول.

الصفحة ((44))

رأي العلماء بأبي حنيفة:

شهد لأبي حنيفة الحفاظ الجهابذة، من أئمة الحديث، بالورع في الحديث، والتوقي في رواية، والثقة في النقل فيروي الحافظ أبو محمد[2] الحارثي أخبرنا القاسم بن عباد سمعت يوسف الصفار يقول سمعت وكيعاً يقول: (لقد وجد الورع عن أبي حنيفة في الحديث، ما لم يوجد عن غيره)[3] ووكيع هذا هو الإمام الحافظ الثبت، الذي يقول فيه الإمام أحمد بن حنبل: (ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ

---

[1] - ص231.

ترجمة الإمام الحارثي جامع مسند أبي حنيفة:

[2] - قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة قاسم بن أصبغ حين أرّخ وفاته، في جمادى الأولى سنة أربعين وثلاثمائة فقال: (وفيها مات عالم ما وراء النهر ومحدثه الإمام العلامة أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري الملقب بالأستاذ جامع مسند أبي حنيفة الإمام وله اثنتان وثمانون سنة).

[3] - مناقب الإمام الأعظم لصدر الأئمة ج1 ص197.

من وكيع) وقال يحيى بن معين: ما رأيت أفضل منه. وقال الإمام الحارثي أيضاً: قال القاسم بن عباد: قال علي بن الجعد: (أبو حنيفة إذا جاء بالحديث، جاء به مثل الدُرّ)[1] وعلي بن الجعد هذا هو الحافظ، الثبت المسند شيخ بغداد أبو الحسن الجوهري، وأبي زرعة وأبي حاتم، قال عبدوس النيسابوري: ما أعلم أني رأيت أحفظ من علي بن الجعد. وكذا قال في حقه موسى بن داود كما نقله الذهبي في تذكرة الحفاظ وروى الخطيب في تاريخ بغداد بسنده المتصل إلى الحافظ الناقد يحيى بن المعين قال: (كان أبو حنيفة ثقة، لا يحدث إلا ما يحفظ، ولا يحدث بما لا يحفظ)[2] وقال الإمام أبو داود صاحب السنن (رحم الله أبا حنيفة كان إماماً) رواه ابن عبد البر في الانتقاء.

الصفحة ((45))

كتاب الآثار أول ما صنف في الصحيح:

كان كتاب الآثار، هو أول مصنف في الصحيح، جمع فيه الإمام الأعظم صحاح السنن، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين، وهو أول كتاب، دونت فيه الأحاديث على الترتيب الفقهي المعروف، وقد تبعه الإمام مالك في موطئه. والإمام سفيان الثوري في جامعه. وعليه وعليهما بنى كل من جاء بعدهم، وأراد أن يتوخى الصحيح أو يجمع في السنن.

شهادة الإمام السيوطي وبعض الأئمة بأبي حنيفة:

قال الإمام السيوطي الشافعي في تبييض الصحيفة، في مناقب الإمام أبي حنيفة: (ومن مناقب أبي حنيفة التي انفرد بها، أنه أول من دون علم الشريعة، ورتبه أبواباً، ثم تبعه مالك بن أنس في ترتيب الموطأ، و لم يسبق أبا حنيفة أحد)[3] وقال الإمام مسعود بن شيبة السندي، في كتاب التعليم، نقلاً عن كتاب الطحاوي، الذي جمع فيه أخبار أصحابنا الحنفية. عن يزيد بن هارون في كلام طويل: (كان سفيان يأخذ الفقه عن علي بن مسهر، من قول أبي حنيفة، وأنه استعان به، وبمذاكرته، على كتابه هذا الذي سماه الجامع) وقال الإمام الصيمري: (ومن أصحاب أبي حنيفة علي بن مسهر، وهو الذي أخذ عنه سفيان علم أبي حنيفة، ونسخ منه كتبه). ذكره الحافظ عبد القادر القرشي في الجواهر المضية في ترجمة علي بن مسهر، وعلي بن مسهر هذا، هو الإمام الحافظ أبو الحسن القرشي مولاهم الكوفي،

الصفحة ((46))

قال أحمد العجلي: (وكان ممن جمع بين الفقه، والحديث ثقة) كما في تذكرة الحفاظ للذهبي[4].

---

[1] - جامع مسانيد الإمام الأعظم للخوارزمي، ج2 ص308.

[2] - ج13 ص419.

[3] - تبييض الصحيفة ص144 طبع دهلي، وهذا الكتاب طبع كشف الأستار عن رجال معاني الآثار.

[4] - وإنما أطنبنا الكلام في مزايا الإمام أبي حنيفة وكتاب الآثار لأن بعض الناس ينكر تصنيف الإمام الأعظم في هذا الباب ويزعم أن ليس لأبي حنيفة رضي الله عنه خط في الحديث وعلومه ولقد صدق صاحب المشكاة حيث قال في الإكمال في حقه "رضي الله عنه" (لو ذهبنا إلى شرح مناقبه وفضائله لأطلنا الخطب ولم نصل إلى الغرض فإنه كان عالماً كاملاً ورعاً زاهداً عابداً إماماً في علوم الشريعة).

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم وكثرت التصانيف الحديثية في منتصف القرن الثاني وهلم جرّاً إلى رأس المائتين.

بيان ما حدث في هذا القرن:

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ:

(وفي عصر هذه الطبقة، تحولت دولة الإسلام من بني أمية إلى بني عباس، في عام اثنين وثلاثين ومائة، فجرى بسبب ذلك التحول سيول من الدماء، وذهب تحت السيف عالم لا يحصيهم إلا الله بخراسان، والعراق، والجزيرة، وفعلت العساكر الخراسانية الذي هم المسودة كل قبيح فلا قوة إلا بالله).

قال الذهبي: (وفي هذا الزمان ظهر بالبصرة عمرو بن عبيد العابد، وواصل بن عطاء الغزال ودعوا الناس إلى الاعتزال، والقول بالقدر، وظهر بخراسان الجهم بن صفوان ودعا إلى تعطيل الرب عز وجل، وخلق القرآن، وظهر بخراسان في قبالته مقاتل بن سليمان المفسر وبالغ في إثبات الصفات حتى جسم وقام على هؤلاء العلماء التابعين، وأئمة السلف وحذروا من

الصفحة ((47))

بدعهم، **وشرع** الكبار في تدوين السنن، وتأليف الفروع وتصنيف العربية ثم كثر ذلك في أيام الرشيد، وكثرت التصانيف، وأخذ حفظ العلماء ينقص، فلما دونت الكتب اتكل عليها، وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور، فهي كانت خزائن العلم لهم)[1].

تدوين الحديث والفقه والتفسير في هذا القرآن:

قال السيوطي في تاريخ الخلفاء[2] عن الحافظ الذهبي المذكور في حوادث سنة ثلاث وأربعين ومائة:

(شرع علماء الإسلام في هذا العصر، في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنف ابن جريج بمكة، ومالك الموطأ بالمدينة، والأوزاعي بالشام، وابن أبي عروبة وحماد بن سلمة وغيرهما بالبصرة، ومعمر باليمن، وسفيان الثوري بالكوفة، وصنف ابن إسحاق المغازي، وصنف أبو حنيفة الفقه والرأي، ثم بعد يسير صنف هشيم والليث وابن لهيعة ثم ابن المبارك، وأبو يوسف وابن وهب، وكثر تدوين العلم، وتبويبه، ودونت كتب العربية، واللغة، والتاريخ، وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم، أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة اهـــ).

قلت وفي هذا القرن كثر الكلام في التوثيق والتجريح.

الصفحة ((48))

[1] - ج1 ص142 حتى 144 طبع قديم.
[2] - ص 181 طبع دهلي.

المتكلمون في الرجال:

قال السخاوي في الإعلان[1] بالتوبيخ لمن ذم التاريخ:

(وأما المتكلمون في الرجال، فخلق من نجوم الهدى، ومصابيح الظلم، المستضاء بهم في دفع الردى، لا يتهيأ حصرهم في زمن الصحابة رضي الله عنهم وهلم جرّاً. سرد بن عدي في مقدمة كاملة منهم خلقاً إلى زمنه، فالصحابة الذين أوردهم عمر وعلي وابن عباس وعبد الله بن سلام وعبادة بن الصامت وأنس وعائشة "رضي الله عنهم"، وتصريح كل منهم بتكذيب من لم يصدقه فيما قاله. وسرد من التابعين، عدداً كالشعبي وابن سيرين والسعيد ابن المسيب وابن جبير ولكنهم فيهم قليل بالنسبة لمن بعدهم، لقلة الضعف في متبوعهم، إذ أكثرهم صحابة عدول، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجب في القرن الأول الذي انقضى في الصحابة وكبار التابعين ضعيف، إلا الواحد بعد الواحد، كالحارث الأعور، والمختار الكذاب فلما مضى القرن الأول، ودخل الثاني، كان في أوائله من أوساط التابعين، جماعة من الضعفاء، الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم، وضبطهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف، ويرسلون كثيراً، ولهم غلط، كأبي هارون العبدي. فلما كان عند آخرهم عصر التابعين، وهو حدود الخمسين ومائة تكلم في التوثيق والتجريح طائفة من الأئمة فقال أبو حنيفة ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، وضعف الأعمش جماعة، ووثق آخرين، ونظر في الرجال شعبة، وكان متثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة، وكذا مالك، وممن إذا قال في هذا العصر قبل قوله، معمر وهشام

الصفحة ((49))

الدستوائي والأوزاعي والثوري وابن الماجشون وحماد بن سلمة والليث بن سعد وغيرهم، ثم طبقة أخرى بعد هؤلاء، كابن المبارك وهشيم وأبي إسحاق الفزاري، والمعافي بن عمران الموصلي، وبشر بن المفضل، وابن عيينة، ثم طبقة أخرى في زمانهم، كابن علية وابن وهب، ووكيع. ثم انتدب في زمانهم أيضاً لنقد الرجال، الحافظان الحجتان يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي. فمن جرحاه لا يكاد يندمل جرحه، ومن وثّقاه، فهو المقبول، ومن اختلفا فيه، وذلك قليل اجتهد في أمره اهـــ).

صنيع العلماء في هذه الطبقة:

أما صنيع هذه الطبقة من العلماء، فقد كشف القناع عن هذا، الحبر الهمام الشاه ولي الله الدهلوي في الإنصاف، في بيان سبب الاختلاف، حيث قال:

(وكان صنيع العلماء في هذه الطبقة متشابهاً، وحاصل صنيعهم، أن يتمسك بالمسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمرسل جميعاً، ويستدل بأقوال الصحابة والتابعين، علماً منهم، أنها إما أحاديث منقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اختصروها، فجعلوها موقوفة، كما

[1] - ص163 طبع دمشق.

قال إبراهيم، وقد روى حديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة، فقيل له، أما تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً غير هذا، قال: بلى، ولكن أقول قال عبد الله، قال علقمة، أحب إليّ، وكما قال الشعبي، وقد سئل عن حديث، وقيل إنه يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال: لا على من دون النبي صلى الله عليه وسلم أحب إلينا، فإن كان فيه زيادة أو نقصان، كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم ، أو يكون

الصفحة ((50))

استنباطاً منهم من المنصوص، أو اجتهاداً منهم بآرائهم، وهم أحسن صنيعاً في كل ذلك، ممن يجيء بعدهم، وأكثر إصابة، وأقدم زماناً، وأوعى علماً. فتعين العمل بها إلا إذا اختلفوا، وكان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالف قولهم، مخالفة ظاهرة، وأنه إذا اختلفت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في مسألة، رجعوا إلى أقوال الصحابة، فإن قالوا بنسخ بعضها، أو بصرفه عن ظاهره أو لم يصرحوا بذلك، ولكن اتفقوا على تركه، وعدم القول بموجبه، فإنه كإبداء علة فيه، أو الحكم بنسخه، أو تأويله، اتبعوهم في كل ذلك، وهو قول مالك في حديث ولوغ الكلب، جاء هذا الحديث، ولكن لا أدري ما حقيقته، حكاه ابن الحاجب، يعني لم أر الفقهاء يعملون به، وأنه إذا اختلفت مذاهب[1] الصحابة والتابعين في مسألة، فالمختار عند كل عالم مذهب أهل بلده، وشيوخه، لأنه أعرف بالصحيح من أقاويلهم من السقيم، وأوعى للأصول المناسبة لها، وقلبه أميل إلى فضلهم، وتبحرهم، فمذهب عمر وعثمان وعائشة وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وأصحابهم مثل سعيد بن المسيب، فإنه كان أحفظهم لقضايا عمر، وحديث أبي هريرة وعروة وسالم وعكرمة وعطاء وعبيد الله بن عبد الله وأمثالهم أحق بالأخذ من غيره، عند أهل المدينة، كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل المدينة، ولأنها مأوى الفقهاء، ومجمع العلماء، في كل عصر، ولذلك نرى مالكاً يلازم محجتهم، وقد اشتهر عن مالك أنه يتمسك بإجماع أهل المدينة. وعقد البخاري باباً في الأخذ بما اتفق عليه الحرمان.

الصفحة ((51))

ومذهب عبد الله بن مسعود وأصحابه، وقضايا علي وشريح والشعبي، وفتاوى إبراهيم أحق بالأخذ عند أهل الكوفة[2] من غيره، وهو قول علقمة حين مال مسروق إلى قول زيد بن ثابت في التشريك، قل هل أحد منهم أثبت من عبد الله؟ فقال: لا ولكن رأيت زيد بن ثابت، وأهل المدينة

---

[1] - والإمام أبو حنيفة "رضي الله عنه" قد أبان صنيعه في مذاهب الصحابة والتابعين كما نقلناه فيما سبق نبضه.

مزية الكوفة في العلم في هذا القرن:

[2] - قال السخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص139) "**والكوفة** نزلها مثل ابن مسعود وعمار بن ياسر وعلي بن أبي طالب وخلق من الصحابة، ثم كان بها أئمة التابعين كعلقمة ومسروق وعبيدة والأسود ثم الشعبي والنخعي والحكم بن عتيبة وحماد وأبي إسحاق ومنصور الأعمش وأصحابهم، ومازال العلم بها متوافراً إلى زمان ابن عقده اهـ" وقال الإمام النووي في شرح مسلم في باب القراءة في الظهر والعصر (و "الكوفة" هي البلدة المعروفة، وهي دار العلم ومحل الفضلاء بناها عمر بن الخطاب اهـ).

يشركون، فإن اتفق أهل بلد على شيء أخذوا عليه بنواجذهم، وهو الذي يقول في مثله مالك. السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا. وإن اختلفوا أخذوا بأقواها، وأرجحها، إما لكثرة القائلين به أو الموافقة بقياس قوي، أو تخريج من الكتاب والسنة، وهو الذي يقول في مثله مالك هذا أحسن ما سمعت، فإذا لم يجدوا فيما حفظوا منهم جواب المسألة، خرجوا من كلامهم، وتتبعوا الإيماء والاقتضاء. وألهموا في هذه الطبقة التدوين، فدون مالك ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب بالمدينة، وابن جريج وابن عيينة بمكة، والثوري بالكوفة، وربيع بن صبيح بالبصرة، وكلهم مشوا على هذا المنهج الذي ذكرته. ولما حج المنصور، قال لمالك: قد عزمت أن آمر بكتبك هذه التي وضعتها، فتنسخ، ثم أبعث في كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وآمرهم بأن يعملوا بما فيها، ولا يتعدوه إلى غيره، فقال: يا أمير المؤمنين، لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم

الصفحة ((52))

أقاويل، وسمعوا أحاديث، وروايات وأخذ كل قوم بما سبق إليهم، وأتوا به من اختلاف الناس، فدع الناس، وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم. ويحكى نسبة هذه القصة إلى هارون الرشيد، وأنه شاور مالكاً في أن يعلق الموطأ في الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه، فقال لا تفعل فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع، وتفرقوا في البلدان، وكل سنة مضت، قال: وفقك الله يا أبا عبد الله. حكاه السيوطي.

الإمام مالك كان أثبت العلماء في حديث المدنيين:

كان مالك أثبت العلماء في حديث المدنيين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوثقهم إسناداً، وأعلمهم بقضايا عمر، وأقاويل عبد الله بن عمر، وعائشة، وأصحابهم، من الفقهاء السبعة. وبه وبأمثاله قام علم الرواية والفتوى. فلما وسد إليه الأمر، حدث، وأفتى وأفاد وأجاد، وعليه انطبق قول النبي صلى الله عليه وسلم : (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل، يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة) على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق، وناهيك بهما. فجمع أصحابه رواياته، ومختاراته، ولخصوها، وحرروها، وشرحوها، وخرجوا عليها، وتكلموا في أصولها، ودلائلها، وتفرقوا إلى المغرب، ونواحي الأرض، فنفع الله بهم كثيراً من خلقه، وإن شئت أن

الصفحة ((53))

تعرف حقيقة ما قلنا، من أصل مذهبه فانظر كتاب الموطأ تجده كما ذكرنا)[1].

ما وقع في الإنصاف في حق الإمام الأعظم فلا يليق برفيع جنابه:

1 - وأما ما وقع في الإنصاف بعد هذا من قوله:

(كان أبو حنيفة ألزمهم، بمذهب إبراهيم وأقرانه، لا يجاوزه، إلا ما شاء الله، وكان عظيم الشأن في التخريج على مذهبه، دقيق النظر في وجوه التخريجات، مقبلاً على الفروع أتم إقبال، وإن شئت أن تعلم حقيقة ما قلنا، فلخص أقوال إبراهيم من كتاب الآثار لمحمد وجامع عبد الرزاق ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ثم قائسه بمذهبه، تجده لا يفارق تلك الحجة، إلا في مواضع يسيرة وهو في تلك اليسيرة أيضاً، لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء الكوفة اهـ).

الصفحة ((54))

مكانة أبي حنيفة من حفظ الحديث والاستنباط منه:

كان أبو حنيفة الإمام "رضي الله عنه"، من[1] أحفظهم لكل حديث فيه فقه، وأشدهم فحصاً عنه، وأعلمهم بتفسير الحديث، ومواضع النكت التي فيه من الفقه، وأبصرهم بصحيح الحديث من سقيمه، وأعرفهم بناسخه ومنسوخه، وأحسنهم وأدقهم فطنة، وأفقههم في دين الله، وأنفعهم للمسلمين، وأعلمهم بقضايا عمر وعلي، وأقاويل عبد الله بن مسعود وابن

الصفحة ((55))

عباس وعبد الله بن عمر وعلي وعائشة وغيرهم من الصحابة، وأصحابهم من فقهاء التابعين كعلقمة ابن قيس والأسود بن يزيد وعمرو بن شرحبيل أبي ميسرة وعبيدة السلماني وشريح ومسروق بن الأجدع وعبد الله بن عتبة. وبعد هؤلاء عامر بن الشعبي وإبراهيم النخعي، وبعد هذين الحكم وحماد ابن أبي سليمان "رضي الله عنهم"، وبه وبأمثاله قام علم الرواية والفتوى، فلما وسّد إليه الأمر، حدث

فهذا الكلام لا يليق برفيع جناب الإمام، كيف وفيه الحكم عليه بأن مكانه في الفقه مكان المتبع، لم يأت بجديد، إلا في التخريج، وسرعة التفريغ، وهو متبع كل الاتباع، ناقل كل النقل لإبراهيم وأقرانه، لا يخرج عن آرائهم إلا فيما لا يكون لهم اجتهاد فيه، وإن خرج فإلى أقوال علماء الكوفة، أو ليفرع أو يخرج على أقوال إبراهيم وأقرانه. فهذا الكلام يجعل الإمام الأعظم مقلداً أو في حكم المقلد، المتبع، ولا شك أن في هذا الحكم لمكان أبي حنيفة الذي هو إمام الأئمة، ومقتدى أكثر الأمة والخلق كلهم عيال عليه في الفقه كما صرح به الإمام الشافعي "رضي الله عنه".

وأما ما قال "رحمه الله" وإن شئت حقيقة ما قلنا، فلخص أقوال إبراهيم من كتاب الآثار لمحمد وجامع عبد الرزاق.... الخ، فهذا دأبه في تصانيفه، إذا أتى بدعوى يأتي بكلام يدهش الناظر. فنحن بحمد الله قد طالعنا كتاب الآثار، ولخصنا أقوال إبراهيم النخعي "رضي الله عنه"، ثم قايسناه بمذهب الإمام فوجدنا الإمام يجتهد كما اجتهد النخعي وأقرانه، ونراه في كثير من المواضع يترك رأي إبراهيم وراءه ظهريّاً، وإن كان لا ينكر أن لآراء إبراهيم النخعي أثراً خاصاً. في تفقيه الإمام أبي حنيفة واجتهاده، كما أن لآراء سعيد بن المسيب تأثيراً كبيراً في تفقيه الإمام مالك واجتهاده، وجمعنا في ذلك جزءاً سميناه **"ما خالف فيه أبو حنيفة إبراهيم النخعي"** ولله در الأستاذ أبي زهرة لقد أحسن الدفاع عن الإمام الأعظم في هذا الباب في تصنيفه المعروف "بأبو حنيفة" فأفاد وأجاد، كيف وقد روى الحافظ الناقد يحيى بن معين عن أبي حنيفة ما نصه (أما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وعطاء فأجتهد كما اجتهدوا). كما نقلناها سابقاً.

[1] - وهاك شواهد ما قلنا:

(1) روى الخطيب في تاريخ بغداد، (ج13 ص339) بسنده المتصل إلى أبي غسان، (قال سمعت إسرائيل يقول: كان نعم الرجل النعمان، ما كان أحفظ لكل حديث فيه فقه، وأشد فحصه عنه، وأعلم بما فيه من الفقه، وكان ضبط عن حماد فأحسن الضبط عنه) وإسرائيل هذا هو ابن أبي إسحاق السبيعي الإمام الحفاظ أبو يوسف الكوفي، كان حافظاً حجة صالحاً خاشعاً من أوعية العلم، كما قاله الذهبي في التذكرة.

(2) وروى الخطيب أيضاً عن بشر بن الوليد قال: سمعت أبا يوسف يقول: ما رأيت أحداً أعلم بتفسير الحديث، ومواضع النكت التي فيه من الفقه من أبي حنيفة، (تاريخ بغداد ج13 ص340).

(3) وروى أيضاً عن محمد بن سماعة يقول: سمعت أبا يوسف يقول: ما خالفت أبا حنيفة، إلا رأيت مذهبه الذي ذهب إليه أنجى في الآخرة، وكنت ربما ملت إلى الحديث، وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني، (ج13 ص340) وأبو يوسف الإمام يقول فيه الإمام أحمد بن حنبل: إنه أبصر الناس بالآثار، كما أورده السمعاني في الأنساب نقله الشيخ االعلامة عبد الحي اللكنوي في التعليق الممجد (ص22).

(4) روى الإمام الصيمري، في مناقب الإمام أبي حنيفة بسنده المتصل إلى الحسن بن صالح "قال كان أبو حنيفة شديد الفحص، عن الناسخ من الحديث، والمنسوخ، فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أصحابه، وكان عارفاً بحديث أهل الكوفة، وفقه أهل الكوفة شديد الاتباع لما كان عليه الناس ببلده، وقال كان يقول: إن لكتاب الله ناسخاً ومنسوخاً وإن للحديث ناسخاً ومنسوخاً، وكان حافظاً لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأخير الذي قبض عليه مما وصل إلى أهل بلده"، (ولهذا الكتاب نسخة خطية محفوظة في مكتبة المجلس العلمي بكراتشي) وعلي بن صالح هذا هو المحدث المشهور نحو الإمام الحسن بن صالح بن حي.

(5) وروى الخطيب بسنده إلى ابن المبارك، قال: إن كان الأثر قد عرف واحتيج إلى الرأي فرأي مالك وسفيان وأبي حنيفة، وأبو حنيفة أحسنهم، وأدقهم فطنة، وأغوصهم على الفقه، وهو أفقه الثلاثة.

(6) وروى صدر الأئمة المكي في مناقب الإمام الأعظم (ج2 ص65) بسنده إلى الإمام الحافظ عبد الله بن داود الخريبي قال: (كان والله أبو حنيفة أنفع للمسلمين منهما، يعني حماد بن سلمة وحماد بن زيد) قلت والحمادان حمادان.

(7) و (8) وروى الخطيب بسنده إلى أبي حنيفة قال: (قال دخلت على أبي جعفر أمير المؤمنين فقال لي: يا أبا حنيفة، عمن أخذت العلم؟ قلت عن حماد عن إبراهيم عن أصحاب عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس) (تاريخ بغداد ج13 ص334) وقد سقط من المطبوعة لفظة "أصحاب" نبه عليه المحدث الكوثري في تأنيث الخطيب (ص29) ن.

وأفتى وأفاد وأجاد، وعليه انطبق قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجل من فارس، أو قال من أبناء فارس، حتى يتناوله. على ما قاله الأئمة ومنهم السيوطي، وصاحبه محمد الشامي مصنف السيرة الشامية، وناهيك بها فجمع أصحابه رواياته، ومختاراته، ولخصوها، وحرروها، وشرحوها، وخرّجوا عليها، وتكلموا في أصولها، ودلائلها، وتفرقوا في الشرق والغرب، وسائر نواحي الأرض، فنفع الله بهم كثيراً من خلقه، وإن شئت أن تعرف حقيقة ما قلنا فانظر كتاب الآثار ونسخه تجده كما ذكرنا.

الصفحة ((56))

تدوين أصحاب أبي حنيفة ومالك علم الحديث والفقه وعلى رأسهم الإمام أبي يوسف والإمام محمد:

في المنتصف الأخير من القرن الثاني، قام الكبار من أصحاب أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما، فدونوا في الحديث والفقه، مدونات ما بين صغار وكبار بحيث يطول على الناظر عدها، فمؤلفات الإمام أبي يوسف القاضي في غاية الكثرة، وقد ذكر أكثرها ابن النديم في فهرسة، ومنها الأمالي قال في كشف الظنون: (إن الأمالي لأبي يوسف في ثلاثمائة مجلد). وقال الحافظ عبد القادر القرشي في مقدم الجواهر المضية: (وأصحاب الأمالي الذين رووها عن أبي يوسف لا يحصون). ومما وصل إلينا من مؤلفاته، كتاب الآثار روايته عن الإمام أبي حنيفة، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، وكتاب الرد على سير الأوزاعي[1]. وكتاب الخراج[2]، وكذلك للإمام محمد بن الحسن الشيباني، الذي يقول فيه الدارقطني مع تعصبه البالغ على أبي حنيفة وأصحابه في كتاب "غرائب مالك" "إنه من الثقات الحفاظ" كما نقله الزيلعي في تخريجه[3]، مؤلفات كثيرة ضخمة ممتعة، في الحديث والفقه، وكان من أحسنهم تصنيفاً، وألزمهم درساً، وكان من خبره أنه تفقه على أبي حنيفة، وأبي يوسف، ثم خرج إلى المدينة، فسمع الموطأ من مالك، وأخذ أيضاً عن شيخ الشام الأوزاعي، وكانت له قدرة ومهارة

الصفحة ((57))

في التفريغ والحساب، وكان يملك عنان البيان، ثم تمرس بالقضاء، وكان فيه رحمه الله اتجاه إلى التدوين، وهو رواية فقه أبي حنيفة، فصنف ونفع خلقاً لا يحصيهم إلا الله، وأكثر تصانيفه مشهورة موجودة بين أيدي الناس، وكتاب المبسوط يعرف بالأصل، وهو من أطول كتب محمد، جمعه في الفقه ودأبه فيه، أنه يبدأ كل كتاب بما ورد من الآثار التي صحت عندهم، ثم بعد ذلك يذكر المسائل وأجوبتها، ومن تصانيفها الحديثية التي طبعت كتاب الآثار، راويته عن الإمام أبي حنيفة، والموطأ

[1] - وهذه الثلاثة قد عني بنشرها لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بتصحيح العلامة البارع المفضال أبي الوفا الأفغاني، وعلى كل منها تعليقات مفيدة لحضرة صاحب الفضيلة المذكور وكم لفضيلته من أياد بيض على العلم وأهله بتصحيحه لكتب الأقدمين من أئمتنا والتعليق عليها ثم التصدي بنشرها فجزاه عن العلم وأهله خيراً.

[2] - وطبع بمصر مراراً.

[3] - ج1 ص408 و 409 طبع مصر.

روايته عن الإمام مالك، وكتاب الحجة المعروف بالحجج في الاحتجاج على أهل المدينة، والمطبوع قطعة كبيرة من هذا الكتاب.

نسب إلى علماء الأحناف قلة المعرفة بالحديث لعدم بيان سند، غير صحيح:

كل ما يذكره فقهاؤنا رحمهم الله من الأحاديث، والآثار في تصانيفهم، من غير بيان سند ولا مخرج، كما يفعل السرخسي في المبسوط، والكاشاني في البدائع، والمرغيناني في الهداية، فهي الأحاديث، والآثار التي وجدوها في كتب أئمتنا المتقدمين، كالإمام الأعظم وصاحبيه، وابن المبارك، والحسن اللؤلؤي، وابن شجاع الثلجي، وعيسى بن أبان، والخصاف، والطحاوي، والكرخي، والجصاص، رحمهم الله تعالى ثم يأتي المخرجون على الهداية والخلاصة وغيرهما، فيطلبون هذه الروايات من الدواوين المؤلفة بعد المائتين لأصحاب الحديث، وإذا لم يجدوا فيها حكموا عليها بالغرابة. ويظن بعضهم في هؤلاء الأئمة الفقهاء ظن السوء، فينسبهم إلى قلة المعرفة

الصفحة ((58))

بالحديث[1]، وحاشاهم عن ذلك، بل السرخسي والكاشاني والمرغيناني اعتمدوا في هذا الباب على أئمتهم المعروفين بالحفظ والثقة والأمانة، كما اعتمد البغوي في مصابيحه على أصحاب الدواوين المشهورة. قال حافظ العصر قاسم بن قطلوبغا (أن المتقدمين من أصحابنا رحمهم الله، كانوا يملون المسائل الفقهية وأدلتها، من الأحاديث النبوية بأسانيدهم، كأبي يوسف في كتاب الخراج والأمالي، ومحمد في كتاب الأصل والسير، وكذا الطحاوي والخصاف والرازي والكرخي، إلا في المختصرات، ثم جاء من اعتمد كتب المتقدمين، وأورد الأحاديث في كتب، من غير بيان سند ولا مخرج، فعكف الناس على هذه الكتب)[2] ولو شئنا لسردنا لك من أمثلة هذه الأحاديث، التي حكم عليها هؤلاء المخرجون بالغرابة، وهو موجود في كتاب الآثار مثلاً، أمثلة كثيرة، ولكن المقام لا يتسع له وللبسط موضع آخر. نعم يظهر من هذه التخريجات، تلقي المحدثين الذين جاؤوا بعد المائتين ردّاً وقبولاً.

الرأي في أحاديث مؤلفات أصحاب مالك:

وكذلك الحال، في مؤلفات أصحاب مالك الإمام "رضي الله عنه"، فهذا عبد الله بن وهب الإمام الحافظ، من كبار أصحابه، يذكر فيه الذهبي وغيره (أنه وجد في تصانيفه مائة ألف وعشرون حديثاً من رواياته، ومع هذه لا يوجد في أحاديثه منكر، فضلاً عن ساقط وموضوع، ومن تصانيفه، كتاب مشهور بجامع ابن وهب وكتاب المغازي،

الصفحة ((59))

[1] - وكم من تعليق للبخاري في صحيحه يقول فيه: مثل ابن حجر لم أجده فهل يظن في حق البخاري أيضاً ما يظن في حق ساداتنا الحنفية.

[2] - منية الألمعي فيما مات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي ص9 طبع مصر.

وكتاب تفسير الموطأ، وكتاب القدر). نقله الشيخ محمد عبد الحي في التعليق الممجد، وقال الحافظ بن عبد البر في الانتقاء: (قال ابن أبي حاتم سئل أبو زرعة عن عبد الرحمن بن القاسم، صاحب مالك، فقال مصري ثقة، رجل صالح كان عنده ثلاثمائة جلد أو نحوها عن مالك، من مسائل سأله عنه أسد رجل، من أهل المغرب، كان سئل عنها محمد بن الحسن، ثم قدم مصر فسأل ابن وهب أن يجيبه فيما كان عنده فيها عن مالك، وما لم يكن عنده عن مالك فيها، قال فيها برأيه، على ما ذهب إليه مالك، فلم يفعل. فأتى عبد الرحمن بن القاسم فأجاب فيها)[1]. قال العلامة زاهد الكوثري في تعليقاته على الانتقاء: (وأسد هو ابن الفرات، قاضي القيروان، وفاتح صقلية، المتوفى بها سنة ثلاث عشرة ومائتين، سمع الموطأ على مالك، ولما أكثر عليه السؤال أوصاه بالرحيل إلى العراق، فارتحل إليها، وتفقه على أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة، قال أبو إسحاق الشيرازي، ومحمد ابن الحسن، وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة، قال أبو إسحاق الشيرازي، فقدم مصر فقصد ابن وهب، وقال: هذه كتب أبي حنيفة، وسأله أن يجيب فيها على مذهب مالك، فتورع ابن وهب وأبى، فذهب إلى ابن القاسم، فأجابه إلى ما طلب، فأجاب فيما حفظ عن مالك بقوله، وفيما شك، قال: إخال وأحسب وأظن، وتسمى تلك الكتب الأسدية. ثم رجع إلى قيروان، وحصلت له رياسة العلم بتلك الكتب. ونسخ أسد منها نسخة، وتركها عند ابن القاسم على طلب منه، وهي تلك الجلود، وهي أصل مدونة سحنون وأسد، وهو ناشر مذهب أبي حنيفة ومالك في القيروان، ثم اقتصر على مذهب أبي حنيفة، فانتشر في

الصفحة ((60)).

ديار المغرب لحد الأندلس، وقبله ابن فروخ، حتى أصبح الأكثرون في المغرب على المذهب، إلى عهد ابن باديس، وله ترجمة واسعة في معالم الإيمان والتاج والمدارك).

تدوين الفقه الحنفي والمالكي قبل أن يولد البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب الأصول:

لقد كثرت التصانيف الحديثية في القرن الثاني، وبسطت وشاعت وانتشرت، وفي هذا القرن، دوّن الفقه الحنفي والفقه المالكي على ضوء الأحاديث، والآثار المتلقاة بالقبول من أئمة الفتيا من الصحابة والتابعين، وملأ أصحاب أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما الدنيا علماً وفقهاً وحديثاً، ولم يولد بعد البخاري ومسلم وغيرهما من بقية أصحاب الأصول الست المعروفة، والحمد لله أولاً وآخراً.

نبذة من أحوال هذه الطبقة:

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ بعد ذكر الطبقة الخامسة: (وفي زمان هذه الطبقة، كان الإسلام وأهله، في عز قائم، وعلم غزير، وأعلام الجهاد منشورة، والسنن مشهورة، والبدع مكبوبة، والقوالون

[1] - الانتقاء ص 50.

بالحق كثير، والعباد متوافرون في بلهنية من العيش بالأمن، وكثرة الجيوش المحمدية، من أقصى المغرب، وجزيرة الأندلس إلى قريب مملكة الخطا، وبعض الهند وإلى الحبشة، وخلفاء هذا الزمان أبو جعفر المنصور، وأين مثل أبي حعفر على ظلم فيه، في شجاعته وحزمه وكمال عقله وفهمه وعلمه، ومشاركته في

الصفحة ((61))

الأدب ووفور هيبته؟ ثم ابنه المهدي في سخائه، وكثرة محاسنه، وتتبعه لاستئصال الزنادقة؟ وولده الرشيد هارون في جهاده، وحجه، وعظمة سلطانه، على لعب ولهو؟ ولكن كان معظماً لحرمات الدين، قوي المشاركة في العلم، نبيل الرأي، مجيباً للسنن، وكان في هذا الوقت من الصالحين، مثل إبراهيم بن أدهم، وداود الطائي، وسفيان الثوري. ومن النحاة، مثل عيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وحماد بن سلمة وعدة، ومن القراء، كحمزة بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء، ونافع بن أبي نعيم، وشبل بن عباد، وسلام الطويل شيخ يعقوب. ومن الشعراء، عدد كثير كمروان بن أبي حفصة وبشار بن برد. ومن الفقهاء، كأبي حنيفة ومالك والأوزاعي الذين مروا).

الصفحة ((62))

الحديث في القرن الثالث

بيان الخطوات الثلاثة من عهد النبي إلى نهاية القرن الثاني:

فهذه ثلاث خطوات، بدأت من لدن عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن ينتهي القرن الثاني، **أولاها:** تلك الخطوة التي تتخذ نموذجاً لها، ما دوَّنها بعض الصحابة لنفسه، كعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، فجمع كل حديث سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وصحيفته هي المسماة بالصادقة، وهي التي تروى من جهة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وكذلك كتاب عمرو بن حزم، جد أبي بكر الحزمي المذكور، الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب له فيه أنصبة الزكوات، ومقادير الديات، وهذا الكتاب متداول بين أئمة الإسلام قديماً وحديثاً، يعتمدون عليه، ويفزعون في مهمات هذا الباب إليه، كما قال يعقوب بن سفيان: (لا أعلم في جميع الكتب، كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم، كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون يرجعون إليه، ويدعون آراءهم)[1]. **وثانيتهما:** ما خطاها الشعبي، فجمع ما وصل إليه من الحديث في باب واحد من أبواب الفقه، ثم ابن شهاب الزهري، وأبو بكر الحزمي، فجمع كل واحد منهما في الحديث والأثر كتباً، ولعلَّهما لم يلتزما فيها ترتيـــبياً، ولا بوبوها تبويباً. والخطوة **الثالثة:** هي التي

[1] ـ تنقيح الأنظار للإمام الحافظ النظار محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، وهو محفوظ عندي بخط والدي الشيخ محمد عبد الرحيم الجيبوري متعني الله بطول بقائه.

خطاها الإمام الأعظم في كتاب الآثار. فتوخى فيه الصحيح المتلقى بالقبول من أئمة الفتيا، ومزجه بفتاوي الصحابة والتابعين،

الصفحة ((63))

ورتبه على الترتيب الفقهي المعروف. وتبعه مالك الإمام في الموطأ، ثم تلاهما كثير من أهل عصرهم، ومن جاء بعدهم، وكانت كل تآليفهم، عبارة عن جمع ما وصل إلى المؤلف، من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ممزوجة بأقوال أئمة الفتيا من الصحابة والتابعين.

ظهور علم إمعان في معرفة الرجال وجرّهم إلى إنكار المرسل:

مضى القرنان الأول والثاني، ثم ظهر على رأس المائتين أمور، كبحت عنان المحدثين عن الجريان في طريق الأقدمين، منها أن الأسانيد لم يكن السلف يحتاجون إلى النظر فيها، لقرب العصر، وممارسة النقلة، وخبرتهم بهم. وكانت أحوال نقلة الحديث في عصور الصحابة والتابعين معروفة عند أهل بلدهم، فمنهم بالحجاز، ومنهم بالعراق، ومنهم بالشام، ومصر، والجميع معروفون مشهورون في أعصارهم. فكانوا يعتمدون في معرفة الرجال وعدالتهم، على ما يخلص إليهم من مشاهدة الحال، وتتبع القرائن، فلما انقرض السلف، وذهب الصدر الأول، أمعن من جاء بعدهم من أهل القرن الثالث في معرفة الرجال، ومراتب هؤلاء النقلة، وتفاوتهم في ذلك، وتميزهم فيه واحداً واحداً، جرحاً وتعديلاً وحفظاً وإتقاناً، حتى جعلوه فنّاً برأسه، فدونوا فيه مدونات، وبحثوا وناظرا في الحكم، بالصحة، والضعف، والاتصال، والانقطاع، وغير ذلك، إلى أن جرّهم ذلك إلى إنكار المرسل. قال شيخ الإسلام حافظ العصر العراقي: (قال محمد بن جرير الطبري: إن التابعين، أجمعوا بأسرهم على قبول المرسل، و لم يأت

الصفحة ((64))

عنهم إنكاره. ولا عن أحد من الأئمة بعدهم، إلى رأس المائتين.)[1] فهؤلاء اصطلحوا، على تقسيم الحديث، إلى صحيح وحسن وضعيف ومرسل ومنقطع ومعضل، وغير ذلك من الأنواع المعروفة في أصول الحديث. ثم ردوا من ذلك المرسل وما بعده. وأما السلف، فلم يكن عندهم الفرق بين المرسل والصحيح والحسن، ويطلقون المرسل على المنقطع والمعضل. فعطلت عند هؤلاء كثير من السنن، التي كان السلف يأخذون بها.

إنكار البخاري الاحتجاج بالحسن:

[1] ـ منية الألمعين فيما فات من تخريج الهداية"1".
"1" للزيلعي ص 27 طبع مصر.

بالغ البخاري في ذلك، حتى أنكر الاحتجاج بالحسن أيضاً. قال الشوكاني في نيل الأوطار: (وهكذا يجوز الاحتجاج بما صرح أحد الأئمة المعتبرين بحسنه، لأن الحسن يجوز العمل به عند الجمهور. و لم يخالف في الجواز إلا البخاري، وابن العربي. والحق ما قاله الجمهور، لأن أدلة وجوب العمل بالآحاد وقبولها شاملة له. اهــ)[1] وقال العلامة المقبلي "في الأرواح النوافخ لآثار إيثار الآباء والمشائخ": (و لم يشترط في المعمول به كونه صحيحاً باصطلاح المتأخرين، إلاّ البخاري. وهو قول بعيد عن الأدلة. بل لو قيل خلاف ما عليه الأولون والآخرون لساغ ذلك. اهــ)[2].

الصفحة ((65))

اهتمام الحفاظ في هذا القرن بمعرفة طرق الأحاديث وتفحصهم عن غريبه وآراؤهم بعلماء الصحابة:

قد عنى الحفاظ في هذا القرن بمعرفة طرق الأحاديث وأسانيدها. فرحلوا إلى أقطار الأرض. وبحثوا عن حملة العلم، وجمعوا الكتب، وتتبعوا النسخ، وأمعنوا في التفحص عن غريب الحديث. ونوادر الأثر. وربما وقع إسناد الحديث من طرق متعددة عن رواة مختلفين، حتى كان يكثر عندهم من الأحاديث مائة طريق فما فوقها. فكثر عندهم من الأحاديث التي لا يرويها إلا أهل بلد خاص. كأفراد الشاميين، والمصريين، والحجازيين، والعراقيين أو أهل بيت خاص. كنسخة بريد عن أبي بردة عن أبي موسى، ونسخة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، أو لا يرويها عن الصحابة إلى رجل، أو رجلان. مع كون الصحابي مقلاً غير معروف بالرواية، ولا يرويها عنه إلا رجل أو رجلان، و لم يعرف بتلك الروايات إلا شرذمة قليلون، و لم يعمل عليها علماء الصحابة والتابعين ممن وسد إليهم الفتيا، فهؤلاء ظنوها أحاديث صحيحة و لم يكن عندهم في التشريع أصول عامة يرجع إليها المجتهد. ولا أصول خاصة بالأبواب المختلفة. فكانوا لا يعتمدون في ذلك على قواعد من الأصول، كاعتماد الفقهاء الذين مضوا قبلهم، ولكن إلى ما يخلص إليه الفهم، ويثلج به الصدر. فظهر الاختلاف في صنيع هؤلاء، وصنيع من قدَّمنا ذكرهم من الأئمة الماضين في القرن الثاني فأخذ هؤلاء بهذه الروايات التي جمعوها ودونوها وحرروها ونقحوها وصححوها على ميزان الرجال دون تلقي الأئمة الفقهاء من الصحابة والتابعين. و لم يكن عندهم فرق في ذلك، سواء عمل بها الصحابة والفقهاء، أم لم يعملوا بها. فعضوا عليها

الصفحة ((66))

بالنواجذ، وجعلوها قاضية على محتمل القرآن، وخصوا بها عامَّ الكتاب، وطرحوا قول كل صحابي. وفتوى كل تابعي. يخالف مَرْوياتهم حتى جرّهم ذلك إلى القول فيهم بأنهم رجال ونحن رجال مثاله حديث القلتين، فإنه روي بطرق كثيرة، معظمها ترجع إلى الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن

[1] - نيل الأوطار ج1 ص13 طبع قديم.
[2] - الأرواح النوافخ ص689.

الزبير عن عبد الله أو محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله كلاهما عن ابن عمر، ثم تشعبت الطرق بعد ذلك، حتى سرد الدارقطني في سننه أربعة وخمسين طريقاً، فظن هؤلاء صحته وعملوا به. وأما عند من قبلهم من الأئمة الفقهاء المجتهدين، فهو حديث شاذ، لا يؤخذ به قال العلامة ابن القيم في "تهذيب سنن أبي داود"[1] بعد أن أطال في النقد على أسناده:

(وأما الشذوذ، فن هذا الحديث فاصل، بين الحلال والحرام، والطاهر والنجس، وهي في المياه كالأوسق في الزكاة والنصب في الزكاة، فكيف لا يكون مشهوراً شائعاً بين الصحابة، ينقله خلف عن سلف، لشدة حاجة الأمة إليه أعظم من حاجتهم إلى نصب الزكاة، فإن أكثر الناس لا يجب عليهم زكاة. والوضوء بالماء الطاهر فرض على كل مسلم. فيكون الواجب نقل هذا الحديث، كنقل نجاسة البول، ووجوب غسله. ونقل عدد الركعات، ونظائر ذلك. ومن المعلوم أن هذا لم يروه غير ابن عمر، ولا عن ابن عمر غير عبيد الله وعبد الله. فأين نافع وسالم وأيوب وسعيد بن جبير؟ وأين أهل المدينة وعلماؤهم؟ عن هذه السنة التي مخرجها من

الصفحة ((67))

عندهم، وهم إليها أحوج الخلق لعزة الماء عندهم، ومن البعيد جدّاً أن يكون هذه السنة عند ابن عمر، ويخفى على علماء أصحابه، وأهل بلدته، ولا يذهب إليها أحد منهم، ولا يروونها ويديرونها بينهم، ومن أنصف لم يخف عليه امتناع هذا. فلو كانت هذه السنة العظيمة المقدار عند ابن عمر، لكان أصحابه وأهل المدينة أقول الناس بها، وأرواهم لها، فأي شذوذ أبلغ من هذا؟ وحيث لم يقل بهذا التحديد أحد من أصحاب ابن عمر. علم أنه لم يكن فيه عنده سنة من النبي صلى الله عليه وسلم فهذا وجه شذوذه. اهــ).

وقس على هذا حديث، خيار المجلس. فلم يأخذ به الفقهاء السبعة، ولا فقهاء الكوفة. وحديث المصراة، فلم يعمل به أبو حنيفة، ومالك. وكذلك سائر الأحاديث التي لم يعمل بها أئمة الفتيا، من الصحابة والتابعين. وبالجملة أتى من هذا الصنيع لهؤلاء خلاف كبير للسلف.

إنَّ للعمل المتوارث عند الفقهاء لشأناً يختبر به صحة كثير من الأخبار:

لا شك أن للعمل المتوارث عند الفقهاء، لشأناً يختبر به صحة كثير من الأخبار. قال الشاه ولي الله المحدث الدهلوي في "إزالة الخفا عن خلافة الخلفا": (إن اتفاق السلف، وتوارثهم أصل عظيم في الفقه. اهــ)[2] وقال أبو داود في سننه في باب لحم صيد المحرم: (وإذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ينظر بما أخذ به أصحابه. اهــ) وروى محمد بن الحسن عن مالك أنه سمعه يقول:

[1] - ص85، وهذا الكتاب قد طبع منه قطعة على هامش غاية المقصود بدهلي بالهند، وأخبرني مولانا أبو الوفا الأفغاني في رحلته إلى كراتشي أنه الآن تحت الطبع بمصر مع شرح الخطابي وقد خرج منه بعض الأجزاء ولم يكمل طبعه بعد.
[2] - ونصه (اتفاق سلف وتوارث ايشان أصل عظيم است درفقه) ج2 ص85 طبع بريلى.

(إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملا بأحد الحديثين. وتركا الآخر. كان ذلك دليلاً على أن

الصفحة ((68))

الحق في ما عملا به. اهـــ) كذا في الاستذكار. نقله العلامة محمد عبد الحي اللكنوي في التعليق الممجد في باب الوضوء، مما غيرت النار. وقال أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد[1]: أخبرني الأزهري حدثنا علي بن عمر الحافظ قال: ذكر أبو إسحاق إبراهيم بن حماد قال: حدثنا يحيى بن محمد أبو القاسم الدقاق، حدثنا محمد بن صالح، حدثنا إسماعيل بن داود الجوزي، عن مالك بن أنس قال: (لو كان هذا هو المعمول به، لعملت به الأئمة أبو بكر وعمر وعثمان، بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، أن يصلي الإمام قاعداً ومن خلفه قعوداً. اهـــ) وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال: (لما اختلفت أحاديث الباب، ولم يتبين الراجح منها، نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فرجحنا به أحد الجانبين، اهـــ) نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري في باب من لم يتوضأ من لحم الشاة. وقال الإمام المجتهد الأصولي أبو بكر أحمد بن علي الجصاص في أحكام القرآن: (متى روي عن النبي عليه السلام خبران متضادان، وظهر عمل السلف بأحدهما، كان الذي ظهر عمل السلف به أولى بالإثبات. اهـــ) وقال محقق الحنفية الكمال بن الهمام في فتح القدير قبيل باب إيقاع الطلاق: (ومما يصحح الحديث، عمل العلماء على وفقه. اهـــ) وقد صنف شيخنا المرحوم العلامة المحدث حيدر حسن خان التونكي في حجية عمل السلف، رسالة نافعة فأفاد وأجاد رحمه الله[2].

---

[1] - ج6 ص247.

بحث العمل المتوارث وكونه حجة:

[2] - قال شيخنا المحقق المفضال العلامة المحدث حيدر حسن خان رحمه الله في رسالته التي ألفها لإثبات حجية العمل المتوارث:

(ومن المعلوم أن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا في عهد الصحابة رضي الله عنهم لم يكن دوّن تعليم النبي صلى الله عليه وسلم في تدوين، ولا تصنيف، سوى كتاب الله سبحانه. وإنما كانوا يعملون بما علمهم النبي صلى الله عليه وسلم سننته. في دين الإسلام من العقائد والأحكام، ويحفظونها في صدورهم. ولما فتح العراق في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ودخل أهل تلك البلاد في الإسلام. أرسل عمر رضي الله عنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إلى أهل العراق. ليعلمهم الإسلام وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان ابن مسعود رضي الله عنه أعرفهم بالسنة وأشبههم به صلى الله عليه وسلم هديا ودلا وسمتا. فكان رضي الله عنه يعلمهم الإسلام والسنة، مما كان يحفظ في صدره، ويعمل به، وصار تعليمه، وعمله شائعاً في أهل العراق. وقد كان أهل العراق يختلفون في المواسم إلى المدينة المنورة ومكة المكرمة وكذا أهل الحجاز من الصحابة رضي الله عنهم، يختلفون إلى العراق ومنهم عمر رضي الله عنه الذي أرسل ابن مسعود رضي الله عنه فشاهدوا أهل العراق يصلون ويصومون، كما علمهم ابن مسعود رضي الله عنه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

ولم يروا ولم يؤثر عن أحد من الصحابة لا من عمر ولا من غيره (رضي الله عنهم أجمعين) أنه زاحمهم في تعليم ابن مسعود رضي الله عنه بأنه علمهم خلاف سنة النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة أو غيرها من الأحكام.

وقد كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يبعد عنهم كل البعد أن يروا أحداً يفعل خلاف السنة، ثم يسكتون عنه. وهذا أمر لا ريب فيه، ولا ينكر تعليم ابن مسعود أهل العراق، ولا شيوع هذا التعليم في عصر الصحابة فكان إجماع الصحابة على هذا التعليم إجماعاً سكوتياً كالإجماع على جمع القرآن.

ثم جلس بعد ابن مسعود رضي الله عنه مكانه صاحباه علقمة والأسود، يعلمانهم كما علمهما فلم ينكر عليهما أيضاً لا في التعليم، ولا على العمل به. وهلم جرّاً إلى أن جاء عهد أئمة العراق المعروفين بالفقه والفتيا، واطلعوا على اختلاف الروايات، والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان منها ما يخالف تعليم ابن مسعود رضي الله عنه والعمل به. فعند ذلك لجؤوا إلى العمل المتوارث جعلوه معياراً، لنقد الروايات والأحاديث المختلفة أعني عمل السلف الصالح جماهير علمائهم، فإن الأئمة شاهدوا أن راوي الحديث يرويه ولا يعمل به. ويروى عنه الحديث ويروى عنه العمل بخلافه. فحينئذ تأولوا في الحديث، وعملوا بعمل الراوي. وذلك لأن علماء الصحابة رضي الله عنهم، وكذا التابعين جماهيرهم يبعد عنهم كل البعد أن يرووا الحديث ولا يعملون به. فإن خلاف الحديث بالعمل يسقط العدالة. (فلا بد أن يكون الحديث غير معمول به إما لكونه مؤولاً أو منسوخاً أو لغير ذلك من الوجوه) وقد كانوا في خير القرون الذين ورد في

الصفحة ((69))

لم يختلف السلف في أصل المشروعية وإنما كان خلافهم في أولى الأمرين:

كان السلف لا يختلفون في أصل المشروعية. وإنما كان خلافهم في أولى الأمرين. وقد فعلوا هذا وهذا. وكان كلا الفعلين مشهوراً بينهم. فكانوا

شأنهم [والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم] الآية وأيضاً [ومن يُشاققِ الرسول من بعد ما تَبَيَّن له الهدى ويتَّبعْ غيرَ سبيل المؤمنين] الآية فكنا مأمورين باتباعهم وتقليدهم في الدين. والعمل بالسنة. ولذلك وضع أهل العراق ضابطة "أنه إذا ثبت عن الراوي حديث والعمل بخلافه لا يعمل بالحديث، بل يعمل بالعمل." وكذا الإمام مالك رضي الله عنه، إنما يعمل بعمل أهل المدينة إذا وقع الاختلاف في الحديث.

وقد كان السلف أهل القرن الأول من الصحابة والتابعين يروون كثيراً من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعملوا بها. نحو حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في المدينة. والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر. وكذا حديث الصلاة في مرض النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يصلي بالناس فقام يصلي بهم إذ جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يصلي بالناس فصلى إلى جنب أبي بكر والناس يأتمون بأبي بكر وأبو بكر يأتم بالنبي صلى الله عليه وسلم . فصار الإمامة بالرجلين بالتحريمتين. فهذا الذي يدل عليه الحديث ولم يعمل به أحد من رواة هذا الحديث لا من الصحابة ولا من التابعين. وكذا حديث كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع يمينه على شماله يشمل حالة القومة. ولم يؤثر عن السلف الوضع في هذه الحالة فصار العمل خلاف الحديث في هذه الحالة. وكذا حديث ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا، يشمل الذي فاته الركوع مع الإمام وأدرك السجدتين والتشهد ومع ذلك يقضي ما صلى مع الإمام بالإجماع. وذلك يخالف عموم ما أدركتم فصلوا.

فإن نظرت في الأحاديث. وجدت كثيراً أن السلف يروى عنهم الأحاديث، ويروى عنهم العمل خلاف روايتهم، ولما كان السلف هداة مهديين. أمرنا بتقليدهم في الدين، ففي خلافهم للرواية دليل صريح في أن الرواية فيها علة، وبها لم يعملوا بها. فلذلك جعل السلف من أئمة العراق، معيار نقد الروايات عند اختلافها عمل السلف الصالحين، من علماء الصحابة، والتابعين الذين كانوا في خير القرون، وذلك لأن الأمة الآتية كانوا مأمورين بتقليدهم في الدين والشريعة. لما تلونا عليك من الآيات ولقوله صلى الله عليه وسلم (أصحابي أمنة لأمتي... الحديث) رواه مسلم ولقوله صلى الله عليه وسلم (ما أنا عليه وأصحابي الحديث، فصار عمل جماهيرهم من كبار العلماء حجة شرعية من إحدى الحجج الشرعية، ألا ترى إلى عمل الأمة في قراءة القرآن وختمه في التراويح. ولم يروا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة رضي الله عنهم في عهده صلى الله عليه وسلم حتى يكون تقريراً، وإنما ثبت ذلك بعمل السلف.

وكذا صلاة الجماعة في التراويح، كان صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثم تركها ولم يأذن لهم أن يصلوا بالجماعة، فكأنه صار منسوخاً. ولم يعهد أيضاً بعد تركه صلى الله عليه وسلم أنهم صلوا التراويح بالجماعة في عهده صلى الله عليه وسلم ، حتى يكون تقريراً لذلك. بل الجماعة في التراويح إنما هو عمل السلف رضي الله عنهم، فحسب فعملهم حجة شرعية، وقد صرح بذلك الفقهاء رحمهم الله تعالى، فإذا عرفت ذلك، تبين لك، أن فقه أئمة العراق، قد فرع على تعليم ابن مسعود رضي الله عنه الذي جرى عليه عمل العراقيين من السلف، ووافقه في كثير من المسائل فتيا علي وابن عباس وعملهما. ويقرب من فقه العراق فقه الإمام مالك رحمه الله تعالى.

فهذا هو فقه العراق والحجاز الذي كان عليه أئمة الأمصار، من العلماء الذين كانوا في أوائل القرن الثاني. وهو المائة الثانية من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة والتحية.

وأما فقه المتأخرين، أعني فقه الأئمة الذين ظهروا بعد القدماء في آخر المائة الثانية وأوائل المائة الثالثة. بعد ما تقادم الزمان، وتوفى التابعون، ومن عاصرهم ممن تبعهم من الأئمة، حين غاب عمل هذه الطبقة عن المشاهدة، فنشأ هؤلاء الأئمة الذين لم يشاهدوا العمل، وإنما بلغهم الروايات باختلاف كثير. فلجؤوا إلى نقد الروايات بالرواة. ولذلك وضعوا الكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً وتوثيقاً وتضعيفاً. وقد سمي هذا الكلام والبحث بعلم أسماء الرجال، فعلموا بروايات عرفوا عدالة رواتها بمعيار أسماء الرجال. فهذا هو معيار الأئمة المتأخرين لنقد الروايات. ولا يخفي على من طالع كتب أسماء الرجال أن من الرواة من هو عادل عند إمام، وغير عادل عند آخر، وذلك لأن الأصل في الجرح والتعديل قول من عاصر الراوي. لا من بعده لأنه لا سبيل إلى معرفة من لم يعاصره. ولا ريب في أن من المعاصرين من عرف عدالة الراوي بظاهر حاله. وخفي عليه ما يخالف عدالته. وقد أطلع على جرحه غيره ممن عاصر ذلك الراوي. فظهر الجرح في الراوي بقول معاصر آخر، فاختلفت أقوال المعاصرين في الجرح والتعديل. ولذلك وضعوا ضابطة، أن الجرح مقدم على التعديل. والغرض أن هذا المعيار هو الذي نشأ منه الاختلاف بين الفقهين. فقه المتقدمين وفقه المتأخرين. فإن المتأخرين اطلعوا على روايات، زعموا أن رواتها عدول. ورفضوا روايات أخرى تضاد رواياتهم. وقد كانت هذه الروايات صحيحة برواة كانوا عادلين بزعم المتقدمين، ومع ذلك فالروايات التي عمل بها الفقهاء المتقدمون أو سلم أنها برواة ضعفاء، فقد صححها عمل الصدر الأول جماهيرهم. وهذه ضابطة من ضوابط الأصول أن الرواية الضعيفة يصححها العمل.

هذا ومن المعلوم أن العقائد الإسلامية مدونة في الكتب على وجهين، وجه على مسلك السلف، ووجه على مسلك الخلف. ولكل وجهة هومُوليها. فمنهم من رجح الأول بوجه، ومنهم من رجح الثاني بوجه. ثم بعد ذلك من شاء نظر في هذا الباب، وفكر في الوجهين، فاختار من الوجهين حيث أدى إليه نظره وفكره.

فكذلك الفرق بين الفقهين المذكورين. فقه السلف، وفقه الخلف، فالأول معياره عمل الصدر الأول. والثاني معياره الكلام في الرواة من جرح وتعديل. ومن وسع نظره في كتب أسماء الرجال. وجد فيها العجائب من أن الرواة من هو عمود من عمائد الدين. والأقوال في جرحه كثيرة، تجده في كتب الرجال، كأنه يخرب الدين، كأنه في الأمة نظير عبد الله بن سبأ في تخريب ملة الإسلام. وكذلك من الرواة من كان عدواً للدين من الغالين في الاعتزال، والمحترقين بالتشيع. والرفض والبدعة الخبيثة، ومع ذلك فقد صححوا رواياته... فمن تحرى في هذا الباب، ولم الفرق بين المعيارين، عمل السلف وأخبار الرواة، فليتمذهب بأي مذهب شاء وليتفقه بأي الفقهين أدى إليه نظره وبصيرته.) انتهى ما في هذه الرسالة وهي محفوظة عندي منقولة من أصلها.

نقل بعض الناس عن الإمام الأعظم أنه يزعم أن الخنزير البري لا بأس به وهو كذب عليه قطعاً.

الصفحة ((70))
يصلُّون على الجنازة بقراءة وبغير قراءة. كما يصلون تارة بالجهر بالبسملة وتارة بغير جهر بها. وتارة باستفتاح وتارة بغير استفتاح، وتارة برفع
الصفحة ((71))
اليدين في المواطن الثلاثة وتارة بغير رفع اليدين. وتارة يسلمون تسليمتين وتارة تسليمة واحدة. وتارة يقرؤون خلف الإمام بالسر وتارة لا يقرؤونها،
الصفحة ((72))
وتارة يكبرون على الجنازة أربعاً، وتارة خمساً، وتارة سبعاً. كان فيهم من يفعل هذا، كل هذا ثابت عن الصحابة. كما ثبت عنهم أن منهم من كان يرجّع في الأذان ومنهم من لم يرجّع، ومنهم من كان يوتر الإقامة ومنهم من كان يشفعها. وكلاهما ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم . فهذه الأمور، وإن كان أحدهما أرجح من الآخر، فمن فعل المرجوح فقد فعل جائزاً، (قاله العلامة ابن تيمية في فتاويه ج1 ص140):

وبالجملة، كان السلف لا يختلفون في أصل المشروعية، وإنما كان خلافهم في أولى الأمرين. ونظيره، اختلاف القراء في وجوه القراءات، وقد سبق في هذا الباب حكاية منصور مع مالك الإمام. وروى الخطيب في تاريخ[1] بغداد بسنده إلى ابن لهيعة مفتي مصر في عصره قال: رجح الأعمش من الكوفة، ومالك بن أنس من المدينة، وعثمان البي من البصرة،
الصفحة ((73))
فجلسوا في المسجد الحرام يفتون، يخالف بعضهم بعضاً. فقال رجل للأعمش أتخالف أهل المدينة؟ فقال: قديماً اختلفنا وإياهم. فرضينا بعلمائنا، ورضوا بعلمائهم. اهـــ).

وهؤلاء قووا الخلاف. وثبتوا على مختاراتهم، حتى صنف بعضهم جزءاً في وجوب القراءة خلف الإمام. وجزءاً في رفع اليدين عند الركوع. وإذا رفع رأسه منه. وكاد أن يوجبه. ثم لم يقنع على إثبات مختاره، حتى شنع على مخالفه من الأئمة تشنيعاً بليغاً بحيث ينبوا السمع عنه. إلى أن نسب إليه أنه يزعم أن الخنزير البري لا بأس به[2].

النيل من الإمام الأعظم وأصحابه وعدم الانتفاع بعلومه ونقده:

إن أبا حنيفة رضي الله عنه لما قاهر المعتزلة، وبهرهم بالبرهان، وأقرعهم بالحجة. وقال: إن العمل مرجى مؤخر في الرتبة عن الإيمان. وإن العصاة من المؤمنين مرجون لأمر الله، إما أن يعذبهم وإما أن يتوب عليهم. وإن المعاصي لا تخرج العبد من الإيمان. نادوا عليه بالإرجاء. كما قال السيد في شرح

[1] - ج8 ص166.
[2] - قال الحافظ ابن تيمية في منهاج السنة (ج1 ص259) "إن أبا حنيفة وإن كان من الناس خالفوه في أشياء وأنكروها عليه فلا يستريب أحد في فقهه وفهمه وعلمه وقد نقلوا عنه أشياء يقصدون بها الشناعة عليه وهي كذب عليه قطعاً كمسألة الخنزير البري ونحوها".

المواقف: إن المعتزلة في الصدر الأول كانوا يلقبون من خالفهم في القدر مرجئاً. بل إنهم سموا أهل السنة قاطبة بالمرجئة. فظن بعض أصحاب الحديث من أهل الظواهر، الذين ذاقوا طعم الظاهر، وحرّموا دقيق القياس. و لم يمارسوا الفنون العقلية، و لم يعرفوا مدلولات الألفاظ. قول أبي حنيفة رضي الله عنه كقول المرجئة. وسمعوا المعتزلة

الصفحة ((74))

يسمونه بالمرجى. وكان غسان الكوفي المرجى أيضاً، ينقل الإرجاء عن أبي حنيفة ويعده من المرجئة. وهو افتراء عليه قصد به غسان ترويج مذهبه بنسبته إلى هذا الإمام الجليل. علموا يقيناً أنه كان مرجئاً وقالوا فيه ما قالوا. وكذلك أكثر القضاة الذين امتحنوا الرواة في عهد المأمون في مسألة خلق القرآن، كانوا على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه فانتقم منهم هؤلاء الرواة بالنيل من إمامهم وساووا بين القضاة وأئمتهم الأبرياء، فرموهم عن وتر واحد، وصار هذا سبباً لانحرافهم عن أبي حنيفة وأصحابه، فلم ينتفعوا بعلومه، وطريق نقده، وعرضه الروايات، على عموم القرآن والأصول الجمع عليها.

انقسام العلماء إلى حفاظ معتنين بالضبط والحفظ وفقهاء ممن جمع الاستنباط والفقه إلى الرواية:

ومنها أن العلماء، قد انقسموا من قديم الأيام على قسمين، كما قال ابن القيم في الوابل الصيب (ص843 و 844):

(قسم حفاظ، معتنون بالضبط والحفظ والأداء. كما سمعوا. ولا يستنبطون ولا يستخرجون كنوز ما حفظوه. وقسم معتنون بالاستنباط واستخراج الأحكام من النصوص، والتفقه فيها. فالأول كأبي زرعة، وأبي حاتم، وابن وارة، وقبلهم كبندار محمد بن بشار وعمرو الناقد وعبد الرزاق. وقبلهم كمحمد بن جعفر غندر وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم من أهل الحفظ والإتقان والضبط لما سمعوه من غير استنباط، وتصرف واستخراج الأحكام من ألفاظ النصوص. والقسم الثاني كمالك والشافعي والأوزاعي

الصفحة ((75))

وإسحاق والإمام أحمد بن حنبل والبخاري وأبو داود ومحمد بن نصر المروزي وأمثالهم، ممن جمع الاستنباط والفقه إلى الرواية. اهـــ).

اهتمام الرواة بالرواية فقط وظهور التعصب فيها:

أكثر الرواة النقلة، كانوا يكرهون الخوض في المسائل ويهابون الفتيا. وكان أكبر همهم رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . و لم يكن لهم كبير فقه. فلم يطلعوا على دقة مدارك الأئمة المجتهدين. فظهر فيهم التعصب. قال أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء في ترجمة داود الظاهري: (إنه كان من المتعصبين للشافعي رضي الله عنه، وصنف كتابين في فضائله والثناء عليه.)

واستطال بعضهم لسانه بالوقيعة في الأئمة الفقهاء، حتى قال البخاري في التاريخ الصغير[1]. سمعت الحميدي يقول: (قال أبو حنيفة قدمت مكة فأخذت من الحجام ثلاث سنن لما قعدت بين يديه قال لي استقبل القبلة فبدأ بشق رأسي الأيمن وبلغ إلى العظمين، قال الحميدي[2]: فرجل ليس عنده سنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أصحابه. في المناسك وغيرها، كيف يقلد في أحكام الله في المواريث والفرائض والزكاة والصلاة وأمور الإسلام. اهـ) ويقول أحمد بن عبد الله العجلي في الإمام الشافعي:

الصفحة ((76))

(هو ثقة صاحب رأي وكلام ليس عنده حديث.)[3] وقال أبو حاتم الرازي: (كان الشافعي فقيهاً. و لم تكن له معرفة بالحديث.)[4] فهذا ومثله، لا يخفى على من أحسن النظر، والتأمل ما فيه.

ميزة هذا القرن اعتناؤهم بنقد الأسانيد أكثر مما عنوا بنقد المتون، وجمعوا بين الشاذة والفاذة. وإفراز الحديث عن الفقه. وتجريده عن فتاوي الصحابة والتابعين:

كان للتعصب والكلام على الأئمة، أثر خاص في تدوين الحديث في القرن الثالث. فوقع تدوينه في هذا القرن بموقع آخر. وميزة هذا القرن أن قد عنوا فيه بسرد الأسانيد. ونقدها: أكثر مما عنوا بنقد المتون. فجمعوا بين[5] الشاذة والفاذة من حيث لم يتفطنوا لها. وظنوا أنهم قد برؤوا من العهدة، حينا أسندوا الحديث. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان[6]:

(أكثر المحدثين في الأعصار الماضية، من سنة مائتين وهلم جرّاً. إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته والله أعلم. اهـ).

الصفحة ((77))

وأول خطوة حدثت في هذا الباب، على رأس المائتين. هي إفراز الحديث عن الفقه. فقد أفردت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجردت الصحف من أقوال الصحابة، وفتاوي التابعين. كما قال البخاري بعد أن ذكر أمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بجمع السنن وكتابة الأحاديث: (ولا يقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم) ورتبت المسانيد. وتركت المراسيل،

---

[1] - ص158 طبع آلة آباد بالهند.

[2] - ومبلغ علم الحميدي ما أخبر به نفسه قال أبو نعيم في حلية الأولياء: (ج9 ص96) حدثنا أبو محمد بن أبي حاتم ثنا أبو بكر بن إدريس وراق الحميدي قال قال الحميدي: (كنا نريد أن نرد على أصحاب الرأي، فلم نحسن كيف نرد عليهم، حتى جاءنا الشافعي ففتح لنا. اهـ) ومع ذلك كان يدعي أن الشافعي استفاد منه الحديث. فقد روى أبو نعيم (ج ص96) بسنده إلى محمد بن مروديه قال سمعت الحميدي يقول: (صحبت الشافعي إلى البصرة، فكان يستفيد مني الحديث وأستفيد منه المسائل).

[3] - الديباج المذهب لابن فرحون ص229.

[4] - طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ص204.

[5] - قال الحاكم في مستدركه على الصحيحين (ج1 ص21) تحت حديث خالد بن معدان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن للإسلام ضوءاً ومناراً كمنار الطريق" – (ولعل متوهماً يتوهم أن هذا متن شاذ. فلينظر في الكتابين ليجد من المتون الشاذة التي ليس لها إلا إسناد واحد. ما يتعجب منه ثم ليقس عليه).
ولفظ الذهبي في التلخيص: (فإن قيل متنه شاذ، فلينظر في الصحيحين ليجد من المتون الشاذة التي ليس لها إلا إسناد واحد ما يتعجب منه. اهـ).

[6] - ج3 ص75 ترجمة الطبراني.

وروعي فيها الحديث، بقطع النظر عن موضوعه، وما يستنبط منه من الفقه. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة فتح الباري.

الصفحة ((78))

جمع المسانيد وأول من صنف المسند:

(إلى أن رأى بعض الأئمة، منهم أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، وذلك على رأس المائتين. فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً. وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسنداً. وصنف أسد بن موسى الأموي مسنداً. وصنف نعيم بن حماد[1] الخزاعي نزيل مصر مسنداً. ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم. فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد. كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنف على الأبواب، وعلى المسانيد معاً، كأبي بكر بن أبي شيبة. اهـــ).

الصفحة ((79))

قال الحاكم النيسابوري في "المدخل في أصول الحديث" (ص4):

(والفرق بين الأبواب والتراجم شرطها أن يقول المصنف: "ذكر ما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يترجم على هذا المسند فيقول ذكر ما روى قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق فحينئذ يلزمه أن يخرج كل ما روى قيس عن أبي بكر صحيحاً كان أو سقيماً. فأما مصنف الأبواب فإنه يقول: "ذكر ما صح وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أبواب الطهارة أو الصلاة وغير ذلك من العبادات اهـــ).

[1] ـ قال السيوطي في تدريب الراوي (ص181): "قال الدارقطني أول من صنف مسنداً نعيم بن حماد. قال الخطيب: وقد صنف أسد بن موسى مسنداً، وكان أكبر من نعيم سناً، وأقدم سماعاً فيحتمل أن يكون نعيم سبقه في حداثته. اهـ" وروى أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء: (ج9 ص101) بسنده إلى أحمد بن حنبل قال: (قدم علينا نعيم بن حماد وحثنا على طلب المسند. فلما قدم الشافعي وضعنا على المحجة البيضاء.) ونعيم هذا قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمته: (هو مع إمامته، منكر الحديث) وقال ابن عدي: (قال لنا ابن حماد يعني الدولابي نعيم، يروي عن ابن المبارك قال النسائي ضعيف وقال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات في ثلب أبي حنيفة كلها كذب) قال ابن عدي وابن حماد: متهم فيما يقوله عن نعيم لصلابته في أهل الرأي. اهـ. وقال أبو الفتح الأزدي: (قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب.) انتهى قال ابن حجر بعد نقل كلام الأزدي: (وقد تقدم ذلك عن الدولابي، واتهمه ابن عدي في ذلك وحاشا الدولابي أن يتهم. وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه. فإنه مجهول متهم. وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله "قالوا" فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله اهـ).

قلت: ابن عدي يرمي الدولابي بداء نفسه. والدولابي والأزدي كلاهما من أئمة الجرح والتعديل، وناهيك بهما، وهما قد ينقلانه عن شيوخهما وكيف يظن بهما أنهما يتهمان ثقة من الثقات. بقول رجل غير عارف بهذا الشأن. فاتهام ابن حجر في هذا الباب شيوخهما مع اعترافه بعدم المعرفة لهم، نعده من تجاهلاته المعروفة لحاجة في النفس، وقانا الله اتباع الهوى. ولا شك أن جرح نعيم لا يندمل عن اعتذار ابن حجر. ولعل الأكاذيب التي ساقها نعيم على أبي حنيفة الإمام لم يقرع صماخ ابن حجر. حيث يعتذر له هذا الاعتذار. فقد روى البخاري في "التاريخ الصغير" (ص174): حدثنا نعيم بن حماد قال: حدثنا الفزاري: (قال: كنت عند سفيان، فنعى النعمان فقال الحمد لله، كان ينقض الإسلام عروة عروة، ما ولد في الإسلام أحد أشأم منه اهـ) وكذا وقع في الضعفاء الكبير له بعض روايات عن نعيم في مثالب أبي حنيفة رضي الله عنه وقد نهى العلماء عن اقتفاء البخاري في هذا الباب قال الحافظ السخاوي في الإعلان بالتوبيخ: (ص65). (وأما ما أسنده الحافظ أبو الشيخ بن حيان في كتاب السنة من الكلام في حق بعض الأئمة المقلَّدين، وكذا الحافظ أبو أحمد بن عدي في كامله، والحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد، وآخرون ممن قبلهم كابن أبي شيبة في مصنفه والبخاري والنسائي مما كنت أنزههم عن إيراده مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميلة. فينبغي تجنب اقتفائهم فيه اهـ).

وبالجملة فطريقة المسانيد، أن يرتب الأحاديث على حسب الرواة من الصحابة، ثم على ترتيب من روى عن ذلك الصحابي مهما اختلفت موضوعاتها، من صلاة أو صوم أو صدقة أو جهاد فأساس التقسيم في الأبواب وحدة الموضوع. وأساس التقسيم في هذه الطريقة وحدة الصحابي.

الصفحة ((80))

جمع البخاري كتاباً مختصراً في الصحيح حسبما اقتضاه نظره، لم يقصد فيه لاستيعاب الرجال والحديث:

جاء بعد هذه الطبقة طبقة أخرى، رأت ما أمامها من هذه الثروة العظيمة. ورأت أن هؤلاء قد كفوا مؤنة جمع الأحاديث. ففتح أمامها باب الاختيار والتفرغ لفنون أخرى. وفي طليعة هذه الطبقة الأئمة الستة المعروفون. فجمع البخاري كتاباً مختصراً في الصحيح حسبما اقتضاه نظره في ذلك وسماه "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم سننه وأيامه." وروى الحافظ أبو بكر الحازمي في شروط الأئمة الخمسة[1] بسنده إلى البخاري قال: (كنت عند إسحاق بن راهوية فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي صلى الله عليه وسلم ، فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب اهـــ) قال الحازمي: (فقد ظهر أن قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث. وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث.) وروى أيضاً بسنده إلى البخاري أنه قال: (لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً. وما تركت من الصحيح أكثر. اهـــ)[2] وقد روى نادراً في كتابه، عمن ذكره في الضعفاء، كأيوب بن عائذ، ومحمد بن ثابت الكوفي، وزهير بن محمد التميمي، وزياد بن الربيع، وسعيد بن عبد الله الثقفي وعباد بن راشد، ومحمد بن يزيد، ومقسم مولى ابن عباس. ولعل ذلك لاختلاف اجتهاده فيهم، فتارة يضعفهم، وتارة يحتج بهم، أو يكون الحديث عنده ثابتاً وله طرق بعضها أرفع من بعض. غير أنه يجيد أحياناً عن الطريق الصحيح لنزوله، أو غير ذلك من الوجوه.

الصفحة ((81))

عمد مسلم بكتابة ما أجمع عليه شيوخه وإنكار أبي زرعة وابن وارة عليه:

عمد مسلم إلى جمع ما أجمعوا عليه، حيث صرح به في صحيحه فقال: (ليس كل شيء عندي صحيح، وضعته ههنا. إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه.اهـــ)[3] والمراد إجماع شيوخه. وإلا فأين الإجماع في مواطن الخلاف!؟ قال البلقيني: (قيل أراد مسلم إجماع أربعة، أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور الخراساني. اهـــ)[4]. قلت: وهذا الإجماع جاء ذكره في

---

[1] - ص51 – طبع مصر.
[2] - ص49.
[3] - باب التشهد في الصلاة.
[4] - تدريب الراوي ص28.

مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي[1]. فروى بسنده إلى أحمد بن سلمة النيسابوري قال: سمعت إسحاق ابن راهويه (يقول: كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة، فيقول: يحيى بن معين من بينهم طريق كذا فأقول أليس هذا قد صح بإجماع منا؟

الصفحة ((82))

فيقولون: نعم. فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل. اهـ)[2]
ومسلم أيضاً يروي الحديث في صحيحه من طريق ضعيف لعلوه فقد روى الخطيب في تاريخ بغداد(): أخبرنا أبو بكر البرقاني حدثنا أبو حسين يعقوب بن موسى الأردبيلي حدثنا أحمد بن طاهر بن النجم الميانجي حدثنا سعيد بن عمرو البرذعي قال: (شهدت أبا زرعة الرازي ذكر كتاب الصحيح الذي ألف مسلم بن الحجاج، ثم الصائغ على أمثاله فقال لي أبو زرعة: هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه، فعملوا شيئاً يتشوفون به، ألفوا كتاباً لم يسبقوا إليه، ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل

الصفحة ((83))

وقتها. وأتاه ذات يوم وأنا شاهد، رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حدث عن أسباط بن نصر، فقال أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصر؟ رأى في كتابه قطن بن نسير فقال لي: وهذا أطم من الأول قطن بن نسير، وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس، ثم نظر فقال: يروى عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح فقال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى؟ وأشار إلى لسانه كأنه يقول الكذب. ثم قال لي: يحدث عن أمثال هؤلاء ويترك أحمد بن عجلان ونظراءه!؟ ويطرق لأهل البدع علينا

---

[1] - ص63 طبع مصر.

أهل العلم الفقهاء وأهل الحديث صيادلة:

[2] - وههنا نبذة لا بأس بإيرادها، وهي ما يرويه الحافظ أبو محمد الحارثي قال: أخبرنا إبراهيم بن علي الترمذي أنبأنا محمد بن سعدان، سمعت من حضر يزيد بن هارون وعنهخ يحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وزهير بن حرب وجماعة آخرون، إذ جاءه مستفت فسأله عن مسألة قال، فقال له يزيد: اذهب إلى أهل العلم قال فقال له ابن المديني: أليس أهل العلم والحديث عندك؟ قال أهل العلم أصحاب أبي حنيفة. وأنتم صيادلة. اهـ ذكره صدر الأئمة في مناقب الإمام الأعظم (ج2 ص47) ولقد صدق يزيد رحمه الله فإن الفقهاء هم أعلم بمعاني الحديث، كما صرح به الترمذي في جامعه في باب ما جاء في غسل الميت وقال الحافظ بن الجوزي في: " دفع شبه التشبيه" (ص26 "أعلم أن في الحديث دقائق وآفات لا يعرفها إلا العلماء الفقهاء، تارة في نقلها، وتارة في كشف معناها." وروي نحو هذا من قول الأعمش لأبي حنيفة: أنتم الأطباء، ونحن الصيادلة. فقد أخرج الحافظ ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (ج2 ص131) بسنده إلى عبيد الله بن عمر قال: (كنت في مجلس الأعمش، فجاءه رجل فسأله عن مسألة، فلم يجبه فيها ونظر فإذا أبو حنيفة فقال يا نعمان: قل فيها. قال القول فيها كذا قال: من أين قال من حديث حدثتناه. قال، فقال الأعمش: نحن الصيادلة، وأنتم الأطباء. اهـ) ومن ههنا قال أبو محمد اليزيدي:

ليس يغني عن جاهل قول مفت ... عن فلان وقوله عن فلان

إن أتاه مسترشداً أفتاه ... بحديثين فيهما معنيان

إن من يحمل الحديث ولا يعـ ... ـرف فيه التأويل كالصيدلاني

حين يلقي لديه كل دواء ... وهو في الطب جاهل غير وان

كما ينقله ابن عبد البر في الجامع (ج2 ص68).

فيجدون السبيل، بأن يقولوا للحديث إذا احتج به عليهم ليس هذا في كتاب الصحيح، ورأيته يذم من وضع هذا الكتاب ويؤنبه. فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه، وروايته في كتاب الصحيح عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى فقال لي مسلم: إن ما قلت صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط بن نصر وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع لي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول فأقتصر على أولئك. وأصل الحديث معروف من رواية الثقات. وقدم مسلم بعد ذلك الرأي، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارة فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب. وقال له نحواً مما قاله أبو زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع علينا فاعتذر إليه مسلم وقال: إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها و لم أقل إن ما سواه ضعيف أو نحو ذلك، مما

الصفحة ((84))

اعتذر به مسلم إلى محمد بن مسلم بل وارة فقبل عذره وحدثه. اهـــ) وهذه القصة قد رواها الحازمي أيضاً عن البرقاني في كتابه شروط الأئمة الخمسة[1].

ما أورده الحازمي في كتابه ترجيح المحدثين، ورأي ابن صلاح بأن الصحيح ما اتفق عليه البخاري ومسلم:

أورد الحافظ أبو بكر الحازمي في باب الترجيحات خمسين وجهاً في ترجيح أحد الحديثين على الآخر في كتابه "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار.". ونقلها برمتها العراقي في شرح تبصرته، وليس بين تلك الوجوه كون أحد الحديثين مما رواه البخاري ومسلم أو أحدهما دون الثاني، وإنما كون أحد الحديثين مما رواه البخاري ومسلم أو أحدهما دون الثاني، وإنما ذكر فيه أموراً ترجع إلى نفس الرواة، لا المخرجين أصحاب الكتب، ومع ذلك يدعي ابن الصلاح أن أعلى أقسام الصحيح ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم مسلم، على شرطهما، ثم على شرط البخاري، ثم مسلم، ثم صحيح عند غيرهما. وهذا القول لم يقله أحد من قبل ابن الصلاح. وتبعه بعض من جاء بعده. ولكن الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير، لا يذكره في اختصاره لعلوم الحديث لابن الصلاح، فكأنه لم يتابعه في ذلك بل قد صرح فيه أنه:

(يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما، ولا عند أحدهما بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وكذلك يوجد في معجم الطبراني الكبير والأوسط، ومسند أبي يعلى والبزار وغير ذلك من المسانيد والمعاجم

[1] - ج4 ص273 و 274.

الصفحة ((85))

والفوائد والأجزاء. ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن بصحة كثير منه، بعد النظر في حال رجاله وسلامته من التعليل المفسد.اهــ)[1].

قول الإمام ابن الهمام بأن ادعاء ابن الصلاح تحكم لا يجوز التقليد فيه:

قال الإمام ابن الهمام في باب النوافل من فتح القدير شرح الهداية:

(وقول من قال "أصح الأحاديث ما في الصحيحين، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما، تحكم لا يجوز التقليد فيه. إذ الأصحية ليست لاشتمال رواهما على الشروط التي اعتبراها، فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواة الحديث في غير الكتابين، أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم؟ ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوي المعين مجتمع تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه. وقد أخرج مسلم عن كثير في كتابه ممن لم يسلم عن غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة تكلم فيها. فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم، وكذا في الشروط، حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه آخر، يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافئاً لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط. وكذا فيمن ضعف راوياً وثقه الآخر، نعم تسكن نفس غير المجتهد، ومن لم يخبر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر، أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوي فلا يرجح إلا رأى نفسه.اهــ).

الصفحة ((86))

لم يدع البخاري ومسلم الأصحية في أحاديث كتابيهما إنما أطلقه بعض الحفاظ من باب أصح الأسانيد:

إن البخاري ومسلماً أو أحدهما لم يدعيا قط الأصحية في أحاديث كتابيهما، وإنما دعواهما الصحة فقط، والفرق بين الصحة والأصحية ظاهر بيِّن. ولم يلتزما أيضاً بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث، فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده، بل في السنن وغيرها. وقد ذكرنا من قبل قول البخاري: "لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر." وقول مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا." وقوله لابن وارة الحافظ حين عاتبه على هذا الكتاب، "إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح، ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها ولم أقل: إن ما سواه ضعيف."[2] ولا ريب أن وجوه الترجيح والجمع مما اختلفت فيه آراء، فقهاء

[1] - ص60 حتى 63.
[2] - اختصار علوم الحديث ص 5 طبع مكة المكرمة.

الأمصار واعتركت فيه أنظار النظار، فدعوى أصحية ما في الصحيحين غير مستقيمة عند ذوي العقل السليم.

وأما إطلاق بعض الحفاظ على واحد من الصحيحين أو غيرهما بأنه أصح كتب الحديث، فهو من باب إطلاق أصح الأسانيد على بعض الأسانيد، أو يصح ذلك من حيث المجموعية دون كل فرد من الأحاديث فافهم فإنه مهم.

الصفحة ((87))

ما ذكر بعض العلماء من شرط الشيخين فإنما هو تظنن وتخمين منه لم يثبت عن الشيخين ذلك:

ما ذكره بعض العلماء من شرطهما، فإنما هو تظنن وتخمين منه، إذ لم يأت عنهما تصريح شرطاه، نعم قد أبان مسلم في مقدمة صحيحه من يخرج عنه حديثه. وقد قال الحافظ أبو بكر الحازمي في شروط الأئمة الخمسة[1].

(إن قصد البخاري، كان وضع مختصر في الحديث. وإنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال، ولا في الحديث، وإن شرطه أن يخرج ما صح عنده، لأنه قال لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، و لم يتعرض لأمر آخر. وما سلم سنده من جهات الانقطاع والتدليس وغير ذلك، من أسباب الضعف لا يخلو إما أن يسمى صحيحاً أو لا يطلق عليه اسم الصحة، فإن كان يسمى صحيحاً فهو شرطه على ما صرح به، ولا عبرة بالعدد وإن لم يطلق عليه اسم الصحة، فلا تأثير للعدد، لأن ضم الواهي إلى الواهي لا يؤثر في اعتبار الصحة. و لم يذهب إلى هذا أحد من أهل العلم قاطبة. وأما شرط مسلم فقد صرح به في كتابه. اهـ).

فانظر كيف اعترف الحازمي أن البخاري لم يتعرض لأمر آخر سوى الشروط المعروفة للصحة عند عامة المحدثين. فكل هؤلاء الذين يقولون إن من شرط البخاري كذا، ومن شرط مسلم كذا، ومن شرط الشيخين كذا، فإنما هو ظن ظنوه من عند أنفسهم. ولذلك يختلفون فيه اختلافاً كثيراً، ويقول كل ما ليس عند الآخر. والكلام في ما يتعلق بشروطهما طويل

الصفحة ((88))

الذيل. وقد أشبعنا القول في هذا الباب فيما كتبناه في الانتقاد على المدخل في أصول الحديث للحاكم النيسابوري.

ما ادعى ابن الصلاح من قطيعة أحاديث الصحيحين، فقد خالفه المحققون، كما أن ادعاء من تلقي الأمة لجميع ما في الصحيحين فهو ممنوع:

أما ما ادعى ابن الصلاح: من أن ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته. والعلم القطعي حاصل فيه. فقد رده الإمام النووي في تقريبه بقوله: (وقد خالفه المحققون والأكثرون فقالوا يفيد الظن

---

[1] - ص51 و 52.

ما لم يتواتر) وقال في شرح مسلم: (لأن ذلك من شأن الآحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما. اهـــ)[1].

وأما ما ادعى ابن الصلاح من تلقي الأمة لأحاديث كتابيهما، فقد شن الغارة عليه العلامة البارع محمد بن إسماعيل الأمير اليماني صاحب سبل السلام في "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" وقال العلامة المحدث شمس الدين محمد بن أمير حاج في "التقرير والتحبير شرح التحرير":

(تلقى الأمة لجميع ما في كتابيهما ممنوع، أما لرواتهما فلما ذكره المصنف[2] وأما لمتون أحاديثهما، فلأنه لم يقع الإجماع على العمل بمضمونها ولا على تقديمها على معارضها. اهـــ)[3].

الصفحة ((89))

سلك النسائي طريق الشيخين في جمع السنن، وتجنب أن يروي من الضعيف وله شرط أشد من البخاري ومسلم:

سلك النسائي أيضاً على طريقهما في جمع السنن، قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد: (كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً. وكان كتابه جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم مع خط كثير من بيان العلل. اهـــ)[4] ولكنه تجنب أن يروي من ضعيف، لكون الإسناد عالياً، كما كان يفعله البخاري ومسلم، قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر في "شروط الأئمة الستة"[5].

(أخبرنا أبو بكر الأديب أنبأنا محمد بن عبد الله البيّع إجازة. قال سمعت أبا الحسن أحمد بن محبوب الرملي بمكة يقول: سمعت أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول: لما عزمت على جمع كتاب السنن، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيهم.).

سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة، فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه، فقال يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم. اهـــ).

الصفحة ((90))

بعض المغاربة يفضل كتاب النسائي على كتاب البخاري ويعتبرونه كله صحيحاً:

---

[1] - تدريب الراوي ص41.
[2] - يعني ابن الهمام صاحب التحرير وقد مر كلامه في هذا الباب.
[3] - التقرير والتحبير ج3 ص30 طبع مصر.
[4] - مقدمة زهر الربى على المجتبى للسيوطي.
[5] - ص18 طبع مصر.

صرَّح بعض المغاربة بتفضيل كتاب النسائي على كتاب البخاري. كما ينقله الحافظ السخاوي في فتح المغيث[1]، وقال الحافظ ابن حجر في "نكته على ابن الصلاح": (تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الشيخين اهــ)[2] وقال أبو الحسن المعافري: (إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث، فما خرجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرّجه غيره. اهــ)[3] وقال محمد بن معاوية الأحمر الراوي عن النسائي: (قال النسائي، كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول إلا أنه يبين علته. والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله. اهــ)[4].

جمع أبو داود جميع الأحاديث التي استدل بها الفقهاء وبنوا عليها الأحكام:

أما أبو داود فحرّك همته إلى جمع الأحاديث التي استدل بها الفقهاء، ودارت فيهم، وبنى عليها الأحكام فقهاء الأمصار. فصنف سننه، وجمع فيها الصحيح والحسن والصالح للعمل. ولأبي داود "رسالة إلى أهل مكة" وصف فيها تأليفه لكتاب السنن. وهي مطبوعة بمصر، وقد لخصها شيخ الهند محمود حسن الديوبندي والشيخ فخر الحسن الكنكوهي فيما كتباه على سنن أبي داود، قال فيها: الصفحة ((91))

(لا أعرف أحداً أجمع على الاستقصاء غيري) وقال: (أما هذه المسائل، مسائل الثوري ومالك والشافعي، فهذه الأحاديث أصولها. ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ويكتب أيضاً مثل "جامع سفيان الثوري" فإنه أحسن ما وضع الناس في الجوامع".

والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم. ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً. فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد. وقال إبراهيم النخعي كانوا يكرهون الغريب من الحديث. وقال يزيد بن أبي حبيب إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة فإن عرف وإلا فدعه. اهــ).

وقال في صدر رسالته:

(إنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم. فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين،

---

[1] - ص12 طبع الهند.
[2] - وهذا الكتاب من محفوظات مكتبة بيرجند وبالسند.
[3] - مقدمة زهر الربى على المجتبى للسيوطي.
[4] - مقدمة زهر البرى على المجتبى للسيوطي.

فأحدهما أقدم إسناداً، والآخر صاحبه قُدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث، و لم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح لأنه يكثر.) وقال: (وليس في كتاب السنن الذي

الصفحة ((92))

صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره.

وقال أيضاً:

(وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديد، فقد بينته، وفيه ما لا يصح سنده وما لم أذكر فيه شيئاً، فهو صالح وبعضها أصح من بعض، وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر. وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صالح إلا وهي فيه... ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب، ولا يضر رجلاً أن لا يكتب شيئاً من العلم بعد ما يكتب هذه الكتب، وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره. اهـــ).

ولقد صدق رحمه الله فيما قال، وكان أفقه الستة، ولذا يذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء دون غيره من أصحاب الأصول. واختياره هذا المنهج أيضاً من فقهه رضي الله عنه رضى الأبرار. وقد رزق هذا الكتاب القبول من أئمة أهل العلم من جميع الطوائف، فنرى الإمام المجتهد الجصائص أبا بكر الرازي في تصانيفه كأنَّ أحاديث أبي داود على طرف لسانه.

رأي الإمام الخطابي في كتاب أبي داود ومشارب الفقهاء في كتب الحديث:

قال الإمام الخطابي في "معالم السنن"[1]:

(واعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف، لم يصنف

الصفحة ((93))

في علم الدين مثله، وقد رزق القبول من الناس كافة فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكل فيه ورد، ومنه شرب، وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض. فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج، ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد، إلا أن كتاب أبي داود أحسن رصفاً، وأكثر فقهاً. وكتاب أبي عيسى أيضاً حسن، والله يغفر لجماعتهم ويحسن على جميل النية، فيما سعوا له مثوبتهم برحمته. اهـــ).

قلت وللناس فيما يعشقون مذاهب. فأما الفقهاء فعندهم للأحاديث المشاهير، وما جرى عليها العمل، شأن وإن كان في إسنادها مقال. قال السيوطي في "التعقبات على الموضوعات"[1] بعد ذكره

---

[1] - ج1 ص6 طبع حلب.

حديث حنش وهو ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنهما: "من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من الكبائر".

(أخرجه الترمذي وقال: والعمل على هذا عند أهل العلم، فأشار بذلك، إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم، وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به، وإن لم يكن له إسناد يعتمد على مثله. اهـــ).

الصفحة ((94))

العمل بالحديث وإن كان في إسناده مقال إذا اعتضد بقول أهل العلم وتلقته الأمة بالقبول.

قال السخاوي في "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"[2]:

(وكذا إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح حتى أنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به – ولهذا قال الشافعي رحمه الله في حديث (لا وصية لوارث) إنه لا يثبته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية. اهـــ).

وأما الرواة النقلة، الذين يسردون الحديث سرداً من دون تفقه فيه ولا تدبر. فقصارى همهم صحة الإسناد، فإذا صح الإسناد لا يوازيه عندهم شيء، وإن كان الحديث شاذاً، كما قدمنا قول الحاكم والذهبي في هذا الباب.

أبو عيسى الترمذي سلك طريق أبي داود ولم يقتصر عليها بل أضاف إليها أشياء أخرى ورأي الإمام عبد الله الأنصاري في كتاب الترمذي:

أما أبو عيسى الترمذي، فهو أيضاً قد سلك طريق أبي داود حيث عمد إلى ما أخذ به أهل العلم من أئمة الفقهاء، إلا أن أبا داود اقتصر في كتابه على أحاديث الأحكام، والترمذي لم يقتصر عليها، بل استحسن طريق البخاري في جمعه الحديث في سائر الأبواب، وزاد عليهما مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، واختصر طرق الحديث فذكر واحداً وأومأ إلى

الصفحة ((95))

ما عداه، وبيّن أمر كل حديث، من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكر، وبيّن وجه الضعف، أو أنه مستفيض أو غريب، وسمى من يحتاج إلى التسمية وكنى من يحتاج إلى التكنية. قال الترمذي في "كتاب العلل" من جامعه: (جمع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين. اهـــ) وقال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في كتابه شروط الأئمة الستة (ص16):

---

[1] - ص12 طبع الهند.

[2] - ص120 و 121 طبع الهند.

(سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة، وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي، وكتابه فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم. وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس. اهـــ).

كتاب ابن ماجه قوي الترتيب في الفقه:

أما ابن ماجه فكتابه أيضاً قوي الترتيب في الفقه. سلك فيه منهج شيخه ابن أبي شيبة، الذي يقول فيه الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية"[1]: (إنه أحد الأعلام، وأئمة الإسلام، وصاحب المصنف الذي لم يصنف أحد مثله قط لا قبله ولا بعده. اهـــ) إلا أن ابن ماجة لم يذكر في كتابه أقوال الصحابة، وفتاوي التابعين، كما فعل ابن أبي شيبة في مصنفه. وقال السيد الصديق حسن خان في كتابه "الحطة بذكر الصحاح الستة"[2]: (وفي الواقع الذي فيه من حسن الترتيب، وسرد الأحاديث

الصفحة ((96))

بالاختصار من غير تكرار، ليس في أحد من الكتب. وقد شهد أبو زرعة على صحته. اهـــ).

رأي العلماء بكتب الأحاديث:

أما اعتناء العلماء بكتب الحديث، فقد ذكرنا ما قاله الخطابي في الصحيحين وسنن أبي داود. فقد اعتنى الناس بهذه الكتب الثلاثة أكثر مما سواها، فكم من مستخرج عليها، ومستدرك، وكم من شارح لها، ومختصر، بحيث يطول ذكرهم وأكثر هؤلاء مذكورون في كشف الظنون وغيره من الكتب.

وأما كتب النسائي، فلم يقع سماعه للحاكم صاحب المستدرك على الصحيحين كما يذكره في كتابه "معرفة علوم الحديث"[3]. وكذلك صاحبه البيهقي. قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: (لم يكن عنده سنن النسائي ولا جامع الترمذي ولا سنن ابن ماجه) وكذلك ابن حزم، قال الذهبي في ترجمته في "سير النبلاء" (إنه ما ذكر سنن ابن ماجه ولا جامع الترمذي فإنه ما رآهما ولا دخلا إلى الأندلس إلا بعد موته) نقله الشيخ محمد عبد الحي في التعليق الممجد. وكذا قال الذهبي في الميزان في ترجمة الترمذي: (ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه الفرائض من كتاب الإيصال، أنه مجهول فإنه ما عرف ولا أدرى بوجود الجامع والعلل. اهـــ).

الصفحة ((97))

هذا وسنن النسائي مع جلالة مؤلفه، لم يرزق من إقبال العلماء على شرحه أو التعليق عليه، مثل ما رزق غيره من الكتب إلى عصر الحافظ السيوطي المتوفي سنة 911 إحدى عشرة وتسعمائة بعد

[1] - ج10 ص335.
[2] - ص110 طبع الهند.
[3] - ص82 و 83 طبع مصر.

النسائي بأكثر من ستة قرون حيث يقول في أول التعليقة المختصرة التي جمعها على كتاب النسائي: (وهو تعليق على سنن الحافظ أبي عبد الرحمن النسائي على نمط ما علقته على الصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذي، وهو بذلك حقيق إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة و لم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق وسميته "زهر الربى على المجتبى"). وذكر في كشف الظنون من شروحه شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي زوائده على الأربعة أعني الصحيحين وأبي داود والترمذي في مجلد وتوفي سنة 804 أربع وثمانمائة. وللشيخ أبي الحسن أيضاً تعليقة بالقول، لكنها أبسط من تعليقة السيوطي فهذا كل ما وصل إلينا من نبأ تعرض العلماء له.

وكذا قال السيوطي في تعليقه على جامع الترمذي المسمى "قوت المغتذي على جامع الترمذي": (ولا نعلم أن شرحه أحد كاملاً إلا القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه "عارضة الأحوذي." اهـــ).

وأما سنن ابن ماجة فقد اعتنى العلماء بشرحه والتعليق عليه أكثر من اعتنائهم بكتاب النسائي، كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً. بيد أن العلماء متفقون على اعتبار النسائي إحدى الأمهات الست وهم مختلفون في سنن ابن ماجه أيعدونه سادس الكتب أم يعدون موطأ مالك سادسها؟.

الصفحة ((98))

مذاهب مؤلفي الأصول الست وبسط القول في ذلك:

أما مذاهب مؤلفي الأصول الست، فقال الإمام العلامة الحافظ محمد أنور الكشميري في "فيض الباري"[1]: (واعلم أن البخاري مجتهد لا ريب فيه، وما اشتهر أنه شافعي، فلموافقته إياه في المسائل المشهورة وإلا فموافقته للإمام الأعظم ليس أقل مما وافق فيه الشافعي، وكونه من تلامذة الحميدي لا ينفع، لأنه من تلامذة إسحاق بن راهويه أيضاً وهو حنفي[2]، فعده شافعيّاً باعتبار الطبقة ليس بأولى من عده حنفيّاً. وأما الترمذي فهو شافعي المذهب، لم يخالفه صراحة إلا في مسألة الإبراد. والنسائي وأبو داود حنبليان صرح به الحافظ ابن تيمية. وزعم آخرون أنهما شافعيان. وأما مسلم وابن ماجه فلا يعلم مذهبهما. وأما أبواب مسلم فليست مما وضعها المصنف رحمه الله تعالى بنفسه ليستدل بها على مذهبه. اهـــ) وقال رحمه الله في "العرف الشذي": (وأما مسلم فلا أعلم مذهبه بالتحقيق، وأما ابن ماجه فلعله شافعي، والترمذي شافعي، وأما أبو داود والنسائي فالمشهور أنهما شافعيان، ولكن الحق أنهما حنبليان. وقد شحنت كتب الحنابلة بروايات أبي داود عن أحمد والله أعلم. اهـــ) وأما السيد صديق حسن خان فقد ذكر في "الحطة في ذكر الصحاح الستة"[3]: (صحيح مسلم بلفظ الجامع

---

[1] - ج1 ص58 طبع مصر.

[2] - قلت أن ابن راهويه تفقه أولاً بمرو على مذهب الإمام أبي حنيفة "رضي الله عنه عند عبد الله بن المبارك وأصحابه ثم لما حل بالبصرة في رحلته جلس إلى عبد الرحمن بن مهدي واتصل به فحصل فيه الانحراف عن فقه أبي حنيفة ابن مهدي حتى أصبحت طريقته في الفقه أشبه شيء بالظاهرية، فسبحان مقلب القلوب.

[3] - الحطة ص98 طبع الهند.

الصفحة ((99))

الصحيح للإمام الحافظ أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري الشافعي). وكذا قال في كتابه "إتحاف النبلاء المتقين"[1] وذكر في كتابه "أبجد العلوم"[2]. البخاري وأبا داود والنسائي في الشوافع. اهـــ وقال العلامة إبراهيم بن الشيخ عبد اللطيف بن العلامة المخدوم محمد هاشم التتوي السندي في كتابه "سحق الأغبياء من الطاعنين في كمّل الأولياء وأتقياء العلماء"[3].

(أما مسلم والترمذي، فهما وإن كان المسموع للعوام فيهما أنهما شافعيان، لكن ليس معنى ذلك أنهما قلّدا الإمام الشافعي، بل الظاهر أنهما مجتهدان مستنبطان، وافق فقههما فقه الشافعي. وأشار إلى اجتهاد مسلم ابن حجر في تقريبه، وكذا في جامع الأصول، وإلى اجتهاد الترمذي، الإمام الذهبي الشافعي في ميزانه لكن محمد بن أحمد الترمذي شافعي، وصاحب السنن اسمه محمد بن عيسى بن سورة الترمذي وهو مجتهد. فمن حكم عليه بأنه شافعي أخطأ من لفظ الترمذي ولم يحقق. ثم اطلعت في "إتحاف الأكابر" على إشارة إلى أن الإمام مسلماً مالكي المذهب، وذلك أنه ساق السند المسلسل لمسلم بالمالكية، ولم يبين الغاية على عادته، والله تعالى أعلم، ثم وقفت في الإتحاف على التصريح بالغاية بقوله إلى مسلم فكان أدل دليل على أن الإمام مسلماً صاحب الصحيح مالكي المذهب والله تعالى أعلم، والترمذي أثبت له في شرح أسماء رجال المشكاة الاجتهاد كما هو مصطلح عندهم في إطلاق الفقيه على المجتهد كما لا يخفى.

الصفحة ((100))

وأما الإمام البخاري، فقد ذكر التاج السبكي في طبقاته أنه أي البخاري شافعي المذهب، وتعقبه العلامة نفيس الدين سليمان بن إبراهيم العلوي رضي الله تعالى عنه فقال: البخاري إمام مجتهد برأسه كأبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وسفيان الثوري ومحمد بن الحسن. اهـــ).

وقال الشاه ولي الله المحدث الدهلوي في "الإنصاف في بيان سبب الاختلاف"[4]:

(أما البخاري فإنه وإن كان منتسباً إلى الشافعي وموافقاً له في كثير من الفقه، فقد خالفه أيضاً في كثير، ولذلك لا يعد ما تفرد به من مذهب الشافعي. وأما أبو داود والترمذي فهما مجتهدان، منتسبان إلى أحمد وإسحاق. وكذلك ابن ماجه والدارمي فيما نرى والله أعلم، وأما مسلم وأبو العباس الأصم جامع مسند الشافعي والأمّ والذين ذكرناهم بعده وهم: (النسائي والدراقطني والبيهقي والبغوي) فهم منفردون لمذهب الشافعي يتأصلون دونه اهـــ).

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري[5]:

1 - إتحاف النبلاء ص57 طبع الهند.
2 - أبجد العلوم ص810 طبع الهند.
3 - وهذا الكتاب من محفوظات خزانة المدرسة مظهر العلوم بكراتشي.
4 - ص79 و 80 طبع دهلي بالهند.
5 - ج1 ص213 طبع ميريه بمصر.

(إن البخاري في جميع ما يورده في تفسير الغريب، إنما ينقله من أهل ذلك الفن، كأبي عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم. وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيدة وأمثالهما. وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي وابن كلاب ونحوهما. اهـــ).

الصفحة ((101))

وقال العلامة ابن القيم في "أعلام الموقعين"[1] في الوجه الرابع والأربعين من وجوه رد التقليد:

(البخاري ومسلم وأبو داود والأثرم وهذه الطبقة من أصحاب أحمد أتبع له من المقلدين المحض المنتسبين إليه. اهـــ).

وكذلك ذكر هؤلاء الثلاثة، ابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة". وأما تاج الدين السبكي فلم يذكر في "طبقات الشافعية" إلا البخاري وأبا داود والنسائي. وأما الحنفية والمالكية فلم يذكروا أحداً منهم في طبقاتهم.

فانظر إلى هذا التجاذب الذي وقع بين هؤلاء الأعلام، فتارة يعدون أحدهم شافعيّاً وتارة حنبليّاً وأخرى مجتهداً. وهذا عندي تخرص وتكلم من غير برهان، فلو كان أحد من هؤلاء شافعيّاً أو حنبليّاً لأطبق العلماء على نقله، ولما اختلفوا هذا الاختلاف، كما قد أطبقوا على كون الطحاوي حنفيّاً، والبيهقي شافعيّاً، وعياض مالكيّاً، وابن الجوزي حنبليّاً، سوى الإمام أبي داود فإنه قد تفقه على الإمام أحمد ومسائله عن أحمد بن حنبل معروفة مطبوعة، وذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء من أصحابه وهذان الحافظان الذهبي وابن حجر، لو كان فيهم أحد شافعيّاً لصاحا به، ولعل الصواب في هذا الباب ما نقله الشيخ ظاهر الجزائري في "توجيه النظر إلى أصول[2] الأثر" عن بعض الفضلاء ونصه:

(وقد سئل بعض البارعين في علم الأثر عن مذاهب المحدثين مراراً بذلك المعنى المشهور عند الجمهور، فأجاب عما سئل عنه بجواب يوضح حقيقة

الصفحة ((102))

الحال، وإن كان فيه نوع من إجمال وقد أحببنا إيراده هنا مع اختصار ما قال.

(أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه، وكانا من أهل الاجتهاد، وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى[3] والبزار ونحوهم فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين بل يميلون إلى قول أئمة الحديث، كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم وهم إلى مذهب أهل الحجاز، أميل منهم إلى مذهب أهل العراق.

---

[1] - ج1 ص236 طبع الهند.

[2] - ص185 طبع مصر سنة 1328.

[3] - قلت وأما أبو يعلى أحمد بن علي المثني الموصلي الحافظ صاحب المسند الكبير والمعجم فهو من أئمة الحنفية المشهورين، تفقه على بشر بن الوليد صاحب أبي يوسف الإمام. وقال أبو علي الحافظ – لو لم يشتغل أبو يعلى بكتب أبي يوسف على بشر بن الوليد – لأدرك بالبصرة سليمان بن حرب وأبا داود الطيالسي اهـ كما يذكره الذهبي في الطبقات.

كان وكيع يفتي بقول أبي حنيفة وكذلك يحيى بن سعيد القطان:

وأما أبو داود الطيالسي فأقدم من هؤلاء كلهم، من طبقة يحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون الواسطي وعبد الرحمن بن مهدي وأمثال هؤلاء من طبقة شيوخ الإمام أحمد، وهؤلاء كلهم لا يألون جهداً في اتباع السنة، غير أن منهم من يميل إلى مذهب العراقيين كوكيع[1] ويحيى بن سعيد. ومنهم من يميل إلى مذاهب المدنيين، كعبد الرحمن بن مهدي. وأما الدارقطني فإنه كان يميل إلى مذهب الشافعي، إلا أنه له

الصفحة ((103))

اجتهاد، وكان من أئمة السنة والحديث. ولم يكن حاله كحال أحد[2] من كبار المحدثين ممن جاء على أثره، فالتزم التقليد في عامة الأقوال، إلا في قليل منها مما يعد ويحصر، فإن الدارقطني كان أقوى في الاجتهاد منه، وكان أفقه وأعلم منه. اهـــ).

وعندي أن البخاري، وأبا داود، أيضاً كبقية الأئمة المذكورين، ليسا مقلدين لواحد بعينه، ولا من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل يميلان إلى أقوال أئمتهم. ولو كانا مجتهدين، لنقل أقوالهما مع أقوال سائر الأئمة من أهل الاجتهاد والفقه، ولكن نرى أن سائر الكتب، التي دوّن فيها أقوال المجتهدين خالية عن ذكر مذاهبهما، وهذا الترمذي مع أنه من خواص أصحاب البخاري، لا يذكر في جامعه مذهب شيخه الذي تخرج به. مع ذكر أكثر مذاهب المجتهدين، كابن المبارك وإسحاق، ولو كان البخاري

الصفحة ((104))

عند الترمذي، من أئمة الفقه والاجتهاد، لذكر مذهبه في كل باب. وإن كان لا ينكر أن أبا داود أفقه الستة، ولذا ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء دون غيره، وأما البخاري، ففتياه في ثبوت الحرمة بين صبيين شربا من لبن شاة معروف، والقصة مشهورة، ذكرها القاضي حسين بن محمد بن الحسن الدياربكري المالكي، في تاريخه المعروف "بالخميس"[3]، وأشار إليها العلامة ابن حجر المكي الشافعي

---

[1] - قلت قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة وكيع، ناقلاً عن ابن معين (يعني وكيع) يفتي بقول أبي حنيفة قال: وكان يحيى القطان يفتي بقول أبي حنيفة أيضاً).

أقوال يزيد بن هارون في مدح الإمام أبي حنيفة:

وأما يزيد بن هارون فقد مر قوله لأمثال ابن معين وابن المديني والإمام أحمد وزهير "أن أهل العلم أصحاب أبي حنيفة، وأنتم صيادلة". وقال صدر الأئمة المكي في "مناقب الإمام الأعظم" (ج2 ص47).

(اتفق أصحاب الحديث على أن واسطاً ما أخرجت مثل يزيد بن هارون في حفظه وإتقانه وزهده وأنواع فضائله، روى عن أبي حنيفة مع فضله وكبر سنه وسأله عن مسائل من الفقه وكان مائلاً إليه؟ قال وقال يزيد بن هارون برواية إبراهيم بن عبد العزيز وسئل متى يفتي الرجل؟ إذا كان مثل أبي حنيفة وهيهات أن يكون ذلك ثم قال لا غنى عن النظر في كتبهم وفي علمهم فبكتبهم يتفقه الرجل، وقال في رواية محمد بن أحمد بن الجنيد لم يسمع مثل أبي حنيفة في فنه من المتقدمين ثم قال أقاويل أبي حنيفة لا يحبها إلا الذكي من الرجال ولا يضبطها إلى الفهيم منهم، وقال برواية أحمد بن علي بن موسى كان أبو حنيفة إذا تكلم في المجلس خضع له رقاب القوم، وقال برواية عبد الرحيم بن حبيب أبو حنيفة أعلم الناس وقال برواية حفص بن علي ما رأيت أسود الرأس أفقه من أبي حنيفة اهـ).

ونقل الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة حماد بن سلمة عن هدبة قال: (كان شعبة رأيه رأي الكوفيين اهـ). وقال الذهبي أيضاً في رسالته في "الرواة الثقاة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" (ص7 طبع مصر سنة 1324هـ) (أن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه وإن كان محدثاً اهـ).

[2] - لعله يشير إلى الحافظ البيهقي الذي قد تفرد للشافعي.

[3] - ج2 ص382 طبع مصر.

في "الخيرات الحسان"[1] ولا استبعاد في وقوع هذا عن البخاري، ولو تدبَّرت كتابه لَبان لك أن أكثر استنباطاته، لا تجري على أصول الفقهاء، وقد صرح الشاه ولي الله الدهلوي في مكاتيبه[2] المنيفة: (أن في استدلال البخاري، أنواعاً لا يقبلها المحققون من الفقهاء، كاستدلاله باللفظ المحتمل بكلا احتماليه. والناس فيما يعشقون مذاهب، وليس أحد من العلماء، إلا وقد انتقد عليه من جهة بعض المسائل، وربما يختلج في صدورهم سوء الترتيب الذي وقع في عقدة التراجم، والسبب في ذلك أنه لم يكن فن التبويب قبله ممهداً كما ينبغي، والعلماء إنما مطمح نظرهم المطالب العلمية، لا التراجم والترتيب.اهـــ)[3].

الصفحة ((105))

هذا وأنت تعلم أنه إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. وأما ما اعتذر به الشيخ الدهلوي أن فن التبويب لم يكن إذ ذاك ممهداً، فيبطله وجود كتب كثيرة مبوبة على الترتيب الفقهي المعروف، ككتاب الآثار، والموطأ، وجامع سفيان الثوري، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر ابن أبي شيبة، ومصنفات أصحاب أبي حنيفة، ومالك "رضي الله عنهما". وبالجملة فلا استبعاد في وقوع هذا الفتوى من البخاري، وهذا شيخه يحيى بن معين سيد الحفاظ وقد حكى عنه أنه سئل عن مسألة من التيمم فلم يعرفها ذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم[4]، وهذا شيخ شيخه عبد الرحمن بن مهدي ذكر الساجي قال محمد بن إسماعيل الأصفهاني قال: سمعت موسى بن عبد الرحمن بن مهدي قال: (كان أبي احتجم بالبصرة فصلى و لم يحدث وضوءاً فعابوه بالبصرة وأنكروا عليه، وكان سبب كتابه إلى الشافعي بذلك فوجه بالرسالة إلى أبي، فأبي لا يعرف ذلك الكتاب بذلك الخط. اهـــ)[5] ذكره ابن عبد البر أيضاً في الانتقاء[6]. فانظر كيف استعصى على ابن مهدي وجه الجواب في هذه المسألة حتى استعان بفقيه هو دونه في الطبقة، وهؤلاء الأئمة مع جلالتهم في العلم لا عيب عليهم في هذا الباب فكم من إمام في فن مقصر عن غيره، فلكل فن رجال.

الصفحة ((106))

موقف الإمام البخاري وأصحابه من الإمام الأعظم أبي حنيفة:

---

1 - ص20 طبع مصر.

2 - ونصه:
"دراستدلال بخاري جند نوع است كه محققين فقهاء آنراقبول نمى كنند مانننداستدلال بيريكي ازدو محتمل لفظ برائي مسله وللناس فيما يعشقون مذاهب، وبيج كس نيست ازعلماء كه محل اعتراض در بعض مواضع نشده باشد، ونيز در عقد تراجم سوء ترتيب وتقرير درميان مى آيد وسببس اينست كه مپش ازوى فن تبويب ممهد نشده بردوابل علم رامطمح نظر مطالب علمية باشدنه تراجم وتبويب ــه "شيشه صاف ازنباشد كو سفال دردباش رنددرد آشام رابا اين تكلفها چه سود"

3 - مكتوبات شاه ولي الله دهلوي ص170 المطبوعة بالهند مع الكلمات الطيبات.

4 - ج2 ص160.

5 - قال الكوثري (لعله بمعنى ما يروي عن ابن مهدي "لو كان أقل لنفهم لو كان أقل لنفهم").

6 - الانتقاء ص72.

كان البخاري أشد العلماء على الإمام الأعظم وأصحابه، فإنه يذكره وأصحابه بكل سوء كأنه عليه غضبان، وهو له غائظ. قال الحافظ جمال الدين الزيلعي في "نصب الراية لأحاديث الهداية"[1] في بحث الجهر بالبسملة: (فالبخاري "رحمه الله" مع شدة تعصبه، وفرط تحمله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً. اهـــ) وقال أيضاً[2]: (والبخاري كثير التتبع لما يرد على أبي حنيفة من السنة، فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وقال بعض الناس كذا وكذا، يشير ببعض الناس إليه ويشنع بمخالفة الحديث عليه. اهـــ) ولقد تنبه إلى ذلك العلامة صالح بن المهدي المقبلي الكوكباني حيث يشكو صنيع البخاري في حق الإمام الأعظم وغيره من الأئمة في كتابه المعروف "بالعلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشائخ"[3].

(ولا شك أن البخاري من سادات المحدثين الرفعاء، فما ظنك بمن دونه، ومع هذا تجنب البخاري من لا يحصى من الحفاظ العباد، كما تخبرك كتب الجرح والتعديل مثل علي بن المديني تجنبه مسلم..... وانظر الصحيحين كم تحامى صاحبهما من الأئمة الكبار...... ففي رجالهما من صرّح كثير من الأئمة بجرحهم، وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد........... وأعجب من هذا، أن في رجالهما من لم يثبت تعديله، وإنما هو في درجة

الصفحة ((107))

المجهول أو المستور. قال الذهبي في ترجمة حفص بن بعيل، قال ابن القطان، "لا يعرف له حال ولا يعرف" يعني فهو مجهول العدالة، ومجهول العين مجمع الجهالتين. قال الذهبي: قلت لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، يعني الميزان فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام، عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمن عاصره، ما يدل على عدالته. وهذا شيء كثير ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثيرون مستورون ما ضعفهم أحد، ولا هم مجاهيل، وقال في ترجمة مالك بن الحسير الزيادي: "في رواة الصحيحين عدد كثير مما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم" فانظر هذا العجب يروي عمن حاله ما ذكر، ويترك أئمة مشاهير مصنفين لأنهم قالوا بخلق القرآن، أو وقفوا أو نحو ذلك. والعجب هنا من مجاملة الذهبي بقوله: "لا هم مجاهيل" فمن لم يعلم عدالته، لم تشمله أدلة قبول خبر الآحاد الخاصة بالعدول، ولا يكفي في العدالة مجرد إسلام الراوي عند غير الحنفية، فالذي روي عنه، يدون توثيق مجهول سيما مع قلة الرواية، والاصطلاح على تسميته مستوراً لا يدخله في العدول الذين تتناولهم أدلة قبول الآحاد، فهذا تفريط وإفراط يترك أبا حنيفة ومحمد بن الحسن وابن إسحاق وداود الظاهري، وهذا قد أذعن له الناس في المغازي وهذا قد تبعه شطر أهل البسيطة ثم يروي عن مستور لا يعلم من هو ولا ما هو. اهـــ).

---

[1] - ج1 ص355.
[2] - ج1 ص356.
[3] - ص308 حتى 310 طبع مصر.

قلت صنيع البخاري مع الإمام الأعظم يشبه صنيعه مع جعفر الصادق، قال الذهبي في التذكرة في ترجمة الإمام جعفر الصادق: (لم يحتج به البخاري واحتج به سائر الأمة اهـــ).

الصفحة ((108))

رأي النسائي بالإمام الأعظم وأصحابه وذكرهم في الضعفاء ورجوعه عن رأيه:

وكذلك النسائي يذكر الإمام الأعظم وأصحابه الثلاثة السمتي واللؤلؤي والشيباني في الضعفاء، وأساء القول في السمتي واللؤلؤي فقال: (يوسف بن خالد السمتي كذاب والحسن بن زياد اللؤلؤي كذاب خبيث اهـــ) وهذا من فلتات اللسان بالهوى والعصبية ولكن مع ذلك قد أخرج حديث الإمام أبي حنيفة في سننه، قال الحافظ ابن حجر في التهذيب في ترجمة الإمام أبي حنيفة.

(وفي كتاب النسائي حديثه عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس قال: ليس على من أتى بهيمة حد[1]. قلت: وفي رواية أبي علي الأسيوطي والمغاربة عن النسائي قال: حدثنا علي بن حجر حدثنا عيسى هو ابن يونس عن النعمان عن عاصم فذكره ولم ينسب النعمان وفي رواية ابن الأحمر – يعني أبي حنيفة – أورده عقيب حديث الداروردي عن عمر وعن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به"[2] الحديث. وليس هذا الحديث في رواية حمزة ابن السني ولا ابن حيوة عن النسائي وقد تابع النعمان عليه عن عاصم سفيان الثوري اهـــ).

الصفحة ((109))

قلت فلعله رجع عما قاله في حق الإمام، ولعل ذلك حينما لقي بمصر الطحاوي وجالسه[3].

رأي مسلم وابن ماجه والترمذي عن الإمام الأعظم:

أما مسلم وابن ماجه، فلم يتكلما فيه بشيء. وأما الترمذي فقد روى عنه في كتاب العلل من جامعه حيث قال: (حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو يحيى الحماني قال: سمعت أبا حنيفة يقول: (ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح اهـــ)[4].

فهذا كما ترى يدل على أن الإمام الأعظم عند الترمذي من أئمة الجرح والتعديل، حيث قبل قوله في هذا الباب، ومع هذا فلم يذكر مذهبه ولا مذهب صاحبيه في كتابه، مع بيانه لمذهب من هو دونهم في العلم والفقه، بيقين وقد بلغ حينئذ فقه أبي حنيفة الآفاق وكان مذهبه هو السائد في البلاد، حيثما حل الترمذي أو راح. فصنيعه هذا لا يخلو عن نوع تعصب "عفا الله عنه". وقد قال محدث

---

[1] - حديث "من وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة" رواه البيهقي والترمذي عن ابن عباس.

[2] - حديث "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به" رواه أبو داود والترمذي وقالا حديث حسن وضعفه ابن ماجه والبيهقي وابن جرير صححه عن ابن عباس.

[3] - وكان النسائي يسأل الطحاوي عن الأحاديث، فقد وقع في زوائد "سنن الشافعي" رواية الطحاوي عن المزني ما نصه: (حدثنا أبو جعفر قال حدثنا ابن وهب قال حدثنا عمر عن الحكم عن زهير بن محمد عن سهيل عن أبيه عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد، قال أبو جعفر سألني عنه النسائي يعني أحمد بن شعيب اهـ) والطحاوي أيضاً قد تتلمذ على النسائي وأخذ عنه.

[4] - جامع الترمذي ج2 ص333 مصر سنة 1292.

الهند العلامة البارع الشيخ عبد الحق الدهلوي شارح المشكاة في مقدمة "المنهج القويم في شرح الصراط المستقيم"

الصفحة ((110))

المعروف "بشرح سفر السعادة"[1]: (لا شك أنه كان فيه نوع تعصب على أئمة أهل الرأي والاجتهاد، سيما الإمام الأعظم أبي حنيفة الكوفي "رحمه الله" فإنه مهما ذكر في كتابه هذا الإمام الأجل وأصحابه عبَّر عنهم ببعض أهل الكوفة، ولم يصرح باسمه الشريف، ولا في موضع واحد من كتابه، مع ذكره لأقران الإمام وأمثاله، والظاهر أنه كلما يذكر أهل الكوفة يريد أبا حنيفة "رضي الله عنه".اهـــ) وقال المحدث سراج أحمد السرهندي في شرحه على جامع الترمذي الذي صنفه بالفارسية[2]: (كلما ذكر المصنف لفظة "بعض أهل الكوفة" فالمراد إمامنا أبو حنيفة رحمة الله عليه، وهذا من جهة غاية التعصب على حضرة الإمام الأعظم، كما يذكره الإمام البخاري بقوله: "بعض الناس" وقد جاء ذكر اختلاف الأئمة في جميع البخاري والترمذي مع أسمائهم، إلا إمامنا أبا حنيفة رحمه الله فإنهما لا يذكران اسمه الشريف، بل يكنيان عنه. اهـــ).

جاء في كتاب الترمذي في باب أشعار البدن، حكاية عن وكيع، فيه ذكر أبي حنيفة وفي هذه الحكاية نظر، وقد أطال الكلام فيها حافظ العصر قاسم بن قطلوبغا في منية الألمعي[3].

الصفحة ((111))

رأي الإمام أبي داود السجستاني في الإمام الأعظم وأحسنهم ثناء عليه:

ومن أحسنهم ثناء على الإمام أبي حنيفة "رضي الله عنه"، الإمام أبو داود السجستاني "رحمه الله" فقد روى الحافظ بن عبد البر في "الانتقاء في فضائل الثلاثة[4] الفقهاء" بسنده المتصل الصحيح إليه قال "رحمه الله": (إن أبا حنيفة كان إماماً).

الإمام الطحاوي منزلة كتابه:

كان في عصر هؤلاء الإمام العلامة الحافظ صاحب التصانيف البديعة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي، وكان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً، لم يخلق بعده مثله، فصنف تصانيف عظيمة النفع إلى الغاية في علم الرواية والدراية، وسائر تصانيفه في غاية الحسن والجمع والتحقيق وكثرة الفوائد، منها كتابه المعروف بشرح معاني الآثار (ويقال له "معاني الآثار"

---

[1] - ونصه: (وما ناكه ايل مردرابا ائمة ابل قياس واجتهاد تعصبي بود خصوصاً بانام أعظم أبي حنيفة كوفي رهمة الله عليه ولهذا ذكر اين امام اجل واصحاب وى دركتاب خودبيرجاكه آورده ببعض ابل الكوفة تعبير نموده تصريح باسم شريف وسى بييچ جانكرده باوجود ذكر امثال واقران ايشان وظابرا آنجاكه ابل كوفه ميكويد ايشان راراده اهـ).

[2] - ونصه: (وبرجاكه مصنف لفظ بعض ابل الكوفه ذكر كرده مرادابام ما ابي حنيفة رحمة الله عليه مي باشد واين ازجهت غايت تعصب است درجناب امام اعظم چناكه امام بخاري رحمة الله عليه بعض الناس كفته ودرتمام بخاري وترندي اختلاف ائمة بنا حهائي ايشان ذكر نموده است الإمام ما ابو حنيفة رحمة الله عليه بنام ذكرنه كرده اند مكر به كنانيت اهـ) شرح ترندي فارسي ج1 ص61 طبع نظامي كانپورسند.

[3] - ص39.

[4] - ص32.

أيضاً) الذي يقول فيه العلامة المحدث الفقيه الأصولي أمير كاتب العميد الاتقاني في "غاية البيان"[1] شرح الهداية:

(أقول لا معنى لإنكارهم على أبي جعفر فإنه مؤتمن لأمتهم، مع غزارة علمه، واجتهاده، وورعه، وتقدمه في معرفة المذاهب وغيرها، فانظر شرح معاني الآثار هل ترى له نظير في سائر المذاهب، فضلاً عن مذهبنا هذا؟ اهـ).

الصفحة ((112))

وقال حافظ العصر الشاه محمد أنور الكشميري في "فيض الباري"[2]:

(ويقاربه "يعني كتاب أبو داود" عندي كتاب الطحاوي المشهور بشرح معاني الآثار، فإن رواته كلهم معروفون، وإن كان بعضهم متكلماً فيه أيضاً، ثم الترمذي وبعده ابن ماجه. اهـ).

ولقد أنصف حافظ المغرب (إمام أهل الظاهر) الشيخ ابن حزم الظاهري، حيث ذكره تلو الصحيحين، مع كتاب أبي داود والنسائي، كما ينقله الذهبي في "سير[3] النبلاء" في ترجمته حيث قال: رأيته ذكر قول من يقول أجل المصنفات الموطأ فقال:

(بل أولى الكتب التعظيم صحيحا البخاري ومسلم، وصحيح ابن السكن، ومنتقى ابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن الأصبغ، ثم بعدها كتاب أبي داود وكتاب النسائي، ومصنف قاسم بن أصبغ، ومصنف أبي جعفر الطحاوي، قلت ما ذكر سنن ابن ماجة ولا جامع الترمذي، فإنه ما رآهما ولا دخلا الأندلس إلا بعد موته. اهـ).

وقال الحافظ العلامة بدر الدين العيني في "نخب الأفكار في شرح معاني الآثار":

(وقد أثنى عليه كل من ذكره من أهل الحديث والتاريخ، والطبراني، وأبي بكر الخطيب، وأبي عبد الله الحميدي، والحافظ ابن عساكر، وغيرهم

الصفحة ((113))

من المتقدمين، والمتأخرين كالحافظ أبي الحجاج المزي والحافظ الذهبي، وعماد الدين بن كثير وغيرهم من أصحاب التصانيف، ولا يشك عاقل منصف أن الطحاوي أثبت في استنباط الأحكام من القرآن ومن الأحاديث النبوية، وأقعد في الفقه من غيره ممن عاصره سنا، أو شاركه رواية من أصحاب الصحاح والسنن، لأن هذا إنما يظهر بالنظر في كلامه وكلامهم، ومما يدل على ذلك ويقوي ما ادعيناه، تصانيفه المفيدة الغزيرة في سائر الفنون من العلوم النقلية والعقلية.

---

[1] - الفوائد البهية للشيخ محمد عبد الحي اللنكوي الفرنجي محلى ص18 طبع بالهند.
[2] - ج1 ص57 و 58 طبع مصر.
[3] - نقله الشيخ عبد الحي المذكور في مقدمة التعليق الممجد.

وأما في رواية الحديث ومعرفة الرجال، فهو كما ترى إمام عظيم ثبت ثقة حجة كالبخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب الصحاح والسنن، يدل على ذلك اتساع روايته ومشاركته فيها أئمة الحديث المشهورين كما ذكرناهم.

وأما تصانيفه، فتصانيف حسنة كثيرة الفوائد، ولا سيما كتاب "معاني الآثار" فإن الناظر فيه المنصف إذا تأمله يجده راجحاً على كثير من كتب الحديث المشهورة المقبولة، ويظهر له رجحانه بالتأمل في كلامه وترتيبه، ولا يشك في هذا إلا جاهل أو معاند متعصب، وأما رجحانه على نحو سنن أبي داود وجامع الترمذي وسنن ابن ماجه ونحوها فظاهر لا يشك فيه، ولا يرتاب فيه إلا جاهل. وذلك لزيادة ما فيه من بيان وجوه الاستنباطات، وإظهار وجوه المعارضات، وتمييز النواسخ من المنسوخات ونحو ذلك، فهذه هي الأصل، وعليها العمدة في معرفة الحديث، والكتب المذكورة غير مشحونة بها، كما ينبغي كما ترى ذلك وتعاينه، فإن ادعى المدعي كونه مرجوحاً بوجود بعض الضعفاء، والأسقاط في رجاله، فيجاب بأن السنن المذكورة ملأى بمثل ذلك، بل قد قيل إنها لا تخلو عن بعض أحاديث باطلة

الصفحة ((114))

وأحاديث موضوعة. وأما الأحاديث الضعيفة فكثيرة جداً وأما سنن الدارقطني أو الدارمي أو البيهقي ونحوها فلا تقارب خطوه ولا تداني حقوه، ولا هي مما تجري معه في الميدان، ولا مما تعادل معه في كفة الميزان، ولم يظهر رجحان هذا الكتاب عند كثير من الناس لكونه كنزاً مخفياً ومعدناً مخبياً، لم يصادفه من يستخرج ما فيه من العجائب، ولم يعثر عليه من يستنبط ما فيه من الغرائب، فلم يبرح الكمون والاختفاء، ولم يبرز على منصة الاجتلاء، حتى كاد أن تضيف شمسه إلى الأفول وبدره إلى النحول، وذلك لقصور فهم المتأخرين وتركهم هذا الكتاب، واشتغالهم بما لا يفيد شيئاً في هذا الباب، مع استيلاء المخالفين المتعصبة على بقاع مناره، وتحامل الخصوم المعادية على اندراس معالمه وآثاره، ولكن الله يحق الحق، ويبطل الباطل، حيث خلق إناساً قاموا بحقوقه، وأحيوا أمواته، وقضوا من محاسن معالمه ما فاته، فظهر له الترجح على أمثاله والتفوق على أشكاله. اهـ).

نقل هذا كله العلامة المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري المحدث في "الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي"[1].

اعتناء أهل العلم بكتاب الطحاوي وذكر بعض شراحه وحث العلماء على الاعتناء به:

كان لأهل العلم عناية خاصة بتدريس كتاب "معاني الآثار"، وروايته وتلخيصه وشرحه والكلام على رجاله، فمن شُرَّاحه الحافظ أبو محمد

الصفحة ((115))

[1] - ص12 حتى 16.

علي بن زكريا بن مسعود الأنصاري المنبجي مؤلف "اللباب في الجمع بين السنة والكتاب" المتوفى في حدود سنة ثمان وتسعين وستمائة وقطعة من شرحه موجودة في مكتبة أياصوفية بالآستانة. ومنهم الحافظ عبد القادر القرشي مؤلف الجواهر المضيئة سماه "الحاوي في تخريج أحاديث معاني الآثار للطحاوي" وقطعة منه موجودة بدار الكتب المصرية، ومنهم البدر العيني الحافظ ألف شرحين ضخمين فخمين صورة ومعنى، أحدهما "نخب الأفكار في شرح معاني الآثار"، ويتعرض لتراجم رجال الكتاب في صلب هذا الشرح، كما فعل في شرح صحيح البخاري، وهذا من محفوظات دار الكتب المصرية في ثمانية مجلدات بخط المؤلف، والشرح الآخر "مباني الأخبار في شرح معاني الآثار" وهو محفوظ في دار الكتب المصرية بخط المؤلف في ستة مجلدات، وهو خلو من الكلام في الرجال حيث أفردهم في تأليف سماه "معاني الأخيار في رجال معاني الآثار" في مجلدين مع نقص في نسخة دار الكتب المصرية يستدرك من نسخة مكتبة رواق الأتراك في الأزهر الشريف.

وممن لخص "معاني الآثار" حافظ المغرب ابن عبد البر، وبه امتلأ قلبه إجلالاً للطحاوي، ويكثر النقل عنه في كتبه، ولا سيما في "التمهيد". وممن لخصه أيضاً الحافظ الزيلعي صاحب "نصب الراية"، وملخصه محفوظ بمكتبة رواق الأتراك ومكتبة الكوبريلي بالآستانة وشرحه المنبجي أيضاً، هذا برمته ما أورده العلامة الكوثري في "الحاوي". وذكر السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ"[1] (للزين قاسم الحنفي رجال كل من

الصفحة ((116))

الطحاوي والموطأ لمحمد بن الحسن والآثار له، ومسند أبي حنيفة لابن المقري، اهـ) والكتاب الذي جمعه الحافظ قاسم في رجاله سماه "الإيثار في رجال معاني الآثار". كما في الرسالة المستطرفة، وجمع الشيخ عبد العزيز ابن أبي التميمي مشائخ الطحاوي في "جزء" قاله الشيخ الكوثري. وقد اعتنى بجمع أطرافه الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه "إتحاف المهرة بأطراف العشرة". ورأيت منه نسخة عتيقة في خزانة الآصفية بحيدراباد الدكن بالهند، ومنه نسخة أخرى في خزانة بيرجهند وبحيدرأباد بباكستان.

وقد حث العلماء على الاعتناء بكتاب الطحاوي هذا، قال الحافظ السخاوي في "فتح المغيث"[2].

(وكذا اعتن من الكتب المبوبة بسماح الصحاح لابن خزيمة، ولم يوجد تاماً، ولابن حبان ولأبي عوانة، وبسماع الجامع المشهور بالمسند للدارمي، والسنن لإمامنا الشافعي مع مسنده وهو على الأبواب، والسنن الكبرى للنسائي، لما اشتملت عليه من الزيادات على تلك، والسنن لابن ماجة وللدارقطني وبشرح معاني الآثار للطحاوي اهـ).

[1] - ص117.
[2] - ص329 طبع الهند.

قول البيهقي في كتاب الطحاوي ورد الحافظ عليه:

أما ما قاله البيهقي في أول كتابه المعروف "بمعرفة السنن والآثار":

(ويحن شرعت، جاءني شخص من أصحابي، بكتاب لأبي جعفر الطحاوي فكم من حديث ضعيف فيه صححه لأجل رأيه! وكم من حديث فيه صحيح ضعفه لأجل رأيه؟ اهـــ).

الصفحة ((117))

فقال الإمام العلامة الحافظ عبد القادر القرشي في كتاب الجامع من "الجواهر المضيئة" بعد نقل هذه العبارة:

(هكذا قال "يعني البيهقي" وحاشا لله أن الطحاوي "رحمه الله تعالى" يقع في هذا الكتاب الذي أشار إليه، هو الكتاب المعروف بمعاني الآثار، ثم توسع القرشي في بيان شرحه وتخريجه الذي كتبه على الطحاوي بأمر شيخه... ثم قال... ووالله لم أر في هذا الكتاب شيئاً مما ذكره البيهقي عن الطحاوي، وقد اعنى شيخنا قاضي القضاة علاء الدين ووضع كتاباً عظيماً نفيساً، على السنن الكبير له، وبيَّن فيه أنواعاً مما ارتكبها من ذلك النوع، الذي رمى به البيهقي الطحاوي، فيذكر حديثاً لمذهبه وسنده ضعيف فيقويه، ويذكر حديثاً على مذهبنا وفيه ذلك الرجل الذي وثقه فيضعفه، ويقع هذا في كثير من المواضع، وبين هذين مقدار ورقتين أو ثلاثة، وهذا كتابه موجود بأيدي الناس فمن شك في هذا فلينظر فيه. اهـــ).

وهذا الكتاب الذي أشار إليه هو المسمى "بالجوهر النقي في الرد على البيهقي" وهو مطبوع متداول.

قول ابن تيمية في حق الطحاوي ورد اللكنوي عليه:

وأما ما يذكره ابن تيمية في منهاجه في حق الطحاوي، فقد شن الغارة عليه العلامة المفضال الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي في "غيث الغمام على حواشي إمام الكلام". ومع ذلك فأنا أقول في حق ابن تيمية ما قاله الشيخ صالح الفلاني فيما كتب على ألفية السيوطي في المصطلح، في حق الحافظ

الصفحة ((118))

ابن حجر، لما فرق الحافظ بين الموطأ والبخاري وأنكر صحة الموطأ.

(فلو أمعن النظر في الموطأ كما أمعن النظر في البخاري لعلم أنه لا فرق بينهما اهـــ).

نقله الكتاني في الرسالة المستطرفة[1]. فأقول أيضاً كذلك: "لو أمعن النظر الحافظ ابن تيمية في كتاب "معاني الآثار"، كما أمعن النظر في الصحاح الست، لما فرق بينه وبينهما، كما فعل الحافظ بن

[1] - ص5 طبع بيروت.

حزم قبله، مع تعنته وتجاوزه الحد في ذلك، حتى إنه ادعى في أحاديث من الصحيحين أنها موضوعة، كما يذكره العراقي في نكته على ابن الصلاح[1].

فهذا نبذ من أخبار ما وقع في خدمة الحديث النبوي في القرن الثالث الهجري. والطحاوي "رحمه الله" وإن توفى في سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، إلا أن كتابه "معاني الآثار" من أول تصانيفه، كما صرح به القرشي في الجواهر المضيئة.

الحفاظ السبعة الذين عظم الانتفاع بتصانيفهم:

وجد في كل عصر من العصور الماضية إلى يومنا هذا، من أئمة الحديث النبوي خلق كثير، الذين بهم قام الدين، وصلح أمر المسلمين، وأكثرهم من أهل هذه المذاهب الأربعة المعروفة، والذين خصهم بالذكر من بينهم ابن الصلاح في مقدمته، وتبعه فيه من جاء بعده كالنووي في إشاراته وتقريبه هم سبعة، قال ابن الصلاح بعد ذكره أصحاب كتب الحديث الخمسة، و لم

الصفحة ((119))

يذكر فيهم ابن ماجه: (سبعة من الحفاظ في ساقاتهم أحسنوا التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا. اهـ).

فذكر الدراقطني، والحاكم، وعبد الغني بن سعيد المصري، وأبا نعيم الأصبهاني، ومن الطبقة الأخرى ابن عبد البر، والبيهقي، والخطيب، وقد تعقبه الحافظ ابن كثير في "اختصاره لعلوم الحديث لابن الصلاح" فقال: (وقد كان ينبغي أن يذكر مع هؤلاء جماعة اشتهرت تصانيفهم بين الناس ولا سيما عند أهل الحديث. اهـ).

تعصب الحاكم وأبي نعيم والخطيب:

كان الحاكم وأبو نعيم الأصبهاني والخطيب الذين ذكرهم ابن الصلاح، كلهم أئمة شفعوية، متعصبة لمذهب الشافعي "رضي الله عنه"، خلا عبد الغني بن سعيد وابن عبد البر قال الحافظ ابن الجوزي في "المنتظم"[2]:

(أنبأنا أبو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي عن أبيه قال: سمعت إسماعيل بن أبي الفضل القومسي الأصبهاني، وكان من أهل المعرفة بالحديث، يقول: ثلاثة من الحفاظ لا أحبهم لشدة تعصبهم وقلة إنصافهم، الحاكم أبو عبد الله وأبو نعيم الأصفهاني وأبو بكر الخطيب وصدق إسماعيل وكان من أهل المعرفة اهـ).

الصفحة ((120))

تعصب الدارقطني لمذهب الشافعي:

1 - ص طبع حلب.

2 - ج8 ص369 طبع دائرة المعارف بحدير آباد الدكن بالهند.

أما الدارقطني فقال العلامة إبراهيم الحلبي في "غنية المستملي شرح منية المصلي المعروف بالكبيري"[1]: وتعصبه (يعني الدارقطني) لمذهب الشافعي معروف كما صحح حديث الجهر بالبسملة، فلما أقسم عليه أنه اعترف أنه غير صحيح، كذا ذكره السروجي في شرح الهداية. اهـــ) ونقل الحافظ العيني في "شرح الهداية" في كتاب الصوم بعد مسائل الفدية عن ابن الجوزي ما نصه: (قال أبو الفرج "يعني ابن الجوزي" لا يقبل طعن الدارقطني، إذا انفرد به لما عرف من عصبيته. اهـــ).

تعصب البيهقي في كتاب السنن:

أما البيهقي فقد مر ما قال فيه الحافظ القرشي، وقال العلامة السيد مرتضى الزبيدي في "عقود الجواهر المنيفة"[2]: (ومن تأمل كتاب السنن للبيهقي قضى من تعصباته العجب اهـــ) وقال الحافظ الذهبي في رسالته في "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم"[3]: (أحمد بن علي بن ثابت الحافظ أبو بكر الخطيب تكلم فيه بعضهم، وهو وأبو نعيم، وكثير من

الصفحة ((121))

العلماء المتأخرين، لا أعلم لهم ذنباً، أكبر من روايتهم الأحاديث الموضوعة في تآليفهم غير محذرين منها، وهذا إثم وجناية على السنن، فالله يعفو عنا وعنهم. اهـــ).

الدارقطني والخطيب من أشد العلماء عداوة للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه:

كان من أشد العلماء عداوة للإمام أبي حنيفة "رضي الله عنه" الدارقطني، والخطيب، قال العلامة محمد معين السندي في "دراسات اللبيب[4]": (وهذا الدارقطني قد طعن في إمام الأئمة أبي حنيفة، وضعف ما دار عليه من الأحاديث بسببه، وكذلك الخطيب البغدادي قد أفرط في ذلك، ولم يعبأ بهما، وبمن حذى حذوهما، مع اتفاق على توثيقه، وجلالة قدره، وعظيم منقبته، التي نال بها العلم في الثريا، على ما يشير إليه قوله صلى الله عليه وسلم : "لو كان العلم في الثريا لناله رجال من فارس اهـــ"[5].

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي في "عقود الجمان[6]":

---

[1] - ص496 طبع الهند.

[2] - قال الحافظ ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (وقد حكى لنا مشائخنا أن الدارقطني لما ورد مصر سأله بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر (بالبسملة) فصنف فيه جزءاً فأتاه بعض المالكية فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك فقال كل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر فليس بصحيح وأما عن الصحابة فمنه صحيح وضعيف اهـ) كذا في نصب الراية للزيلعي ج1 ص358 و 359 طبع مصر، وقال ابن عبد الهادي أيضاً في كتابه "الصارم المنكي في الرد على السبكي" ص12 طبع مصر (الدارقطني يجمع في كتابه غرائب السنن ويكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة اهـ).

[3] - ص11 طبع مصر.

[4] - ص289 طبع لاهور بباكستان.

[5] - حديث: "لو كان العلم في الثريا لتناوله رجال من فارس" رواه أبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة وقال حديث حسن ورواه ابن أبي شيبة والشيرازي في الألقاب عن سعد ابن عبادة.

[6] - وهذا الكتاب من محفوظات المكتبة السعيدية بحيدرآباد الدكن بالهند، وتوجد منه نسخة بمكتبة دار العلوم لندوة العلماء بلكنوي.

(ولا تغتر بما نقله الحافظ أبو بكر بن ثابت الخطيب البغدادي، مما يخل بتعظيم الإمام أبي حنيفة "رضي الله عنه"، فإن الخطيب وإن نقل كلام المادحين، فقد أعقبه بكلام غيرهم، فشان كتابه بذلك أعظم شين، وصار بذلك هدفاً للكبار والصغار، وأتى بقاذورة لا تغسلها البحار. اهـ).

الصفحة ((122))

اعتناء أبي نعيم بجمع حديث الإمام أبي حنيفة واحتجاج البيهقي في سننه بحديثه واستشهاد الحاكم في مستدركه وعدّه من الثقات المشهورين:

قال العلامة جمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي المتوفى سنة 909 في "تنوير الصحيفة": (ومن المتعصبين على أبي حنيفة الدارقطني وأبو نعيم فإنه لم يذكره في "الحلية" وذكر دونه في العلم والزهد. اهـ) نقله الشامي في رد المحتار، ومع ذلك فقد اعتنى أبو نعيم بأحاديث الإمام أبي حنيفة وجمع فيه مسنداً. وأما البيهقي فيحتج في سننه بحديث الإمام أبي حنيفة، ويستشهد به الحاكم في مستدركه على الصحيحين، ويعدّه فيه من أئمة الإسلام، ويذكره في كتابه "معرفة علوم الحديث" في النوع التاسع والأربعين في الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة والتبرك بهم، ويذكرهم من الشرق والغرب.

بيان أصول الأئمة الأربعة في وجه التقصي عن تعارض الروايات والأخبار:

ومما ينبغي أن يكون فص الختام، ما ذكره الحبر الهمام الشاه عبد العزيز المحدث نجل الشاه ولي الله الدهلوي صاحب "حجة الله البالغة" في طريق أخذ الأئمة الأربعة الأعلام عند تعارض الروايات، واختلاف الآثار، فإنه قد أحسن الكلام وسهل المرام. قال رحمة الله في فتاواه[1]:

الصفحة ((123))

(نحمده ونصلي على نبيه الكريم، وعلى آله وصحبه ذوي الفضل العظيم. اعلم رحمك الله، أن المجتهدين الباحثين عن دلائل الأحكام الشرعية، ومآخذها، لما رأوا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم متعارضة، وآثار الصحابة والتابعين مختلفة، وهي أعم المآخذ وأكثرها في الأحكام، تحيروا واختلفت آراؤهم في وجه التقصي عن هذا التعارض والاختلاف، فالذي اختار مالك رحمه الله تحكيم أهل المدينة، لأن المدينة بيت الرسول، وموطن خلفائه، ومسكن أولاد الصحابة، وأهل البيت، ومهبط الوحي، وأهلها أعرف بمعاني الوحي، فكل حديث أو أثر يخالف عملهم، لا بد أن يكون منسوخاً، أو مؤولاً أو مخصصاً أو محذوف القصة فلا يعتنى به.

والذي اختاره الشافعي "رحمه الله"، تحكيم أهل الحجاز، واشتغل بالدراية مع ذلك، وحمل بعض الروايات على حالة، وبعضها على حالة أخرى، وسلك مسلك التطبيق مهما أمكن. ثم لما ارتحل إلى

---

[1] - ص26 طبع دهلي.

مصر والعراق، وسمع روايات كثيرة عن ثقات تلك البلاد، وترجح عنده بعض تلك الروايات، على عمل أهل الحجاز، فحدث في مذهبه قولان القديم والجديد.

والذي اختاره أحمد بن حنبل "رحمه الله"، إجراء كل حديث على ظاهره، لكنه خصص بمواردها مع اتحاد العلة، وجاء مذهبه على خلاف القياس، واختلاف الحكم مع عدم الفارق، ولذلك نسب مذهبه إلى الظاهرية.

الصفحة ((124))

وأما الذي اختاره أبو حنيفة "رحمه الله" وتابعوه، هو أمر بيّن جداً، وبيانه أنا إذا تتبعنا فوجدنا في الشريعة صنفين من الأحكام: صنف هي القواعد الكلية المطردة المنعكسة، كقولنا لا تزر وازرة وزر أخرى، وقولنا الغنم بالغرم، وقولنا الخراج بالضمان، وقولنا العتاق لا يحتمل الفسخ وقولنا البيع يتم بالإيجاب والقبول، وقولنا البينة على المدعي واليمين على من أنكر ونحو ذلك لا يحصى، وصنف وردت في حوادث جزئية، وأسباب مختصة، كأنها بمنزلة الاستثناء من تلك الكليات. فالواجب على المجتهد أن يحافظ على تلك الكليات، ويترك ما وراءها، لأن الشريعة في الحقيقة عبارة عن تلك الكليات، وأما الأحكام المخالفة لتلك الكليات، لا ندري أسبابها ومخصصاتها على اليقين فلا يلتفت إليها، مثال ذلك أن البيع يبطل بالشروط الفاسدة قاعدة كلية، وما ورد في قصة جابر أنه اشترط الحملان إلى المدينة في بيع الجمل، قصة شخصية جزئية فلا يكون معارضاً لتلك الكلية، وكذا حديث المصراة تعارض القاعدة الكلية التي تثبتت في الشرع قطعاً وهي قولنا الغنم بالغرم، ونحو ذلك من المسائل، ولزم من هذا ترك العمل بأحاديث كثيرة وَردت على هذا النسق الجزئي، لكنهم لا يبالون بها، بل يعدّون الاجتهاد، والمحافظة على الكليات، ودرج الجزئيات في تلك الكليات، مهما أمكن. وهذا الكلام الإجمالي له تفصيل طويل لا يسع الوقت له والله الهادي.) انتهى برمته.

الصفحة ((125))

وهذا قليل من كثير من أحوال هؤلاء الأئمة الذين أسلفنا ذكرهم، ليستدل به على جلالة قدرهم، وعلو مرتبتهم، في هذا العلم، "رحمة الله عليهم أجمعين".ونبهت في غضونه على أشياء، لو اطلع عليها أحد من طلاب هذا الشأن، يكون على بصيرة إن شاء الله، ولا يظن في حق الأئمة الهداة الفقهاء المجتهدين إلا ما يليق بجنابهم، رغم تطاول ألسنة بعض النقلة فيهم، ورغم نهشهم لأعراضهم بكل سوء، وقانا الله تعالى اتباع الهوى، وكفانا شر الحاسدين، والحمد لله أولاً وآخراً.

الصفحة ((126))

ترجمة الإمام ابن ماجة

اسمه ونسبه:

هو الإمام محمد بن يزيد الربعي، مولاهم بالولاء أبو عبد الله ابن ماجه القزويني. وماجه بالتخفيف وسكون الهاء هل هو لقب جده؟ أو أبيه؟ أو اسم أمه؟ فيه أقوال، قال الشاه عبد العزيز الدهلوي في "بستان المحدثين"[1]:

(إن الصحيح أن ماجه بتخفيف الجيم كانت أمه وعليه فليكتب ابن ماجه بالألف، ليعلم أنه وصف لمحمد لا لعبد الله، كما يكتب عبد الله بن مالك ابن مجينة الصحابي المشهور، وإسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّةُ، وكان معاصراً للإمام الشافعي رحمه الله اهــ).

وتبعه على ذلك السيد صديق حسن خان البوبالي في "الحطة بذكر الصحاح الستة[2]" و "إتحاف النبلاء"[3] وقال العلامة السيد مرتضى الزبيدي في "تاج العروس": (وهناك قول آخر وصححوا، وهو أن ماجه اسم لأمه والله أعلم اهــ) وقد عارض الشاه عبد العزيز المذكور نفسه، فقال في كتابه "عجالة نافعة[4]": (إن ماجه لقب أبيه، لا جده ولا اسم أمه،

الصفحة ((127))

وهو بالتخفيف لا بالتشديد، ووقع في ذلك أغلاط كثيرة اهــ) هكذا قال رحمه الله. وقال المجد الفيروزبادي في "القاموس": (ماجه لقب والد محمد بن زيد لا جده. اهــ) وقال السيد مرتضى الزبيدي في "شرح القاموس":

(أي لا لقب جده كما زعمه بعض. قال شيخنا: (يريد الشيخ أبا الطيب الفاسي) وما ذهب إليه المصنف، فقد جزم به أبو الحسن ابن القطان، ووافقه على ذلك هبة الله بن زاذان وغيره، قالوا وعليه فيكتب "ابن ماجه" بالألف لا غير. اهــ).

وكذا قال الشيخ أبو الحسن السندي في "تعليقه على سنن ابن ماجه." ونقل الحافظ ابن كثير[5] عن الخيلي أيضاً: (أن يزيد يعرف بماجه اهــ) وذكر الرافعي في "تاريخ قزوين" في ترجمته أنه: (محمد بن يزيد وأن ماجه لقب يزيد وأنه بالتخفيف اسم فارسي. قال، وقد يقال محمد بن يزيد بن ماجه والأول أثبت. اهــ).

والرَبَعِيُّ بفتح الراء والباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى ربيعة بن نزار، وقل ما يستعمل ذلك، لأن ربيعة بن نزار شعب واسع، فيه قبائل عظام، وبطون وأفخاذ، استغنى بالنسب إليها عن النسب إلى ربيعة... ويقال (الربعي) أيضاً لمن ينسب إلى الأزد. كذا في

---

[1] - ص112 طبع الهند ونصه (وصحيح آل است كه ماجة بتخفيف جيم ما دراو بودپس بالاء اين الف بايدنوشت تا معلوم شردكه ابن ماجه صفت محمد است نه صفت عبد الله بدستور "عبد الله بن مالك ابن لجينه ج كه صحابي مشهوراست، وبدستور "اسمعيل بن ابراهيم ابن عُلَيّه كه معاصر امام شافعي بود.

[2] - ص118 طبع الهند.

[3] - ص381 طبع بالهند.

[4] - ص28 دهلي ونصه (وماجه لقب پدر أبو عبد الله است نه لقب جداوونه نام مادر وبتخفيف جيم بايدخواند به تشديد ووقع في ذلك أغلاط كثيرة اهـ).

[5] - البداية والنهاية ج11 ص52.

الأنساب للسمعاني[1]، وقال ابن خلكان[2]: (هذه النسبة إلى ربيعة وهي اسم لعدة قبائل، لا أدري إلى أيها ينسب المذكور. اهـ).

الصفحة ((128))

والقزويني نسبة إلى قزوين، قال ياقوت الحموي في "معجم البلدان"[3]:

("قزوين" بالفتح ثم السكون وكسر الواو وياء مثناة من تحت ساكنة ونون، مدينة مشهورة بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخاً، إلى أبهر اثنا عشر فرسخاً، وهي في الإقليم الرابع، طولها خمس وسبعون درجة، وعرضها سبع وثلاثون درجة، قال ابن الفقيه أول من استحدثها سابور ذو الأكتاب اهـ).

مولده:

قال جعفر بن إدريس في تاريخه، سمعت ابن ماجه يقول ولدت سنة 209 تسع ومائتين، قاله ياقوت في "معجم البلدان" ويوافق هذا سنة 824 أربع وعشرين وثمانمائة الميلادي.

رحلته في طلب العلم وشيوخه:

قال ابن خلكان: (ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والرّي لكتب الحديث. اهـ) وقال ابن حجر في "التهذيب": (سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد اهـ) وقال ياقوت في "معجم البلدان":

(سمع بدمشق هشام بن عمار، ودحيما، والعباس بن الوليد الخلال وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان ومحمود بن خالد والعباس بن عثمان وعثمان بن إسماعيل بن عمران الذهلي وهشام بن خالد وأحمد بن أبي الحواري، وبمصر

الصفحة ((129))

أبا طاهر بن سرح ومحمد بن رويح ويونس بن عبد الأعلى، وبحمص محمد بن مصفى وهشام بن عبد الملك اليَزَني وعمراً ويحيى بن عثمان، وبالعراق أبا بكر بن أبي شيبة وأحمد بن عبدة وإسماعيل بن أبي موسى الفزاري وأبا خيثمة زهير بن حرب وسويد بن سعيد وعبد الله بن معاوية الجمحي وخلقاً سواهم اهـ).

وقال الذهبي في "التذكرة": (سمع محمد بن عبد الله بن نمير وجبارة بن المغلس وإبراهيم بن المنذر الحرامي وعبد الله بن معاوية وهشام بن عمار ومحمد بن رمح وداود بن رشيد وطبقتهم اهـ) وقال الشيخ ولي الدين الخطيب في "الإكمال": (سمع أصحاب مالك والليث اهـ) وصنف الإمام الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر المتوفى سنة 571 أحد وسبعين

[1] - ورق 248 طبع ليدن.
[2] - وفيات الأعيان ج3 ص408 طبع مصر سنة 1348هـ.
[3] - ج7 ص80.

وخمسمائة "معجماً" يشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة الستة، وهي من محفوظات دار الكتب الظاهرية بدمشق.

تلاميذه:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب:

(روى عنه علي بن سعيد بن عبد الله الغدالي العسكري وإبراهيم بن دينار الجرشي الهمداني وأحمد بن إبراهيم القزويني، جد الحافظ أبي يعلى الخليلي وأبو الطيب أحمد بن روح الشعراني إسحاق ابن محمد القزويني وجعفر بن إدريس والحسين بن علي بن برانياد وسليمان بن يزيد القزويني ومحمد ابن عيسى الصفار وأبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القزويني الحافظ وأبو عمر وأحمد بن محمد بن حكيم المدني الأصبهاني وآخرون اهـــ).

الصفحة ((130))

ثناء أهل العلم عليه:

قال أبو يعلى الخليلي: (ابن ماجه ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة وحفظ، ارتحل إلى العراقين ومكة والشام ومصر، قال وكان عارفاً بهذا الشأن اهـــ) وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ": (ابن ماجه الحافظ الكبير المفسر... صاحب السنن والتفسير والتاريخ ومحدث تلك الديار اهـــ) وقال في "العبر": (الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، الكبير الشأن القزويني اهـــ) وقال ابن ناصر الدين: (هو أحد الأئمة الأعلام، وصاحب السنن، أحد كتب الإسلام، حافظ ثقة كبير اهـــ) كذا في "شذرات الذهب[1]" لابن العماد، وقال ابن الأثير في "الكامل"[2] في ترجمته: (كان عاقلاً إماماً عالماً اهـــ) وقال المؤرخ العلامة جمال الدين أبو المحاسن ابن تغري بردي الأتابكي في "النجوم الزاهرة[3]" (محمد بن يزيد بن ماجه، الإمام الحافظ، الحجة الناقد، أبو عبد الله القزيني.. سمع الكثير وكان صاحب فنون اهـــ) وقال ياقوت في "معجم البلدان[4]": (ومن أعيان الأئمة من أهل قزوين، محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله القزويني الحافظ صاحب كتاب السنن اهـــ) وقال ابن خلكان في "وفياته": (ابن ماجه الربعي بالولاء القزويني الحافظ المشهور مصنف كتاب السنن في الحديث كان إماماً في الحديث، عارفاً بعلومه، وجميع ما يتعلق به.اهـــ).

الصفحة ((131))

وفـــاته:

[1] - ج2 ص164.
[2] - ج7 ص152.
[3] - ج3 ص20.
[4] - ج7 ص82.

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتابه "شروط الأئمة الستة[1]": (ورأيت بقزوين له (أي لابن ماجه) تاريخاً على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره، وفي آخر بخط جعفر بن إدريس صاحبه، مات أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه المعروف يوم الإثنين ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة 273 ثلاث وسبعين ومائتين وسمعه يقول ولدت في سنة 209 تسع ومائتين ومات وله أربع وستون سنة، وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أبو بكر وأبو عبد الله أخواه وابنه عبد الله اهـ) ويوافق ذلك سنة 886 ست وثمانين وثمانمائة الميلادية، وقال الرافعي في "تاريخ قزوين" ورثاه محمد بن الأسود بأبيات أولها:

لقــد أوهــى دعــائم عــرش علــم ... وضعضــع ركنــه فقــد ابــن ماجــه

ورثاه يحيى بن زكريا الطرائفي بقوله:

أيــا قــبر ابــن ماجــه غثــت قطــرا ... مســاء بالغــداة وبالعشــي

نقله الحافظ في التهذيب...

مصنفاته:

قد ذكروا منها التفسير[2] والتاريخ[3] وكتاب السنن[4]

أما التفسير: فقال ابن كثير في "البداية": (لابن ماجه تفسير

الصفحة ((132))

حافل.) وقال السيوطي في "الإتقان[5]" بعد ذكر قدماء المفسرين من الصحابة والتابعين:

(ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين كتفسير سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح وشعبة بن الحجاج ويزيد بن هارون وعبد الرزاق وآدم بن أبي إياس وإسحاق بن راهويه وروح بن عبادة وعيد بن حميد وسعيد وأبي بكر ابن أبي شيبة وآخرين، وبعدهم ابن جرير الطبري وكتابه أجل التفاسير وأعظمها، ثم ابن أبي حاتم وابن ماجه والحاكم وابن مردويه وأبو الشيخ وابن حبان وابن المنذر في آخرين، وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك إلا ابن جرير، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب والاستنباط فهو يفوقها بذلك، ثم ألف في التفسير خلائق، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال تترى فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل. اهـ).

---

1 - ص16.
2 - ص16.
3 - ص16.
4 - ص16.
5 - ج2 ص190.

وأما التاريخ فقال ابن كثير في "البداية والنهاية[1]": (لابن ماجه تفسير حافل وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره. اهـ) وقال ابن خلكان: (له تفسير القرآن الكريم وتاريخ مليح. اهـ) وقد رآه الحافظ أبو الفضل المقدسي كما ذكره في وفاته.

الصفحة ((133))

- **ثناء العلماء على كتاب السنن لابن ماجه:**

أما كتاب السنن فهو أحد دواوين الستة المشهورة، قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" عن ابن ماجه: (قال عرضت هذه السنن على أبي زرعة فنظر فيه، وقال أظن إن وقع هذا في أيدي الناس، تعطلت هذه الجوامع وأكثرها. اهـ).

قول الرافعي وابن كثير وابن حجر في كتاب ابن ماجه:

قال أبو القاسم الرافعي في تاريخ قزوين المسمى "بالتدوين": (والحفاظ يقرنون كتابه بالصحيحين وسنن أبي داود والنسائي ويحتجون بما فيه[2] اهـ) وقال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية": (ابن ماجه صاحب السنن المشهورة وهي دالة على عمله وعلمه وتبحره واطلاعه، واتباعه السنة في الأصول والفروع، ويشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً، وألف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث، كلها جياد سوى اليسير. اهـ)... وقال في "اختصاره لعلوم الحديث ابن صلاح[3]": (هو كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه اهـ) وقال الذهبي في التذكرة: (سنن أبي عبد الله (ابن ماجه) كتاب حسن لولا ما كدره من أحاديث واهية ليست بالكثيرة اهـ) وقال ابن حجر في التهذيب: (وكتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب) قال ابن خلكان: (وكتابه في الحديث أحد الصحاح الستة اهـ) وقال الحافظ ابن كثير في اختصاره لعلوم الحديث وهو المسمى "بالباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث[4]:

الصفحة ((134))

(أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب السنن التي كمل بها الكتب الستة، والسنن الأربعة، بعد الصحيحين التي اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر، وكذلك شيخنا الحافظ المزي اعتنى برجالها وأطرافها. اهـ).

وقال السيد صديق حسن خان في "الخطة بذكر الصحاح الستة[5]":

(قال الشيخ عبد الحق الدهلوي، كتابه واحد من الكتب الإسلامية التي يقال لها الأصول الستة، والكتب الستة، والصحاح الستة، قلت وأمهات الستة، وإذا قال المحدثون رواة الجماعة، يريدون به

[1] - ج11 ص52.
[2] - شرح السندي على سنن ابن ماجه، باب ذكر الديلم وفضل قزوين.
[3] - ص90 طبع مكة المكرمة.
[4] - ص90 طبع مكة المكرمة.
[5] - ص110 طبع الهند.

هؤلاء الرجال الستة، في تلك الكتب الستة، وإذا قالوا رواة الأربعة فمرادهم هؤلاء الأربعة، غير البخاري ومسلم، وله عدة أحاديث ثلاثيات أوردها في سننه.

وهذه الثلاثيات من طريق جبارة بن المفلس[1]، وله حديث في فضل قزوين منكر بل موضوع، ولهذا طعنوا فيه وفي كتابه، وواضعه رجل اسمه ميسرة. اهـــ).

قلت كذا قال السيد المذكور وليس في سنده ميسرة بل المتهم به، إما داود ابن المحبر وإما يزيد بن أبان.

الصفحة ((135))

- **قول الشيخ محمد بن يحى لابن ماجه خمسة أحاديث من الثلاثيات:**

قال الشيخ محمد بن يحيى، الشهير بالمحسن التيمي، ثم البكري الترهتي، ثم الفريني في كتابه "اليانع الجني في أسانيد الشيخ عبد الغني[2]:

(ولابن ماجه رحمه الله خمسة أحاديث من الثلاثيات من طريق جبارة ابن المغلس الحماني قد تكلموا فيه، أوردها في سننه هذا، ولكتابه منافع، وله مناقب، رضي الله عنه وأرضاه.اهـــ).

قول المزي بسنن ابن ماجه والرد عليه:

قال العلامة ابن حجر الهيثمي في "الفهرسة[3]" قال المزي: إن الغالب فيما انفرد به ابن ماجه الضعف، ولذا أجرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ أو غيره إلى الخمسة: قال الحافظ: (أول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة أبو الفضل ابن طاهر، حيث أدرجه معها في "الأطراف". وكذا في "شروط الأئمة الستة". ثم الحافظ عبد الغني في كتابه في أسماء الرجال، الذي هذبه الحافظ المزي، وسبب[4] تقديم هؤلاء له على الموطأ كثرة زوائده

الصفحة ((136))

على الخمسة، بخلاف الموطأ، وممن اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر ثم المزي مع رجالها اهـــ).

قلت... أما قوله إنه جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ أو غيره إلى الخمسة، ففيه نظر فإنا لا نعلم أحداً من القدماء أضاف إلى الخمسة كتاباً، لا الموطأ ولا غيره. فهذا الحافظ أبو الفضل بن طاهر يقول في "شروط الأئمة الستة"[5].

---

[1] - كذا فيه جبارة بن المفلس بالفاء والصحيح جبارة بن المغلس بالغين المعجمة.

[2] - ص57 طبع بالهند بهامش كشف الأستار عن رجال معاني الآثار.

[3] - ونقله العلامة الأمير اليماني صاحب سبل السلام في توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ونسخته الخطية عندي محفوظة.

[4] - قال في اليانع الجنى ص57.

(ويلزمهم على أصلهم هذا أن يدرجوا فيه كتباً كثيرة غيره مما فيه كثرة الزوائد وليس معنى الأصل عند المحققين ذلك الذي ابتدرت فيه أذهانهم لكن ما جمع بين الصحة والاستفاضة والقبول فرقي عليا درجاتها فما دونها يسيراً فذاك الذي يعد من الأصول ويحسب منها ولم ير الناقدون من الصحة في كتابه هذا فوق أنه ربما ينفرد بمن لا يقوم بروايته حجة في الدين ثم لا يميزه عن غيره من الثقات المتقنين اهـ).

والحق أن أحسن كتاب رغب إليه الفحول بعد "كتاب الآثار" والموطأ وأحق بأن يعد في الأصول كتاب "معاني الآثار" للإمام الجليل أبي جعفر الطحاوي، فإنه عديم النظير في بابه، نافع كبير لمن اقتحم في عبابه.

[5] - ص16 طبع مصر.

(أخبرنا أبو عبد الله بن أبي نصر الأندلسي قال سمعت أبا محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ الفقيه وقد جرى ذكر الصحيحين فعظم منهما، ورفع من شأنهما، وذكر أن سعيد بن السكن اجتمع إليه يوماً قوم من أصحاب الحديث فقالوا له إن الكتب في الحديث قد كثرت علينا فلو دلنا الشيخ على شيء تقتصر عليه منها، فسكت ودخل إلى بيته فأخرج أربع رزم ووضع بعضها إلى بعض، وقال هذه قواعد الإسلام كتاب مسلم وكتاب البخاري وكتاب أبي داود وكتاب النسائي. اهـ).

وهذا أبو عبد الله بن مندة الحافظ يقول: (الذين خرّجوا الصحيح أربعة، البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي اهـ) نقله السيوطي في زهر الربى[1]، ثم يأتي الحافظ أبو طاهر السلفي فيقول: (الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب[2] اهـ) ثم يذكر ابن الصلاح في

الصفحة ((137))

"مقدمته" والنووي في "تقريبه" وفيات أصحاب كتب الحديث الخمسة المعتمدة ولا يزيدان عليهم. ويقول السيوطي في "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي[3]": (ولم يذكر المصنف كابن الصلاح وفاته (يعني ابن ماجه) كما لم يذكرا كتابه في الأصول اهـ) فهؤلاء كما ترى لا يضيفون إلى الأربعة أو الخمسة لا ابن ماجه ولا الموطأ ولا غيرهما.

- **رزين بن معاوية العبدري أول من أضاف الموطأ إلى كتب الحديث الخمسة المعتمدة وتبعه ابن الأثير:**

أول من أضاف الموطأ إلى الخمسة، المحدث رزين بن معاوية العبدري السرقسطي المالكي المتوفي سنة 525 خمس وعشرين وخمسمائة في كتابه "التجريد للصحاح والسنن"، ثم تبعه المحدث المبارك بن محمد الجزري الشهير بابن الأثير المتوفي سنة 626 ست وعشرون وستمائة في كتابه "جامع الأصول" ولم يذكر الذهبي كليهما في "تذكرة الحفاظ" قال أبو جعفر بن الزبير الغرناطي المتوفى سنة 708 ثمان وسبعمائة: (أولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة، والموطأ الذي تقدمها وضعاً ولم يتأخر عنها رتبة. اهـ) نقله السيوطي في "زهر الربى[4]" وتدريب[5] الراوي" وقال وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" في ترجمة الحافظ ابن حزم الظاهري:

(رأيته ذكر من يقول أجل المصنفات الموطأ، فقال بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم وصحيح ابن السكن ومنتقى ابن الجارود

الصفحة ((138))

---

[1] - ص8 طبع مطبعة نظامي بالهند.

[2] - قال النووي (مراده أن معظم الكتب الثلاثة سوى الصحيحين يحتج به) وقال الزركشي في "نكتة على ابن الصلاح" (تسمية الكتب الثلاثة صحاحاً إما باعتباره الأغلب لأن غالبها الصحاح والحسان وهي ملحقة بالصحاح والضعيف منها ربما التحق بالحسن فإطلاق الصحة عليها من باب التغليب) كذا في زهر الربى للسيوطي (ص8).

[3] - ص260 طبع مصر.

[4] - ص 7 و 8.

[5] - ص56.

والمنتقى لقاسم بن أصبغ ثم بعدها كتاب أبي داود وكتاب النسائي ومصنف القاسم بن أصبغ ومصنف أبي جعفر الطحاوي. قلت ما ذكر سنن ابن ماجه، ولا جامع أبي عيسى الترمذي، فإنه ما رآهما ولا دخلا إلى الأندلس إلا بعد موته. قال ومسند البزار ومسند ابن أبي شيبة ومسند أحمد بن حنبل ومسند إسحاق ومسند الطيالسي ومسند الحسن بن سفيان ومسند ابن سنجر ومسند عبد الله ابن محمد المسندي ومسند يعقوب بن شيبة ومسند علي بن المديني ومسند ابن أبي عزرة، وما جرى مجرى هذه الكتب التي أفردت بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره، مثل مصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومصنف بقي بن مخلد، وكتاب محمد بن نصر المروزي، وكتاب ابن المنذر الأكبر والأصغر، ثم مصنف حماد بن سلمة، وموطأ مالك بن أنس وموطأ ابن أبي ذيب، وموطأ ابن وهب، ومصنف وكيع، ومصنف محمد بن يوسف الفريابي، ومصنف سعيد ابن منصور، ومسائل أحمد، وفقه أبي عبيد، وفقه أبي ثور.

قلت ما أنصف ابن حزم بل رتبة الموطأ أن يذكر تلو الصحيحين مع سنن أبي داود والنسائي، لكنه تأدب وقدم المستندات النبوية الصرفة، وإن للموطأ لوقعاً في النفوس، ومهابةً في القلوب، لا يوازيها شيء اهـــ).

نقله الفاضل اللكنوي محمد عبد الحي في التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد[1].

الصفحة ((139))

الموطأ وكتاب الآثار أمثل من سنن ابن ماجه ومن الكتب الخمسة:

قلت لا شك أن "الموطأ" أمثل من سنن ابن ماجه، بل ومن الكتب الخمسة بكثير، فإنه أم الصحيحين، وكذلك كتاب "الآثار" وهو أم الأم، رغم إعراض من أعرض عنه. وجلَّ هذان الكتابين لجلالة مؤلفيهما، والفرق بينهما وبين هذه الكتب كما هو بين مؤلفيهما. وقال السيوطي في "التدريب"[2]: (صرح الخطيب وغيره بأن الموطأ مقدم على كل كتاب من الجوامع والمسانيد اهـــ) وقال الحافظ أبو بكر بن العربي في "عارضة الأحوذي[3]": (اعلموا أنار الله أفئدتكم أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأصل الأول، واللباب وعليهما بناء الجميع، كمسلم والترمذي فما دونهما اهـــ).

في آخر القرن الخامس أضاف الحافظ أبو الفضل كتاب ابن ماجه إلى الخمسة المعتمدة:

وأول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الخمسة مكملاً به الستة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة 507 سبع وخمسمائة في "أطراف الكتب الستة" له وكلف في "شروط الأئمة الستة" له. ثم الحافظ عبد الغني المقدسي المتوفى سنة 600 ستمائة. وأول من جمع أطرافه مع السنن

[1] - ص11 و 12 طبع مطبعة يوسفي بالهند.
[2] - ص32.
[3] - ج1 ص5 طبع مصر.

الثلاثة الحافظ أبو القاسم بن عساكر المتوفى سنة 571 إحدى وسبعين وخمسمائة. فتبعهم على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس.

الصفحة ((140))

قول صلاح الدين العلائي ينبغي أن يجعل مسند الدارمي سادساً للخمسة بدل ابن ماجه وتبعه ابن حجر ثم رجع عن قوله:

أما إضافة الدارمي بدل ابن ماجه، فالقول به حادث وقع بعد إضافة سنن ابن ماجه إلى الكتب الخمسة، وأول من قال ذلك الحافظ أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي المتوفى سنة 761 إحدى وستين وسبعمائة. قال العلامة محمد عابد السندي محدث القرن المنصرم في ثبته المعروف "بحصر الشارد في أسانيد الشيخ محمد عابد" (عن الشيخ الإمام صلاح الدين العلائي إنه قال: (لو قدم مسند الدارمي بدل ابن ماجه فكان سادساً لكان أولى اهــ) قال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني في "توضيح[1] الأفكار":

(وكأنه اغتر الحافظ العلائي بكلام مغلطائي فإنه قال: "ينبغي أن يجعل مسند الدارمي سادساً للخمسة بدل ابن ماجه، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كان فيه أحاديث مرسلة وموقوفة، فهو مع ذلك أولى من سنن ابن ماجه." إلى آخر كلامه ويحتمل أنه أراد تفضيله على ابن ماجه بخصوصه وأن ابن ماجه رجاله الضعفاء أكثر، وأحاديثه الشاذة والمنكرة غير نادرة.اهــ).

الصفحة ((141))

ثم تبع العلائي الحافظ ابن حجر العسقلاني، كما ينقله السيوطي في "التدريب[2]" قال شيخ الإسلام: (ليس (يعني كتاب الدارمي) دون السنن في الرتبة بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجة، فإنه أمثل منه بكثير اهــ) ومع هذا يتعقب ابن حجر كلام الحافظ مغلطائي المذكور آنفاً بقوله..

(وأما ما يتعلق بالدارمي فتعقبه الشيخ زين الدين بأن فيه الضعيف والمنقطع، لكن بقى مطالبة مغلطائي بصحة دعواه، أن جماعة أطلقوا على مسند الدارمي كونه صحيحاً، فإني لم أر ذلك في كلام أحد ممن يعتمد عليه".. ثم قال: كيف ولو أطلق عليه ذلك من يعتمد عليه، لكان الواقع خلافه، لما في الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة والمنقطعة والموضوعة، والموطأ في الجملة أنظف أحاديث وأتقن رجالاً منه. اهــ).

---

[1] - ونسخة هذا الكتاب محفوظة عندي بخط والدي أبقاه الله تعالى مع الخير والعافية.
[2] - ص57.

كذا نقله الأمير اليماني في "توضيح الأفكار" وقال السيوطي في "تدريب الراوي[1]" (قال شيخ الإسلام و لم أر المغلطائي سلفاً في تسمية الدارمي صحيحاً، إلا قوله إنه رآه بخط المنذري، وكذا قال العلائي. اهـــ).

و لم يُعرِّج في هذا الباب على قول العلائي، ولا ابن حجر. قال المحدث العلامة عبد الغني النابلسي في "ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث[2]": (وقد اختلف في السادس فعند المشارقة هو كتاب السنن لأبي عبد الله محمد ابن ماجه القزويني، وعند المغاربة كتاب الموطأ للإمام

الصفحة ((142))

مالك بن أنس الأصبحي. اهـــ) لكن صرح الشيخ أبو الحسن السندي في مقدمة شرحه على سنن ابن ماجه: (أن غالب المتأخرين على أنه (يعني سنن ابن ماجه) سادس الستة اهـــ) وقال السيوطي في التدريب[3]": (لم يدخل المصنف سنن ابن ماجه في الأصول، وقد اشتهر في عصر المصنف وبعده جعل الأصول ستة بإدخاله فيها. اهـــ).

كتاب ابن ماجه دون الكتب الخمسة في المرتبة:

وبالجملة فهو دون الكتب الخمسة في المرتبة، كما صرح به العلامة السندي في مقدمة تعليقه. وقال العلامة محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير في "تنقيح الأنظار": (وأما سنن ابن ماجه فإنه دون هذين الجامعين (يعني كتاب أبي داود والنسائي) والبحث عن أحاديثهما لازم، وفيهما حديث موضوع، في أحاديث الفضائل) وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتابه "شروط الأئمة الستة[4]":

(رأيت على ظهر جزء قديم بالري حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بخاموش قال أبو زرعة الرازي طالعت كتاب أبي عبد الله (ابن ماجه)، فلم أجد فيه إلا قدراً يسيراً مما فيه شيء وذكر قريب بضعة عشر كلاماً هذا معناه اهـــ).

انتقاد الذهبي على قول أبي زرعة:

نقل الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" عن ابن ماجه (قال عرضت هذه السنن على أبي زرعة، فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي

الصفحة ((143))

الناس تعطلت هذه الجوامع وأكثرها. ثم قال لعلّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف اهـــ).

---

[1] - ص57.
[2] - ج1 ص3.
[3] - ص30.
[4] - ص16.

لكن قال في ترجمته في "النبلاء"..: (وقول أبي زرعة لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في سنده ضعف أو نحو ذلك إن صح كأنما عنى بثلاثين حديثاً، الأحاديث المطروحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة، لعلها نحو الألف... وقال فيه... كان حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم، وإنما غض من رتبة سننه ما فيها من المناكير، وقليل من الموضوعات اهــ).

نقله ابن الوزير في "تنقيح الأنظار" وقال: (إنما أراد الذهبي تقليل الأحاديث الباطلة، وأما الأحاديث الضعيفة في عرف أهل الحديث ففيه قدر ألف حديث. منها، كما ذكر في "النبلاء" في ترجمة ابن ماجه، وقدّر الباطلة بعشرين حديثاً، فيحرر من "النبلاء" اهــ).

انتقادات السيوطي على قول أبي زرعة:

قال الحافظ السيوطي في "زهر الربى على المجتبى[1]"... (وقال الإمام أبو عبد الله بن رشيد، كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنها ترصيفاً، وكان كتابه جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم، مع حظ كثير من بيان العلل. وفي الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود، وكتاب الترمذي، ويقابله من الطرف الآخر "كتاب ابن ماجه"، فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب، وسرقة الأحاديث، الصفحة ((144))

وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم، مثل حبيب بن أبي ثابت كاتب مالك، والعلاء بن زيد وداود بن المحبر، وعبد الوهاب بن الضحاك، وإسماعيل بن زياد السكوني، وعبد السلام بن يحيى أبي الجنوب وغيرهم.

وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي، أنه نظر فيه فقال لعلّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف، فهي حكاية لا تصح لانقطاع سندها، وإن كانت محفوظة، فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر. وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة أو منكرة، وذلك في محكى في "كتاب العلل" لابن أبي حاتم".

قول الشيخ أبي الحسن السندي فيما انفرد به ابن ماجه:

قال الحافظ بن حجر في التهذيب...: (قلت كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى بلغني أن المزي كان يقول: (مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالباً) وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي. وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة، والله تعالى المستعان ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: (سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث

[1] - ص8.

عن الأئمة الخمسة انتهى ما وجدته بخطه) وهو القائل يعني وكلامه هو ظاهر كلام شيخه، لكن حمله على الرجال أولى. وأما حمله على أحاديث فلا يصح، كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به من الخمسة اهـــ).

الصفحة ((145))

وأما ما أورده ابن الجوزي في الموضوعات من أحاديث ابن ماجه، فنحو أربعة وثلاثين حديثاً، ولا بأس أن نتكلم عليها حديثاً حديثاً، لكي يكشف القناع عن وجوه هذه الروايات، ويكون القارئ منها على بصيرة. فنقول وبالله التوفيق.

الصفحة ((146))

سياق الأحاديث

التي أدرجها ابن الجوزي في الموضوعات

الحديث الأول: (الإيمانُ معرفةٌ بالقلبِ وقولٌ باللسان وعملٌ بالأركان).

ما أخرجه ابن ماجه "في الإيمان" من طريق (عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي، ثنا علي بن موسى الرضى، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان)، قال أبو الصلت: (لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لبرئ اهـــ) قال ابن الجوزي: (موضوع. أبو الصلت عبد السلام بن صالح متهم، لا يجوز الاحتجاج به اهـــ) وقال الذهبي في الميزان: (قال الدراقطني، خبيث، متهم بوضع حديث الإيمان إقرار بالقول اهـــ) ولفظ ابن حجر في "التهذيب" (قال أبو الحسن "الدارقطني" وروى حديث الإيمان إقرار بالقول، وهو متهم بوضعه، لم يحدث به إلا من سرقه منه، فهو الابتداء في هذا الحديث. اهـــ) وقال الدميري في "الديباجة": موضوع وكذا قال ابن رجب الزبيري في شرحه على ابن ماجه تابعين في ذلك ابن الجوزي، قال السندي:

(وفي الزوائد، إسناد هذا الحديث ضعيف، لاتفاقهم على ضعف أبي الصلت الراوي، قال السيوطي: والحق أنه ليس بموضوع. وأبو الصلت

الصفحة ((147))

وثقه ابن معين وقال: ليس ممن يكذب، وذكر المزي في التهذيب متابعات لهذا الحديث اهـــ).

وعندي القول فيه ما قال الدارقطني، فإن الحافظين الذهبي وابن حجر، قد نقلاه ولم ينكرا عليه[1].

---

[1] ـ حديث (الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان) رواه الطبراني والبيهقي في شعب الإيمان وقالا: حديث حسن، وتمام والشيرازي في الألقاب، وأبو الفتوح، والخطيب، وابن عساكر، في تاريخه وكلهم عن علي بن أبي طالب.

الحديث الثاني: (قال علي أنا عبد الله وأخو رسوله صلى الله عليه وسلم وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلا كذاب، صليت قبل الناس بسبع سنين).

ما أخرجه ابن ماجه "في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه" من طريق (المنهال، عن عباد بن عبد الله، قال: قال علي: (أنا عبد الله، وأخو رسوله صلى الله عليه وسلم وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كذاب، صليت قبل الناس بسبع سنين. اهـــ) قال ابن الجوزي: (موضوع آفته عباد، والمنهال تركه شعبه. اهـــ) وقال الذهبي في "الميزان" في ترجمة عباد: (هذا كذب على عليّ رضي الله عنه اهـــ) وقال السيوطي في "التعقبات على الموضوعات"[1]: (أخرجه النسائي في الخصائص، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين. لكن تعقبه الذهبي بأن عبّاد ضعيف اهـــ) قلت ونص الذهبي في "التلخيص"[2] هكذا.

الصفحة ((148))

(كذا قال: "يعني الحاكم" وليس هو على شرط واحد منهما، بل ولا هو بصحيح، بل حديث باطل، فتدبره، وعبّاد قال ابن المديني: ضعيف اهـــ).

الحديث الثالث: (إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً فمنزلي ومنزل إبراهيم بالجنة يوم القيامة تجاهين والعباس بيننا مؤمن بين خليلين).

ما أخرجه ابن ماجه "في فضل عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه" من طريق (عبد الوهاب بن الضحاك، ثنا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمر عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن عبد الله بن عمر وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً فمنزلي ومنزل إبراهيم في الجنة يوم القيامة تجاهين والعباس بيننا مؤمن بين خليلين اهـــ) قال ابن الجوزي: (موضوع، قال العقيلي: عبد الوهاب متروك الحديث. وليس لهذا الحديث أصل عن ثقة، ولا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله. وقال ابن عدي: هذا الحديث يعرف بعبد الوهاب، وسرقه منه الباهلي، وكان يسرق الحديث ويحدث عن الثقات أباطيل. اهـــ) وقال السندي في "تعليقه":

وفي الزوائد: (إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف عبد الوهاب، بل قال: فيه أبو داود يضع الحديث، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة، وشيخه إسماعيل اختلط بآخره، وقال ابن رجب: انفرد به المصنف، وهو موضوع. فإنه من بلايا عبد الوهاب. اهـــ).

الصفحة ((149))

[1] - ص52 طبع مطبعة علوي بالهند.
[2] - تلخيص المستدرك ج3 ص112 طبع حيدر آباد الدكن بالهند.

الحديث الرابع: (بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم..)[1].

ما أخرجه ابن ماجه "في باب فيما أنكرت الجهمية" من طريق (فضل الرقاشي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم... الحديث اهـ) قال ابن الجوزي: (موضوع، الفضل رجل سوء) وقد ساق له السيوطي في "اللآلئ المصنوعة"[2] طريقاً آخر من حديث أبي هريرة أخرجه ابن النجار في تاريخه، وفيه سليمان بن أبي كريمة قال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير اهـ، وفي الزوائد: (إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف الرقاشي اهـ) نقله السندي.

الحديث الخامس: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(تعوذوا بالله من جب الحزن ... قالوا يا رسول الله وما جب الحزن؟ قال: واد في جهنم..).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب الانتفاع بالعلم والعمل به" من طريق (عمار بن سيف، عن أبي معاذ، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال:

الصفحة ((150))

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تعوذوا بالله من جب الحزن) قالوا يا رسول الله وما جب الحزن؟ قال: (واد في جهنم... الحديث اهـ) قال ابن الجوزي: (فيه عمار بن سيف الضبي متروك، وكذا شيخه أبو معاذ. اهـ) وقال الذهبي في "الميزان": (أبو معاذ والصحيح أبو معان بصري لا يعرف له عن أنس، تفرد عنه عمار بن سيف، له حديث: تعوذوا من جب الحزن اهـ) وقال السيوطي في "التعقبات" ص44:

(وعمار وثقه أحمد والعجلي، وقال يحيى: ثقة صدوق. وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم، وقال الذهبي: يقال لم يكن بالكوفة أفضل منه، وقال العجلي: ثقة ثبت متعبد صاحب سنة، وقال أبو داود: كان معتمداً، ومن يوصف بهذا لا يحكم على حديثه بالوضع، بل بالحسن إذا توبع. وله شاهد عن ابن عباس أشار إليه الديلمي اهـ).

قلت: وأخرجه الترمذي أيضاً وقال غريب.

الحديث السادس: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(قالت أم سليمان بن داود لسليمان يا بني لا تكثر النوم بالليل فإن كثرة النوم بالليل تترك الرجل فقيراً يوم القيامة).**

---

[1] - الحديث بتمامه (بينما أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة! وذلك قول الله تعالى سلام قوم من رب رحيم. فينظر إليهم وينظرون إليه فلا يلتفتون إلى شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه حتى يحتجب عنهم ويبقى نوره وبركته عليهم في ديارهم) رواه ابن أبي الدنيا، وابن أبي حاتم في الشريعة، وابن مردوديه، وهو من الضعاف، إلا أن الضياء المقدسي صححه، والحديث عن جابر.

[2] - ج2 ص244 طبع قديم.

ما أخرجه ابن ماجه في "باب ما جاء في قيام الليل" من طريق (سنيد بن داود، ثنا يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قالت أم سليمان بن داود لسليمان يا بني لا تكثر النوم بالليل فإن كثرة النوم بالليل تترك الرجل فقيراً يوم القيامة اهـ) أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال لا يصح، يوسف متروك، اهـ. قال السيوطي. في "التعقبات" ص14: (قلت كذا قال

الصفحة ((151))

النسائي. وقال أبو زرعة صالح الحديث، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، فعلى قول النسائي هو ضعيف، وعلى قول أبي زرعة وابن عدي هو حسن. فإنه وجد له متابع على كل قول. اهـ) قلت والمتابع ذكره السيوطي في اللآلئ، وقال السندي في الزوائد: (هذا إسناد فيه سنيد ابن داود وشيخه يوسف بن محمد وهما ضعيفان اهـ).

الحديث السابع: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار)**[1].

ما أخرجه ابن ماجه "في الباب المذكور" من طريق (ثابت بن موسى أبي يزيد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار اهـ) قال ابن الجوزي: (قال العقيلي باطل، لا أصل له، ولا يتابع ثابتاً عليه ثقة). قال ابن الجوزي: (هذا الحديث لا يعرف إلا بثابت، وهو رجل صالح، وكان دخل على شريط وهو يملي، ويقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما رأى ثابتاً قال: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" قصد به ثابتاً، فظن أنه متن الإسناد. وسرقه من جماعة ضعفاء. اهـ) قلت: وكذا الحاكم أبو عبد الله في كتابه "المدخل في أصول الحديث"[2].

الصفحة ((152))

الحديث الثامن: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(من كانت له حاجة إلى الله أو إلى أحد من خلقه فليتوضأ وليصل ركعتين ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب ما جاء في صلاة الحاجة". من طريق (فائد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي، قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (من كانت له حاجة إلى الله أو إلى أحد من خلقه فليتوضأ الحديث) أدرجه ابن الجوزي في الموضوعات. وقال فيه فائد ضعيف. اهـ وقال السيوطي في "التعقبات" ص14:

[1] - أما رواية البيهقي والحاكم في المستدرك فعن جابر بسند ضعيف.
[2] - ص27 طبع حلب.

(أخرجه الترمذي وقال غريب في إسناده مقال، وفائد يضعف في الحديث، وأخرجه ابن ماجه والحاكم وقال فائد مستقيم الحديث، وله شاهد من حديث أنس أخرج الطبراني في الدعاء).

قلت: (قال الحاكم في المستدرك على الصحيحين (فائد بن عبد الرحمن أبو الورقاء كوفي عداده في التابعين، وقد رأيت جماعة من أعقابه، وهو مستقيم الحديث إلا أن الشيخين لم يخرجا عنه اهـــ) وتعقبه الذهبي في "التلخيص"[1] بقوله: بل متروك اهـــ.

الصفحة ((153))

الحديث التاسع: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعبّاس: **(ألا أحبوك؟ ألا أنفعك؟ الحديث).**

ما أخرجه ابن ماجه "في باب ما جاء في صلاة التسبيح" من طريق موسى بن عبيدة، حدثني سعيد بن أبي سعيد مولى أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبي رافع قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس: (ألا أحبوك ألا أنفعك... الحديث في صلاة التسبيح) أورده ابن الجوزي في الموضوعات. وقال: (موسى بن عبيدة ضعيف. قال يحيى: ليس بشيء اهـــ) قال السيوطي في "التعقبات": (قال الحافظ (يعني ابن حجر)، وقول ابن الجوزي إن موسى بن عبيدة علة الحديث مردود، فإنه ليس بكذاب، مع ماله من الشواهد اهـــ).

الحديث العاشر: (الحديث في صلاة التسبيح).

ما أخرجه ابن ماجه "في الباب المذكور" من طريق (موسى بن عبد العزيز، ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (للعباس بن عبد المطلب، الحديث في صلاة التسبيح) قال ابن الجوزي في الموضوعات: (لا يثبت، موسى بن عبد العزيز مجهول عندنا اهـــ) وأورد الحافظ ابن حجر حديث ابن عباس في كتاب "الخصال المكفرة" وقال: رجال إسناده لا بأس بهم، عكرمة احتج به البخاري والحكم صدوق، وموسى بن عبد العزيز قال فيه: ابن معين لا أرى به بأساً، وقال النسائي: نحو ذلك، فهذا الإسناد من شرط الحسن، فإن له شواهد

الصفحة ((154))

تقوية. وقد أساء ابن الجوزي بذكره إياه في الموضوعات، وقوله إن فيه مجهول لم يصب فيه، لأن من يوثقه ابن معين والنسائي لا يضره أن يجهل حاله من جاء بعدهما، كذا في اللآلئ[2] المصنوعة للسيوطي[3].

الحديث الحادي عشر: (قال ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتبع جنازة معها رانّة).

---

[1] - المستدرك مع التلخيص ج1 ص320 طبع حيدر آباد الدكن بالهند.

[2] - ج1 ص21 طبع قديم.

[3] - وقد صحح وحسن حديث صلاة التسبيح ابن مندة، والآجري، والخطيب، وأسعد السمعاني، وأبو موسى المديني، والمنذري وابن الصلاح النووي والسبكي وآخرون كأبي العلائي والزركشي وغيرهم.

ما أخرجه ابن ماجه في "باب النهي عن النياحة" من طريق (أبي يحيى، عن ابن عمر قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتبع جنازة معها رانّة اهـــ) أوردها ابن الجوزي في الموضوعات، من طريق حماد بن قيراط، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، بلفظ (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتبع جنازة فيها صارخة اهـــ) كذا في "اللآلئ"[1] وقال السيوطي في "التعقبات": (أخرجه ابن أبي شيبة في المنصف، قال حدثنا حفص بن غياث، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر قال: (نهينا أن نتبع جنازة فيها رانّة اهـــ) وذكر في "اللآلئ" (أنه أخرجه الطبراني من طريق شهر بن حوشب، عن ابن عمر مرفوعاً. اهـــ).

الصفحة ((155))

الحديث الثاني عشر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **(من عزى مصاباً فله مثل أجره).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب ما جاء في ثواب من عزّى مصاباً" من طريق (علي بن عاصم، عن محمد بن سوقة، عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من عزّى مصاباً فله مثل أجره. اهـــ) قال ابن الجوزي: (تفرد به علي بن عاصم عن محمد بن سوقة. وقد كذبه شعبة ويحيى ويزيد بن هارون. اهـــ) قال السندي في "تعليقه":

(قال الصلاح العلائي، قد رواه إبراهيم بن مسلم الخوارزمي، عن وكيع، عن قيس بن الربيع، عن محمد بن سوقة، وإبراهيم بن مسلم ذكره ابن حبان في الثقات، و لم يتكلم فيه أحد، وقيس بن الربيع صدوق، متكلم فيه، ولكن حديثه يؤيد رواية علي بن عاصم، ويخرج به عن أن يكون ضعيفاً واهياً، فضلاً عن أن يكون موضوعاً والله أعلم اهـــ).

الحديث الثالث عشر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(موت غربة شهادة).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب ما جاء فيمن مات غريباً من طريق (أبي المنذر الهذيل بن الحكم، ثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (موت غربة شهادة اهـــ) قال السندي في "تعليقه":

(قال السيوطي أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، من وجه آخر عن عبد العزيز و لم يصب في ذلك، وقد سقت له طرقاً كثيرة في "اللآلئ المصنوعة"، قال الحافظ ابن حجر في "التخريج" إسناد ابن

الصفحة ((156))

ماجه ضعيف، لأن الهذيل منكر الحديث، وذكر الدارقطني: في العلل الخلاف فيه، على الهذيل وصحح قول من قال عن عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر، وفي "الزوائد": هذا إسناد فيه الهذيل بن الحكم. قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي: لا يقيم الحديث. وقال ابن حبان: منكر

[1] - ج2 ص229.

الحديث جدّاً، وقال ابن معين: هذا الحديث منكر ليس بشيء. وقد كتبت عن الهذيل، و لم يكن به بأس اهـ)[1].

قلت: وذكره السيوطي في "التعقبات" بلفظ موت الغريب شهادة و لم يعزه إلى ابن ماجه.

الحديث الرابع عشر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(من مات مريضاً مات شهيداً).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب ما جاء فيمن مات مريضاً" (من طريق ابن جريج أخبرني إبراهيم ابن محمد بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات مريضاً مات شهيداً الحديث اهـ) قال ابن الجوزي: (فيه إبراهيم بن محمد بن يحيى الأسلمي متروك اهـ) وقال السيوطي في "التعقبات" ص18:

(كان الشافعي يوثقه، والحق فيه أنه ليس بموضوع، وإنما وهم بعض رواته في لفظ منه. فقد روى الدارقطني أن إبراهيم بن محمد أنكر علي ابن جريج هذا الحديث عنه. وقال: إنما حدثته من مات مرابطاً، فروى عني

الصفحة ((157))

من مات مريضاً، وما هكذا حدثته وكذا قال أحمد بن حنبل: إنما الحديث من مات مرابطاً، والحديث إذن من نوع المعلل والمصحف اهـ)[2].

الحديث الخامس عشر: عن أنس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **(من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب تزويج الحرائر والولود" من طريق (سلاّم ابن سوّار كثير بن سليم، عن الضحاك بن مزاحم، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر اهـ) قال ابن الجوزي: (فيه سلاّم بن سوّار منكر الحديث عن كثير بن سليم كذاب اهـ) وفي الزوائد إسناده ضعيف، لضعف كثير بن سليم، وسلام هو ابن سليمان بن سوّار قال ابن عدي: عنده مناكير وقال العقيلي: في حديثه مناكير، نقله السندي في "تعليقه".

الحديث السادس عشر: أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى على جماعة من التجار فقال: **(يا معشر التجار فاستجابوا ومدوا أعناقهم فقال إن الله باعثكم يوم القيامة فجّاراً إلا من صدق وصلى وأدى الأمانة).**

---

[1] ـ حديث (موت الغريب شهادة) رواه عكرمة، عن ابن عباس رواه ابن ماجه والطبراني في الكبير، وأبو نعيم في الحلية وابن عساكر في تاريخه، وقالوا عنه: حديث حسن، وله شواهد تقوية.

[2] ـ لم يرد في الحلية لأبي نعيم من مات مريضاً مات شهيداً وإنما ذكر (من مات مرابطاً مات شهيداً وفي فتنة القبر) وقد ذكر الحديث في كتاب "الجامع الكبير للسيوطي) ونسبه لابن ماجه وحسنه.

ما أخرجه ابن ماجه في باب "التوقي في التجارة" عن رفاعة قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا الناس يتبايعون بكرة، فناداهم يا معشر

الصفحة ((158))

التجار الحديث) أورده ابن الجوزي في الموضوعات، عن ابن عباس بلفظ (إن النبي صلى الله عليه وسلم أتى على جماعة من التجار فقال: يا معشر التجار فاستجابوا ومدوا أعناقهم، فقال: إن الله باعثكم يوم القيامة فجّاراً إلا من صدق وصلى وأدى الأمانة اهــ) قال ابن حبان: ليس لهذا الحديث أصل يرجع إليه، وقال السيوطي: (الحديث صحيح روي من عدة طرق) أخرجه الدارمي والترمذي وقال: حسن صحيح. وابن ماجه وابن حبان في صحيحه، والحاكم، وقال صحيح الإسناد، والطبراني والضياء المقدسي في المختارة من طريق إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه عن جده) فذكر حديث رفاعة المذكور[1].

الحديث السابع عشر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(ثلاث فيهم البركة: البيع إلى أجل، والمقارضة، وإخلاط البر بالشعير، للبيت لا للبيع).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب الشركة والمضاربة" من طريق (نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود عن صالح بن صهيب عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ثلاث فيهن البركة: البيع إلى أجل والمقارضة وإخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع) قال ابن الجوزي: (موضوع وفيه عبد الرحيم بن داود مجهول اهــ) وفي "الزوائد" (في إسناده صالح مجهول. وعبد الرحيم بن داود قال العقيلي حديثه غير محفوظ. ونصر بن قاسم قال

الصفحة ((159))

البخاري حديثه مجهول. والله أعلم اهــ) نقله السندي في تعليقه. وقال الذهبي في "الميزان" (عبد الرحيم بن داود عن بعض التابعين لا يُعرف، وحديثه يستنكر وهو في سنن ابن ماجه اهــ).

الحديث الثامن عشر: (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأغنياء باتخاذ الغنم... الحديث).

ما أخرجه ابن ماجه في "باب اتخاذ الماشية"، من طريق (عثمان بن عبد الرحمن، ثنا علي بن عروة، عن المقبري، عن أبي هريرة "رضي الله عنه" قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأغنياء باتخاذ الغنم.. الحديث) قال السندي في تعليقه.

(وفي الزوائد، في إسناده علي بن عروة تركوه. وقال ابن حبان: يضع الحديث، وعثمان بن عبد الرحمن مجهول، والمتن ذكره ابن الجوزي في الموضوعات اهــ).

---

[1] ـ حديث (يا معشر التجار إن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً إلا من اتقى الله وبرّ وصدق" رواه الدارمي والترمذي وقال حسن صحيح وصححه ضياء المقدسي في الجنان والطبراني في الكبير والنووي والباوردي وابن نافع وابن جرير.

قلت أدرجه ابن الجوزي من طريق علي بن عروة، عن ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس به، وقال: لا يصح، علي بن عروة يضع الحديث كذا في "اللآلئ"[1].

الحديث التاسع عشر: عن عائشة "رضي الله عنها" قالت يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: **الماء والملح والنار...).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب المسلمون شركاء في ثلاث"، من طريق (علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة أنها قالت:

الصفحة ((160))

يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال الماء والملح والنار...)... وفي من سقى مسلماً شربة من ماء، حيث يوجد الماء فكأنما أعتق رقبة، ومن سقى مسلماً شربة ماء حيث لا يوجد الماء، فكأنما أحياها. اهـــ) قال السندي في "تعليقه".

هذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وأعله بعلي بن زيد بن جدعان. اهـــ وفي الزوائد (هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان. اهـــ).

الحديث العشرون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله).**

ما أخرجه ابن ماجه في (باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً)، من طريق (يزيد بن زياد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله اهـــ) قال ابن الجوزي: (يزيد متروك، قال أحمد بن حنبل: ليس هذا الحديث بصحيح، وقال ابن حبان: هذا حديث موضوع لا أصل له من حديث الثقات، اهـــ) وفي "الزوائد" (في إسناده يزيد بن أبي زياد بالغوا بتضعيفه، حتى قيل كان حديث موضوع والله اعلم). نقله السندي في تعليقه. وقال الذهبي في "الميزان" في ترجمة يزيد: (سئل أبو حاتم عن هذا الحديث، فقال: باطل موضوع اهـــ)[2].

الصفحة ((161))

الحديث الحادي والعشرون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(من حضرته الوفاة فأوصى، وكانت وصيته على كتاب الله: كانت كفارة لما ترك من زكاته في حياته).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب الحيف في الوصية"، من طريق بقية (عن أبي جليس، عن خليد بن أبي خليد عن معاوية بن قرة، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من حضرته الوفاة فأوصى، وكانت وصيته على كتاب الله: كانت كفارة لما ترك من زكاته في حياته اهـــ). أدرجه ابن

---

[1] - ج2 ص123.

[2] - حسنه الطبراني في الكبير عن ابن عباس. ورواه ابن عساكر عن ابن عمر. أما البيهقي عن الزهدي قال مرسلاً. وقال فيه: "يزيد بن أبي زياد الشامي" منكر الحديث.

الجوزي في الموضوعات، من طريق يعقوب بن محمد الزهري: "حدثنا عبد الله بن عصمة النصيبي، حدثنا بشر بن حكيم، عن سالم بن كثير، عن معاوية ابن قرة عن أبيه به. وقال: لا يصح. لا يساوي شيئاً. قال السيوطي في "اللآلئ": (ما ليعقوب ولهذا الحديث؟ فقد أخرجه الطبراني عن عبدان بن محمد المروزي، عن إسحاق بن راهويه وناهيك بجلالته عن عبد الله بن عصمة به).

وقال السندي في "تعليقه" (في الزوائد، في إسناده "بقية بن الوليد" وهو مدلس. وقد عنعنه. وشيخه "أبو الجليس" أحد المجاهيل)[1].

الحديث الثاني والعشرون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(ستفتح عليكم الآفاق، وستفتح عليكم مدينة يقال لها: "قزوين".. الحديث).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب ذكر الديلم وفضل قزوين"، من طريق داود بن المحبر، أنبأ الربيع بن صبيح، عن يزيد بن أبان، عن

الصفحة ((162))

أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ستفتح عليكم الآفاق. وستفتح عليكم مدينة يقال لها "قزوين"... الحديث).

قال ابن الجوزي: (موضوع. داود وضَّاع، وهو المتهم به. والربيع ضعيف. ويزيد متروك. اهــ). قال السيوطي في "التعقبات": (قال المزي في التهذيب: إنه حديث منكر، لا يعرف إلا من رواية داود. والمنكر من قسم الضعيف. وهو محتمل في الفضائل اهــ). وقال السندي في "تعليقه". وفي الزوائد: (هذا إسناد ضعيف لضعف يزيد بن أبان الرقاشي. والربيع بن صبيح. وداود بن المحبر. فهو مسلسل بالضعفاء. ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: هذا الحديث موضوع لا شك فيه. ولا أتهم بوضع الحديث، غير يزيد بن أبان. قال: والعجب من ابن ماجه مع علمه، كيف استحل أن يذكر هذا الحديث في كتاب السنن، ولا يتكلم عليه ؟! اهــ).

وقال الذهبي في "الميزان"، في ترجمة داود بن المحبر: (فلقد شان ابن ماجه سننه، بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها اهــ)[2].

الصفحة ((163))

الحديث الثالث والعشرون: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته عشية عرفة بالمغفرة، فأجيب: إني قد غفرت لهم، ما خلا المظالم ... الحديث).

---

[1] - رواه الطبراني في الكبير وحسنه. وكذلك رواه الخطيب.

[2] - أما نص الحديث فهو: (ستفتح عليكم الآفاق. وستفتح لكم مدينة يقال لها: "قزوين". من رابط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلة، كان له في الجنة عمود من ذهب، عليه زبرجدة خضراء عليها قبة من ياقوتة حمراء، لها سبعون ألف مصراع من ذهب، كل مصراع زوجة من الحور العين) وقد أجمع المحدثون على وضعه. واستغربوا كيف أورده ابن ماجه في سننه؟!.

ما أخرجه ابن ماجه في "باب الدعاء بعرفة"، من طريق عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس السلمي: أن أباه أخبره عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته عشية عرفة بالمغفرة، فأجيب: إني قد غفرت لهم، ما خلا من المظالم... الحديث). أدرجه ابن الجوزي في الموضوعات. وقال: (كنانة منكر الحديث اهــ). وقال السندي في "تعليقه" وفي الزوائد: (في إسناده عبد الله بن كنانة. قال البخاري: لم يصح حديثه اهــ. ولم أر من تكلم فيه بجرح ولا توثيق اهــ). وقال السيوطي في "التعقبات على الموضوعات" ص23. (ألف الحافظ ابن حجر، في الرد على ابن الجوزي في هذا الحديث: جزءاً، أسماه "قوة الحجاج، في عموم مغفرة الحاج". وقال فيه، في "القول المسدد" ما ملخصه: حديث العباس أخرجه عبد الله بن أحمد، في زوائد المسند. وابن ماجه، والبيهقي في سننه. وصححه الضياء المقدسي في المختارة. وأخرج أبو داود طرفاً منه، وما سكت عليه فهو صالح عنده. وكنانة ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يتهم بكذب، وقد روى حديثه من وجه آخر. وليس ما رواه شاذّاً فهو على شرط الحسن عند الترمذي. وقال البيهقي: هذا الحديث له شواهد كثيرة اهــ).

الصفحة ((164))

الحديث الرابع والعشرون: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دعا على الجراد قال: **(اللهم أهلك كباره واقتل صغاره... الحديث).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب صيد الحيتان والجراد" من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم عن أبيه، عن جابر وأنس بن مالك: (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دعا على الجراد قال: اللهم أهلك كباره واقتل صغاره.. الحديث). أدرجه ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: (لا يصح. موسى متروك اهــ) ذكره السيوطي في "اللآلئ المصنوعة"[1].

الحديث الخامس والعشرون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة "اللحم").**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب اللحم" من طريق (سليمان بن عطاء الجزري، حدثني مسلمة بن عبد الله الجهني، عن عمه أبي مشجعة، عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم). قال ابن الجوزي: (لا يصح) قال ابن حبان: ابن عطاء يروي عن مسلمة أشياء موضوعة. فلا أدري التخليط منه أو من مسلمة؟ اهــ).

قال السندي في الزوائد: في إسناده أبو مشجعة، وابن أخيه مسلمة. لم أر من جرحهما ولا من وثقهما. وسليمان بن عطاء ضعيف. قلت: قال الترمذي: وقد اتهم بالوضع اهــ). قال السيوطي في "اللآلئ" (قال

[1] ـ أما ما صححه الحاكم في تاريخه، وأبو نعيم: عن صهيب، (سيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء. وسيد الطعام في الدنيا والآخرة اللحم ثم الأرز).

الصفحة ((165))

الحافظ ابن حجر: لم يتبين لي الحكم على هذا المتن بالوضع. فإن مسلمة غير مجروح. وسليمان بن عطاء ضعيف. والله أعلم اهـــ).

الحديث السادس والعشرون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(كلوا البلح بالتمر. كلوا الخلق بالحديث. فإن الشيطان يغضب ويقول: بقي ابن آدم حتى أكل الخلق بالجديد اهـــ).**

قال الدارقطني: تفرد به أبو زكير (يحيى) عن هشام، قال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به. قال ابن حبان: وهو يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من غير تعمد. فلا يحتج به. وروى هذا الحديث وقال: لا أصل له اهـــ). قال ابن الجوزي: (هذا قدح ابن حبان في أبي زكير. وقد أخرج عنه مسلم في الصحيح اهـــ).

وقال السندي في الزوائد: (في إسناده أبو زكير يحيى بن محمد، ضعفه ابن معين وغيره. وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة سوى أربعة أحاديث. قلت: وقد عد هذا الحديث من جملة تلك الأحاديث. وقال النسائي: إنه حديث منكر اهـــ).

وقال السيوطي في "التعقبات على الموضوعات" ص30: (قال الذهبي في مختصره: إنه حديث منكر. وكذا قال غيره من الحفاظ. والمنكر من نوع آخر غير الموضوع. وهو من قسم الضعيف اهـــ).

الصفحة ((166))

وقال العراقي: (هذا الحديث معناه ركيك. لا ينطبق على محاسن الشريعة. لأن الشيطان لا يغضب من حياة ابن آدم، بل من حياته مؤمناً مطيعاً). ذكره العزيزي في "شرح الجامع الصغير"[1].

الحديث السابع والعشرون: عن ابن عباس "رضي الله عنه" قال: **(أول ما سمعنا بالفالوذج: أن جبرائيل عليه السلام، أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن أمتك تفتح عليهم الأرض، فيفاض عليهم من الدنيا، حتى إنهم ليأكلون من الفالوذج... الحديث).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب الفالوذج" من طريق (عبد الوهاب بن الضحاك السلمي أبي الحارث، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا محمد بن طلحة: عن عثمان بن يحيى بن عباس، قال: ما سمعنا بالفالوذج: أن جبرائيل عليه السلام، أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن أمتك تفتح عليهم الأرض، فيفاض عليهم من الدنيا، حتى إنهم ليأكلون من الفالوذج... الحديث). قال ابن الجوزي: (باطل لا أصل له. "عثمان بن يحيى الحضرمي" قال الأزدي: لا يكتب حديثه. و "محمد بن طلحة" ضعفه ابن معين، وأبو كامل. "وابن عياش" تغير حفظه لما كبر اهـــ).

---

[1] - صححه الحاكم. وقال البيهقي في شعب الإيمان: "حسن" بينما ضعفه الخطيب عن عائشة.

وقال السندي في الزوائد: (في إسناده "عثمان بن يحيى" ما علمت فيه جرحاً، و "محمد بن طلحة" لم أعرفه. و "عبد الوهاب" قال فيه أبو داود: يضع الحديث. وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة اهـــ).

الصفحة ((167))

وقال ابن حجر في التهذيب:

(عثمان بن يحيى، عن ابن عباس "رضي الله عنهما" في ذكر الفالوذج، وعند محمد بن طلحة بن مصرف: روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد، عن عبد الوهاب بن الضحاك، عن إسماعيل بن عياش، عن محمد. و "عبد الوهاب" منكر الحديث جدّاً وقد تابعه المسيب بن واضح، وهو قريب منه: عن إسماعيل فحوه. قلت: بل هو فوق بكثير. يكفيك: أن أبا حاتم قال فيه: "صدوق". وقال ابن عدي: كان النسائي حسَّن الرأي فيه. و لم ينفرد عبد الوهاب ولا المسيب. فقد رواه ابن أبي الدنيا، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن أبي اليمان، عن إسماعيل. وإسماعيل مدلّس. وقد عنعنه. ولا سيما رواه عن غير الشاميين. لكن تابعه غيره عن محمد بن طلحة. رواه أبو الفتح الأزدي، في ترجمة عثمان، في الضعفاء: عن القاسم بن إسماعيل المحامي، ثنا يحيى بن الورد، ثنا محمد بن طلحة به. قال الأزدي: "عثمان بن يحيى" هو الحضرمي. لا يكتب حديثه. انتهى. وقد ذكره ابن أبي حاتم، و لم يذكر فيه جرحاً. وأورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، فلم يصب. والله أعلم اهـــ).

الحديث الثامن والعشرون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(إن من السّرف أن تأكل ما اشتهيت).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب من الإسراف" "أن تأكل كل ما اشتهيت" من طريق (هشام بن عمار، وسويد بن سعيد، ويحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي، قالوا: حدثنا بقية بن الوليد،

الصفحة ((168))

ثنا يوسف بن أبي كثير، عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن من السّرف أن تأكل ما اشتهيت اهـــ).

قال ابن الجوزي: (لا يصح. يحيى منكر الحديث. وكذا نوح اهـــ). وقال السندي في الزوائد: هذا إسناد ضعيف. لأن نوح بن ذكوان متفق على ضعفه. وقال الدميري: هذا الحديث مما أنكر عليه اهـــ). قلت: ويحيى بريء من عهدته، فإنه لم ينفرد به كما ترى[1].

[1] - "إن من السرف أن تأكل ما اشتهيت" رواه كل من أبي يعلى، وأبو نعيم في الحلية، والبيهقي في شعب الإيمان. وقالوا عنه: "حديث حسن".

الحديث التاسع والعشرون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من لعق العسل ثلاث غدوات من كل شهر، لم يصبه عظيم من البلاء).

ما أخرجه ابن ماجه في "باب العسل" من طريق (الزبير بن سعيد الهاشمي، عن عبد الحميد بن سالم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من لعق العسل ثلاث غدوات من كل شهر، لم يصبه عظيم من البلاء اهـــ) قال ابن الجوزي في "الموضوعات": فيه الزبير بن سعيد الهاشمي، ليس بشيء اهـــ). وقال السيوطي في "التعقبات": (قلت وثقه أبو زرعة، وأحمد. والحديث أخرجه البخاري في تاريخه، وابن ماجه، والبيهقي في شعب الإيمان. وله طريق آخر عن أبي هريرة، أخرجه أبو الشيخ بن حيان، في كتاب الثواب اهـــ).

الصفحة ((169))

الحديث الثلاثون: عن ابن عمر مرفوعاً: **(الحجامة على الريق أمثل).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب أي الأيام يحتجم؟" من طريق (عثمان بن مطر، عن الحسن بن أبي جعفر، عن محمد بن جحادة، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: "الحجامة على الريق أمثل" الحديث) وفيه. (فإنه لا يبدو جذام ولا برص، إلا يوم الأربعاء أو ليلة الأربعاء اهـــ). قال ابن الجوزي: (فيه "عثمان بن مطر" يروي الموضوعات عن الأثبات. اهـــ). قال السيوطي في "التعقبات" ص18: (أخرجه ابن ماجه من طريقه، و لم ينفرد به. فأخرجه ابن ماجه أيضاً والحاكم، من وجه آخر: عن ابن عمر اهـــ).

الحديث الحادي والثلاثون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(الآيات بعد المائتين).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب الآيات" من طريق (الحسن بن علي بن الخلال، ثنا عون بن عمارة، ثنا عبد الله بن المثني بن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبيه، عن جده، عن أنس بن مالك، عن أبي قتادة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الآيات بعد المائتين اهـــ). قال السندي في تعليقه في الزوائد: (في إسناده عون بن عمارة العبدي، وهو ضعيف. وقال السيوطي: أورده ابن الجوزي في الموضوعات، من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن عون به. وقال: هذا حديث موضوع. و "عون وابن المثنى" ضعيفان. غير أن المتهم به: "الكديمي".

الصفحة ((170))

قلت: ولقد تبين أنه توبع عليه كما ترى. (أي: في رواية المصنف). وأخرجه الحاكم في المستدرك، من طريق آخر: عن عون به. وقال: صحيح. وتعقبه في تلخيصه، فقال: عون ضعفوه. وقال ابن كثير: هذا الحديث لا يصح اهـــ)[1].

الحديث الثاني والثلاثون: عن أنس مرفوعاً: **(أمتي على خمس طبقات.. الحديث).**

[1] - صححه الحاكم في المستدرك وتعقب، وأبو نعيم.

ما أخرجه ابن ماجه في "الباب المذكور" (عن أنس مرفوعاً: "أمتي على خمس طبقات"... الحديث). أورده ابن الجوزي في الموضوعات، من طريق عباد بن عبد الصمد. عن أنس. وقال: (لا أصل له، والمتهم به "عباد" منكر الحديث اهـ). قال السيوطي في "التعقبات": (حديث أنس أخرجه ابن ماجه من طريقين آخرين عن أنس. فزالت تهمة عباد اهـ)[1].

الصفحة ((171))

الحديث الثالث والثلاثون: (قال أبو سعيد الخدري: أحبوا المساكين، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه: "اللهم! أحيني مسكيناً. وأمتني مسكيناً. واحشرني في زمرة المساكين").

ما أخرجه ابن ماجه في "باب مجالسة الفقراء" من طريق (يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري، قال: أحبوا المساكين، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه: "اللهم! أحيني مسكيناً. وأمتني مسكيناً. واحشرني في زمرة المساكين" اهـ. قال ابن الجوزي: (لا يصح. "أبو مبارك" مجهول. و "يزيد" متروك. اهـ). قال السندي في "الزوائد". (أبو المبارك لا يعرف اسمه، وهو مجهول. ويزيد بن سنان التميمي أبو فروة، ضعيف. والحديث صححه الحاكم. وعده ابن الجوزي في الموضوعات. وقال السيوطي: قال الحافظ صلاح الدين ابن العلاء: الحديث ضعيف السند، لكن لا يحكم عليه بالوضع. وأبو المبارك وإن قال فيه الترمذي مجهول، فقد عرفه ابن حبان، وذكره في الثقات. ويزيد بن سنان، قال فيه ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: مقارب الحديث، وباقي رواته مشهورون. قال العلائي: إنه ينتهي بمجموع طرقه إلى درجة الصحة. وقال الحافظ ابن حجر: قد حسنه الترمذي، لأن له شاهداً. وقال الزركشي: أساء ابن الجوزي بالحكم بالوضع عليه. وله طريق آخر عن عطاء، عن أبي سعيد. أخرجه الحاكم وصححه. وأقره الذهبي في تلخيصه. انتهى ما قاله السندي ملخصاً)[2].

الصفحة ((172))

الحديث الرابع والثلاثون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **(ما من غني ولا فقير، إلا ودّ يوم القيامة أنه أوتي من الدنيا قوتاً).**

ما أخرجه ابن ماجه في "باب القناعة" من طريق (نفيع عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ما من غني ولا فقير، إلاّ ودّ يوم القيامة أنه أوتي من الدنيا قوتاً).

[1] - حديث "أمتي على خمس طبقات: فأربعون سنة أهل بر وتقوى ثم يلونهم إلى عشرين ومائة سنة أهل تراحم وتواصل. ثم الذين يلونهم إلى ستين ومائة سنة أهل تدابر وتقاطع ثم الهرج الهرج النجاة النجاة". قال ابن عبد البر: في إسناده ضعف. وقال أبو نعيم: في إسناده نظر.

[2] - الحديث الذي صححه الحاكم في المستدرك هو: (اللهم أحيني مسكيناً. وتوفني مسكيناً. واحشرني في زمرة المساكين. وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة).

قال السندي في "تعليقه": (هذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وأعله بنفيع. فإنه متروك. وهو مخرج في مسند أحمد، وله شاهد من حديث ابن مسعود: أخرجه الخطيب في تاريخه اهـ).

فهذه أربعة وثلاثون حديثاً، قد حكم عليها ابن الجوزي بالوضع. وقد تركت من الأحاديث ما أدرجه ابن الجوزي في الموضوعات، وشطرها مروي في سنن ابن ماجه، أولها شاهد في كتابه. والحافظ السيوطي ذكر في كتابه "القول الحسن في الذب عن السنن": ستة عشرة حديثاً، مما أورده في "التعقبات على الموضوعات"، من كتاب ابن الجوزي: ثلاثين حديثاً. فزدت عليه الأربعة ولله الحمد، مع أني لم أظفر بنسخة "كتاب الموضوعات"، وإنما جمعت ما جمعت وقت تحرير هذه العجالة، من "اللآلئ المصنوعة"، و "التعقبات"، كليهما للسيوطي. و "تعليق" السندي على "سنن" ابن ماجه، و "تعليق" الشيخ فخر الحسن الكنكوهي عليه.

ويوجد في "كتاب ابن ماجه" أحاديث أخرى، قد حكم عليها بعض الحفاظ بالوضع أو البطلان.

الصفحة ((173))

منها: ما أخرجه ابن ماجه في "باب الإيمان" من طريق (علي بن نزار، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس "رضي الله عنهما"، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "صنفان من هذه الأمة، ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية"). قال ابن عدي: (هذا ما أنكروه على علي وعلى والده اهـ). ذكره الذهبي في "الميزان"، في ترجمة علي بن نزار. وانتقده الحافظ سراج الدين القزويني، فيما انتقده على "المصابيح"، من الأحاديث. وزعم أنها موضوعة. ورد عليه الحافظ صلاح الدين العلائي، ثم الحافظ ابن حجر العسقلاني بما يبعده عن الوضع، ويقربه إلى الحسن. وجعلا نظرهما هو تعدد الطرق. وأخرجه الترمذي وقال: حسن غريب.

ومنها: ما أخرجه ابن ماجه في "باب فضل عمر رضي الله عنه" من طريق (داود بن عطاء المديني، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبيّ بن كعب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أول من يصافحه الحق عمر. وأول من يسلم عليه. وأول من يأخذ بيده فيدخله الجنة". قال الذهبي في "الميزان"، في ترجمة داود: (هذا منكر جدّاً اهـ). وأخرجه الحاكم في "المستدرك"، من طريق آخر: عن سعيد ابن المسيب. لكن قال الذهبي في "تلخيص المستدرك": (موضوع. وفي إسناده كذاب. اهـ). وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في "جامع المسانيد" (هذا الحديث منكر جدّاً، وما هو أبعد من أن يكون موضوعاً. والآفة فيه: من داود بن عطاء اهـ). كذا في "تعليق السندي".

الصفحة ((174))

ومنها: ما أخرجه ابن ماجه في "باب ما جاء في عيادة المريض" من طريق (مسلمة بن علي، ثنا ابن جريج، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعود مريضاً، إلا بعد ثلاث). قال الذهبي "الميزان"، في ترجمة مسلمة، بعد أن ذكر هذا الحديث: (قال أبو حاتم: باطل موضوع اهـــ). وقال السندي في "تعليقه" في الزوائد: (في إسناده مسلمة بن علي. قال فيه البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة: منكر الحديث، ومن منكراته: حديث (كان لا يعود إلا بعد ثلاثة أيام). قال أبو حاتم: هذا منكر باطل اهـــ).

ومنها: ما أخرجه ابن ماجه في "باب فضل الرباط في سبيل الله" من طريق (عمر بن صبيح، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن مكحول، عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لرباط يوم في سبيل الله، من وراء عورة المسلمين، محتسباً من غير شهر رمضان: أعظم أجراً من عبادة مائة سنة، صيامها وقيامها". الحديث). قال السندي في "تعليقه". قال السيوطي: (قال الحافظ زكي الدين المنذري في "الترغيب": آثار الوضع لائحة على هذا الحديث. ولا يحتج برواية عمر بن صبيح. وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في "جامع المسانيد": أخلق بهذا الحديث أن يكون موضوعاً، لما فيه من المجازفة، ولأنه من رواية عمر بن صبيح، أحد الكذابين المعروفين بوضع الحديث. والله أعلم اهـــ).

ومنها: ما أخرجه ابن ماجه في "باب فضل الحرس، والتكبير في سبيل الله" من طريق (سعيد بن خالد بن أبي طويل، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "حرس ليلة في سبيل

الصفحة ((175))

الله، أفضل من صيام رجل وقيامه في أهله: ألف سنة، السنة ثلاثمائة وستون يوماً. واليوم كألف سنة"). قال الذهبي في "الميزان"، في ترجمة سعيد بن الخالد: (فهذه عبارة عجيبة، لو صحت لكان مجموع ذلك الفضل: ثلاثمائة ألف ألف سنة، وستين ألف ألف سنة اهـــ. وسعيد هذا، قال فيه الحاكم أبو عبد الله: روى عن أنس أحاديث موضوعة اهـــ).

ومنها: ما أخرجه ابن ماجه في "باب السرايا" من طريق (عبد الملك بن محمد الصنعاني، ثنا أبو سلمة العاملي، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأكثم بن الجون الخزاعي: "يا أكثم! اغز مع غير قومك، بحسن خلقك" الحديث). قال السندي في "تعليقه": في الزوائد (في إسناده عبد الملك بن محمد الصنعاني، وأبو سلمة العاملي. وهما ضعيفان). وقال السيوطي: (قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: العاملي متروك، والحديث باطل اهـــ).

ومنها: ما أخرجه ابن ماجه في "باب تتريب الكتاب" من طريق (يزيد بن هارون، أنبأ أبو أحمد الدمشقي، عن أبي الزبير، عن جابر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ترّبوا صحفكم، أنجح

لها إن التراب مبارك"). قال السندي في "تعليقه": قال السيوطي: (هذا أحد الأحاديث، التي انتقدها الحافظ سراج الدين القزويني، على المصابيح. وزعم أنه موضوع. وقال الحافظ صلاح الدين العلائي: هذا ليس من الحسان قطعاً. فهو مما ينكر على صاحب المصابيح، حيث جعله منها، ثم تكلم على طريق الترمذي، وطريق ابن ماجه... ثم قال: وأيًّاً ما كان، فالحديث ضعيف منكر. وله سند آخر ذكره ابن أبي حاتم في العلل، من رواية بقية، عن

الصفحة ((176))

ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رفعه، وذكر عن أبي حاتم: أنه قال: هذا حديث باطل اهـــ. وقال الحافظ ابن حجر: وأخرجه البيهقي من طريق عمر بن أبي عمر. قيل: إن هذا هو أبو أحمد الكلاعي. وقيل غيره. والحديث عنده من رواية بقية بن الوليد عنه. فقال تارة: عن أبي أحمد بن علي. وقال تارة: عن عمر بن أبي عمر. وعلى الحالتين، يمكن أن يخرج الحديث عن كونه موضوعاً، لوجوده بسندين مختلفين اهـــ).

وفي التهذيب لابن حجر، في ترجمة أبي أحمد بن علي الكلاعي: (قال أبو طالب: سألت أحمد عن: حديث يزيد بن هارون، عن بقية، عن أبي أحمد، عن أبي الزبير، عن جابر، في تتريب الكتاب؟ فقال: هذا منكر اهـــ).

قلت: وأبو أحمد الدمشقي "شيخ بقية" مجهول.

فهذا ما اطلعت عليه، وقت جمع هذه العجالة: من الأحاديث التي قد حكم عليها بعض الحفاظ بالوضع. وفيها أحاديث كثيرة ضعيفة. وبعضها أشد في الضعف من بعض. ولو جمعها أحد من علماء هذا الشأن، لجاء في مجلد لطيف.

صرّح العلماء بأن لا يقدم على الاجتماع بحديث رواه ابن ماجه ما لم يكن منه على ثقة:

تفرد ابن ماجه بأحاديث كثيرة، عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، مما حكم عليها بالبطلان أو بالسقوط، ولذا صرّح العلماء: أن لا يقدم على الاحتجاج بحديث رواه ابن ماجه، ما لم يكن منه على ثقة

الصفحة ((177))

واطمئنان. قال الحافظ السخاوي في "فتح المغيث"[1]: (وبالجملة، فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من السنن، "لا سيما ابن ماجه، ومصنف ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق" مما الأمر فيها أشد. أو بحديث من المسانيد واحد، إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه: الصحة ولا الحسن خاصة. وهذا المحتاج إن كان متأهلاً لمعرفة الصحيح من غيره، فليس له أن يحتج بحديث من السنن، من غير أن ينظر في اتصال إسناده، وحال رواته. كما أنه ليس له: أن يحتج بحديث المسانيد، حتى يحيط علماً بذلك.

[1] - ص34 طبع الهند.

وإن كان غير متأهل لدرك ذلك، فسبيله: أن ينظر في الحديث. فإن وجد أحداً من الأئمة صححه، أو حسنه: فله أن يقلده. وإن لم يكن ذلك فلا يقدم على الاحتجاج به، فيكون كحاطب ليل. فلعله يحتج بالباطل وهو لا يشعر اهـــ).

الصفحة ((178))

من المعتنين بهذا الكتاب
شرحاً، أو تعليقاً، أو تجريداً لزوائده، أو الكلام على رجاله

أولاً: الحافظ الذهبي:

صنف الحافظ الذهبي: المجرد في أسماء رجال "سنن ابن ماجه" كلهم، سوى من أخرج له منهم في أحد الصحيحين. رتب أسماءهم على طبقاتهم، فذكر الصحابة، ثم طبقة ابن المسيب ومسروق، ثم طبقة الحسن وعطاء، ثم طبقة الأعمش وابن عون، ثم طبقة عفان وعبد الرزاق، ثم طبقة علي بن المديني وأحمد بن حنبل، ثم طبقة البخاري. أوله: (هذه أسماء من انفرد ابن ماجه بإخراجهم، عن البخاري أو مسلم اهـــ).

وهذا الكتاب في عشرين ورقة، محفوظة في خزانة الظاهرية بدمشق، لكن في أوراقه تقديم وتأخير. ولذا غلط في عد طبقاته "يوسف العش" واضع "فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية[1]".

نسبه: هو محمد بن أحمد بن قائماز بن عبد الله التركماني الأصل، الفارقي، ثم الدمشقي، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، شافعي الفروع، حنبلي المعتقد، الحافظ الكبير المؤرخ، صاحب التصانيف السائرة في الأقطار.

مولده ونشأته: ولد ثالث شهر "ربيع الآخر" سنة 673 ثلاث وسبعين وستمائة بدمشق، ودرس الحديث من صغره، ورحل في طلبه حتى أتقنه. ثم انتقل إلى مصر وقرأ فيها العلوم الشرعية، وسمع كثيراً من الخلائق

الصفحة ((179))

يزيدون على ألف ومائتين. وأخذ الفقه عن الكمال الزملكاني، وابن قاضي شهبة. ولما عاد إلى دمشق عين أستاذاً للحديث، في مسجد أم صالح، ثم في المدرسة الأشرفية وغيرها. ومهر في فن الحديث، وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة. وجمع تاريخ الإسلام فأربى فيه على من تقدمه، بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً، واختصر منه مختصرات كثيرة.

منها: "النبلاء"، و "العبر"، و "تلخيص التاريخ"، و "طبقات الحفاظ"، و "طبقات القراء"، ومن مصنفاته: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، و "الكاشف"، و "مختصر سنن البيهقي الكبرى"، و "مختصر تهذيب الكمال" لشيخه المزي.

---

[1] - انظر ص314 من الفهرس.

وخرج لنفسه المعجم الصغير والكبير، والمختص بالمحدثين.

قال البدر النابلسي في مشيخته: (كان علامة زمانه في الرجال وأحوالهم، جيد الفهم، ثاقب الذهن، وشهرته تغني عن الإطناب فيه اهـ).

وقال ابن شاكر الكتبي في ترجمته: (حافظ لا يجارى، ولاحظ لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس، جمع الكثير، ونفع الجم الغفير، وأكثر من التصانيف، ووفر بالاختصار مؤنة التطويل في التأليف اهـ).

تعصب الذهبي:

صرح الحافظ ابن حجر في "شرح النخبة"، والسخاوي في "فتح المغيث"، والسيوطي في "التدريب": أن الذهبي من أهل الاستقراء في

الصفحة ((180))

نقد الرجال اهـ.

وقد أكثر التشنيع عليه: تلميذه العلامة تاج الدين السبكي، في مواضع من طبقاته. فقال في ترجمة أحمد[1] بن صالح المصري، أبي جعفر الطبري الحافظ: (وهذا شيخنا الذهبي من هذا القبيل، له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحمل مفرط، فلا يجوز أن يعتمد عليه.

ونقلت من خط الحافظ صلاح الدين، خليل بن كيكلدي العلائي "رحمه الله" ما نصه:

"الشيخ الحافظ شمس الدين الذهبي، لا أشك في دينه وورعه، وتحريه فيما يقوله في الناس، ولكنه غلب عليه مذهب الإثبات، ومنافرة التأويل، والغفلة عن التنزيه، حتى أثر ذلك في طبعه: انحرافاً شديداً عن أهل التنزيه، وميلاً قوياً إلى أهل الإثبات.

فإذا ترجم واحداً منهم: يطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن، ويبالغ في وصفه، ويتغافل عن غلطاته، ويتأول له ما أمكن.

وإذا ذكر أحداً من الطرف الآخر، كإمام الحرمين، والغزالي، ونحوهما: لا يبالغ في وصفه، ويكثر من قول من طعن فيه، ويعيد ذلك ويعتقده ديناً، وهو لا يشعر. ويعرض عن محاسنهم الطافحة، فلا يستوعبها. وإذا ظفر لأحد منهم بغلطة ذكرها.

وكذلك فعله في أهل عصرنا، إذا لم يقدر على أحد منهم بتصريح، يقول في ترجمته: والله يصلحه، ونحو ذلك. سببه المخالفة في العقائد. انتهى".

الصفحة ((181))

والحال في حق شيخنا الذهبي: أزيد ما وصف. وهو شيخنا ومعلمنا. غير أن الحق أحق أن يتبع. وقد وصل إلى التعصب المفرط إلى حد يسخر منه[1]. وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء

---

[1] - طبقات الشافعية الكبرى ج1 ص190 حتى 192 طبع مصر.

المسلمين وأئمتهم، الذين حملوا لنا الشريعة النبوية، فإن غالبهم أشاعرة. وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر والذي أعتقد أنهم خصماؤه يوم القيامة، عند من لعلَّ أدناهم أوجه منه فالله المسؤول: أن يخفف عنه، وأن يلهمهم العفو عنه، وأن يشفعهم فيه.

والذي أدركنا عليه مشائخنا: النهي عن النظر في كلامه، وعدم اعتبار قوله. و لم يكن يستجري أن يظهر كتبه التاريخية، إلا من يغلب عليه ظنه أنه لا ينقل عنه ما يعاب عليه.

وأما قول العلائي: لا أشك في دينه وورعه، وتحريه فيما يقوله. فقد كنت أعتقد ذلك، وأقول عند هذه الأشياء: ربما اعتقدها ديناً. ومنها أمور أقطع بأنه يعرف بأنها كذب. وأقطع بأنه لا يختلقها. وأقطع بأنه يحب وضعها في كتبه لتنتشر. وأقطع بأنه يحب أن يعتقد سامعها صحتها، بغضاً للمتحدث فيه، وتنفيراً للناس عنه، مع قلة معرفته بمدلولات الألفاظ. ومع اعتقاده أن هذا مما يوجب نصر العقيدة التي يعتقدها هو حقّاً. ومع عدم ممارسته بالعلوم الشرعية، غير أني لما أكثرتُ بعد موته النظر في كلامه، عند الاحتياج إلى النظر فيه، توقفت في تحريه فيما يقوله. ولا أزيد على هذا غير الإحالة على كلامه. فلينظر كلامه من شاء، ثم يبصر: هل الرجل متحدٍّ عند غضبه؟ أو غير متحر؟ وأعني

الصفحة ((182))

بغضبه: وقت ترجمته لواحد من علماء المذاهب الثلاثة المشهورين، من الحنفية والمالكية والشافعية، فإني أعتقد أن الرجل إذا مد القلم لترجمة أحدهم، غضب غضباً مفرطاً. ثم قرطم الكلام وفرقه، وفعل من التعصب ما لا يخفى على ذي بصيرة. ثم هو مع ذلك غير خبير بمدلولات الألفاظ كما ينبغي. فربما ذكر لفظة لو عقل معناها لما نطق بها. ودائماً أتعجب من ذكره "الإمام فخر الدين الرازي" في كتاب "الميزان": في الضعفاء. وكذلك "السيف الآمدي". وأقول: يا الله العجب: هذان لا رواية لهما، ولا جرحهما أحد، ولا سمع من أحد أنه ضعفهما فيما ينقلانه من علومهما. فأي مدخل لهما في هذا الكتاب؟. ثم إنا لم نسمع أحداً يسمي الإمام فخر الدين: "بالفخر". بل إما "الإمام". وإما "ابن الخطيب" وإذا ترجم كان في المحمدي فجعله في حرف الفاء، وسماه: "الفخر". ثم حلف في آخر الكتاب: أنه لم يقصد فيه هوى نفسه. فأي هوى أعظم من هذا.

فإما أن يكون ورّى في يمينه، أو استثنى غير الرواة. فيقال له: فلم ذكرت غيرهم؟

وإما أن يكون اعتقد أن هذا ليس هوى نفس. وإذا وصل إلى هذا الحديث "والعياذ بالله" فهو مطبوع على قلبه اهـــ).

وقال أيضاً[2]: (وأما تاريخ شيخنا الذهبي "غفر الله له"، فإنه على حسنه وجمعه: مشحون بالتعصب المفرط، لا أخذه الله – فلقد أكثر الوقيعة في أهل الدين "أعني الفقراء الذين هم صفوة

---

[1] - قال العلامة المخدوم، إبراهيم السندي، في "سحق الأغبياء": (لو أظهر السبكي الواقع، وحذف قوله "إلى حد يسخر منه"، لكان أوفق بالأدب اهـ).

[2] - طبقات الشافعية الكبرى ج1 ص192.

الخلق". واستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعيين والحنفيين، ومال فأفرط على الأشاعرة. ومدح فزاد في المجسمة، هذا وهو الحافظ القدوة والإمام المبجل اهـــ).

الصفحة ((183))

قلت: فهذه شهادة كبير الشافعية، على علم من أعلامهم – مع كونه تلميذاً له – بتعصبه على أئمتنا السادة الحنفية، ولقد صدق السبكي "رحمه الله" فيما قال: ومن شك فيه فليطالع في كتابه "الميزان": تراجم أئمتنا الحنفية الكرام، كم نهش الذهبي من أعراضهم، وكم أودع فيه من مثالبهم.

التعصب المفرط للحافظ بن حجر العسقلاني، على السادة الحنفية.

وكان حال الحافظ الشهير "ابن حجر" العسقلاني في التعصب على ساداتنا الحنفية، أزيد من الذهبي بكثير. كأنه يعض عليهم الأنامل من الغيظ. فإذا وقع بحنفي لا يبقي ولا يذر ومن رأى استطالة لسانه في كتابه "لسان الميزان"، في حق أئمتنا الأعلام، قضى من تعصباته العجب. وقد نبه على تعصبه: تلميذه السخاوي، في مواضع من "الدرر الكامنة". فقال "في ترجمة الشيخ الحسين بن علي بن الحجاج بن علي العنافقي": (أهمله شيخنا على عادته في الحنفية، مع تقدمه في العلم اهـــ).

وقال "في ترجمة جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، العالم الشهير الحنفي": (ثم إني رأيت شيخنا ذكره في أنباء الغمر... ثم نكّت عليه على عادته، في تغليب التبكيت على الحنفية، فقال: وكان يتشيع اهـــ).

وكان السخاوي قد بيض من تصانيف شيخه "ابن حجر": كتباً، ومنها الدرر الكامنة. وهذه التراجم مما استدركها السخاوي على شيخه في حواشي الدرر، وقال العلامة قاضي القضاة "محب الدين" أبو الفضل محمد بن الشحنة، في "مقدمة شرحه على الهداية" في حق ابن حجر: (وكان

الصفحة ((184))

كثير التبكيت في تاريخه، على مشايخه وأحبابه وأصحابه، لا سيما الحنفية. فإنه يُظهر من زلاتهم، ونقائصهم التي لا يعرى عنها غالب الناس: ما يقدر عليه. ويغفل عن ذكر محاسنهم وفضائلهم، إلا ما ألجأته الضرورة إليه. فهو سالك في حقهم، ما سلك الذهبي في حقهم وحق الشافعية. حتى قال السبكي: إنه لا ينبغي: أن يؤخذ من كلامه، ترجمة شافعي ولا حنفي. وكذا لا ينبغي: أن يؤخذ من كلام ابن حجر، ترجمة حنفي متقدم ولا متأخر اهـــ).

نقله العلامة المحدث "زاهد الكوثري" في "تعليقات ذيول تذكرة الحفاظ"، في ترجمة ابن حجر العسقلاني. فانظر يا أخي. إلى ما أوصى به العلامة أبو الفضل محب الدين بن الشحنة، ولا تغتر بما نقله بعض الرعاع من أهل هذا العصر، من الذين ينتمون إلى أصحاب ظاهر الحديث، وينكرون تقليد الأئمة في الفروع، في حق ساداتنا الحنفية: من الجروح، من "ميزان الذهبي"، و "لسان ابن حجر".

دس في ترجمة الإمام الأعظم في الميزان للذهبي.

مما يجب التنبيه عليه في هذا المقام: أنه قد وقع على هامش نسخة "الميزان" للذهبي، المطبوعة بالهند في حرف النون، ما نصه:

(النعمان بن ثابت بن زوطا "أبو حنيفة" الكوفي، إمام أهل الرأي، ضعفه النسائي من جهة حفظه، وابن عدي، وآخرون. وترجم له الخطيب في فصلين من تاريخه، واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه). انتهى.

واعتذر عنها صاحب المطبعة بقوله: (لّما لم تكن هذه الترجمة في

الصفحة ((185))

نسخة، وكانت في الأخرى، أوردنا على الحاشية اهـــ). وأدخلها ناشر "الميزان" بمصر: في الحوض من غير اعتذار.

والحق: أن هذه الترجمة مدسوسة، ولم يترجم لأبي حنيفة "رضي الله عنه" في "الميزان". والظن: أن بعض من طالع "الميزان"، كتب هذه العبارة على الهامش تعليقاً عليه. فأدرجه بعض النساخ في الأصل.

قال الفاضل اللكنوي، العلامة "محمد عبد الحي في غيث[1] الغمام على حواشي إمام الكلام": (إن هذه العبارة ليست لها أثر، في بعض النسخ المعتبرة، على ما رأيتها بعيني. ويؤيده: قول العراقي في "شرح ألفيته": (لكنه "أي ابن عدي" ذكر في كتاب "الكامل" كل من تكلم فيه، وإن كان ثقة. وتبعه بعد ذلك الذهبي في "الميزان". إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين) انتهى. وقول السخاوي في "شرح الألفية": (مع أنه "أي الذهبي" تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه، ولو كان ثقة. لكنه التزم أن لا يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين) انتهى. وقول السيوطي في "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي": (إلا أنه "أي الذهبي" لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين) انتهى.

فهذه العبارات من هؤلاء الثقات، الذين قد مرت أنظارهم على نسخ "الميزان" الصحيحة مرات: تنادي بأعلى النداء، على أنه ليس في حرف النون من "الميزان"، أثر لترجمة أبي حنيفة النعمان. فلعلها من زيادات بعض الناسخين والناقلين، في بعض نسخ "الميزان" اهـــ).

الصفحة ((186))

قلت: ولا شك في كونها مدسوسة. كيف وقد صرح الذهبي نفسه في مقدمة "الميزان"، أنه لا يذكر فيه ترجمة الإمام؟ حيث قال ما نصه:

(وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً، لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس: مثل أبي حنيفة والشافعي اهـــ).

---

[1] - غيث الغمام ص146 طبع الهند.

(وصرح به العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني، صاحب "سبل السلام"، في توضيح الأفكار لمعاني "تنقيح الأنظار" بقوله:

(لم يترجم لأبي حنيفة في "الميزان". وترجم له النووي في "التهذيب" وأطال في ترجمته، ولم يذكره بتضعيف اهـ).

والدليل الواضح على كونها مدسوسة: أن الحافظ ابن حجر العسقلاني، قد ذكر في آخر كتابه "لسان الميزان" ما نصه:

(آخر الكتاب المختصر من "الميزان" مع الزيادات والتنبيهات والتحريرات، قال مؤلفه "أبقاه الله تعالى": فرغت منه في شهر جمادى الأولى، سنة 852 اثنين وخمسين وثمانمائة بالقاهرة، سوى ما ألحقته بعد ذلك، وسوى الفصل الذي زدته من "التهذيب". وهم من ذكرهم الذهبي في "الميزان"، وحذفتهم في "اللسان"، ليكون هذا المختصر مستوعباً لجميع الأسماء التي في "الميزان". والله المستعان اهـ).

ثم لم يذكر ابن حجر في الفصل الذي زاده: اسم الإمام رضي الله عنه، مع كونه من رجال التهذيب. فلو كانت ترجمة الإمام في "الميزان"، لذكره ابن حجر في هذا الفصل، كما قد صرح به.

ومن التصانيف المطبوعة للذهبي:

(1) تجريد أسماء الصحابة، في تلخيص أسد الغابة.

(2) تذكرة الحفاظ.

(3) دول الإسلام. وهذه الثلاثة طبعت بحيدرآباد الدكن بالهند.

(4) رسالة في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، طبعت بمصر في مجموعة.

(5) كتاب العلو للعلي الغفار، طبع بالهند وبمصر أيضاً.

(6) المشتبه في أسماء الرجال. ويسمى أيضاً: مشتبه النسبة. طبع بليدن.

(7) ميزان الاعتدال.

ثانياً: الحافظ مغلطائي الحنفي.

شرح الحافظ مغلطائي الحنفي قطعة من "سنن ابن ماجه"، في خمس مجلدات. وهو أول شارح لهذا الكتاب.

نسبه ونشأته:

وهو الإمام الحافظ "علاء الدين مغلطائي" بن قليج الحنفي.

قال السيوطي في "ذيله على تذكرة الحفاظ[1]": (مغلطائي بن قليج بن عبد الله الحنفي الإمام الحافظ، علاء الدين ولد سنة 689 تسع وثمانين وستمائة. سمع من الدبوسي والختني وخلائق، وولي

[1] - ص365 و 366 طبع مصر.

تدريس الحديث بالظاهرية بعد ابن سيد الناس وغيرها، وله مآخذ على المحدثين وأهل اللغة. قال العراقي: "كان عارفاً بالأنساب معرفة جيدة. وأما غيرها من متعلقات الحديث فله خبرة متوسطة". وتصانيفه أكثر من مائة.

منها: شرح البخاري، وشرح ابن ماجه و لم يكمل. وقد شرعت في

الصفحة ((188))

إتمامه. وشرح أبي داود و لم يتم، وجمع أوهام التهذيب، وأوهام الأطراف، وذيل على التهذيب، وذيل على المؤتلف والمختلف لابن نقطة، والزهر الباسم في سيرة أبي القاسم، ورتب المبهمات على الأبواب، ورتب بيان الوهم والإيهام لابن القطان، وخرّج زوائد ابن حبان على الصحيحين.

وفاته:

مات في رابع عشري، شعبان سنة 762 اثنتين وستين وسبعمائة اهـــ).

ووصفه المحدث ابن فهد في "ذيله على تذكرة الحفاظ": (بالإمام العلامة الحافظ المحدث المشهور اهـــ). وقال السيوطي في "حسن المحاضرة، في ترجمة مغلطائي: (كان حافظاً عارفاً بفنون الحديث، علامة في الأنساب اهـــ. وذكر أيضاً في "ذيله"، في ترجمة الحسيني[1]: (سئل الحافظ أبو الفضل العراقي عن أربعة تعاصروا، أيهم أحفظ؟ مغلطائي وابن كثير وابن رافع والحسيني.

فأجاب، ومن خطه نقلت: أن أوسعم اطلاعاً، وأعلمهم بالأنساب: "مغلطائي" على أغلاط تقع منه في تصانيفه، ولعله من سوء[2] الفهم.

وأحفظهم للمتون والتواريخ: ابن كثير.

وأقعدهم لطلب الحديث، وأعلمهم بالمؤتلف والمختلف: ابن رافع.

وأعرفهم بالشيوخ المعاصرين، وبالتخريج الحسيني. وهو أدونهم في الحفظ اهـــ).

الصفحة ((189))

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه "تهذيب التهذيب":

(وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر، بالكتاب الذي جمع الإمام العلامة: علاء الدين مغلطائي، على "تهذيب الكمال" اهـــ. ثم قال: فلو لم يكن في هذا المختصر إلا الجمع "بين هذين الكتابين الكبيرين" في حجم لطيف، لكان معنى مقصوداً اهـــ).

وقال الشوكاني في "البدر الطالع":

(مغلطائي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي الحافظ "علاء الدين" صاحب التصانيف. ولد بعد سنة 690 تسعين وستمائة. وقيل: (689). وسمع من أحمد بن علي بن دقيق العيد، أخي الشيخ

[1] - ص305.

[2] - وما رماه العراقي "الإمام مغلطائي": من سوء الفهم، فحاشا وكلا. بل هو والله العديم النظير، المطلع التحرير، وقل من ينجو من الخطأ اليسير. فلا ملام عليه في ذلك عند المصنف الناقد البصير.

تقي الدين ولد بوسي وغيرهما وأكثر جداً من القراءة بنفسه والسماع، وكتب الطباق، ولازم الجلال القزويني، ودرس بالقاهرة في الحديث، وصنف التصانيف اهـــ).

قال الشوكاني: (وله ذيل على تهذيب الكمال، يكون قدر الأصل، واختصره مقتصراً على الاعتراضات على المزي، في نحو مجلدين، ثم في مجلد لطيف اهـــ).

بحث رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس.

جاء في شرح ابن ماجه لمغلطائي، وهو محفوظ في خزانة مكتبة "تونك" بالهند، قال فيه، في بحث رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس منه ما نصه:

الصفحة ((190))

(واستدل لأبي حنيفة بحديث لا بأس بسنده، ذكره البيهقي في "الخلافيات"، من حديث محمد بن غالب، ثنا أحمد بن محمد البراني ثنا عبد الله بن عون الخزار، ثنا مالك، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، ثم لا يعود. انتهى) ولما لم ير الحاكم ما يدفعه به، قال: هذا باطل. فقد روينا بالأسانيد الصحاح عن مالك، خلاف هذا.

وفي "المعرفة" للبيهقي: ما يشده بسند صحيح وهو (قوله ثنا الحاكم أنبأ أبو بكر بن مكرم، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا أبو بكر بن عياش، عن حصين، عن مجاهد. قال: ما رأيت ابن عمر يرفع يديه، إلا في أول ما يفتتح الصلاة) قال الطحاوي: فحديث الرافع منسوخ على هذا اهـــ[1].

الصفحة ((191))

ثالثا: الحافظ ابن رجب الحنبلي.

شرح الحافظ ابن رجب الحنبلي ابن ماجه، وذكر هذا الشرح الشيخ أبو الحسن السندي في "تعليقه"، حيث قال في شرح الحديث "من ترك الكذب وهو باطل":

(يحتمل أنه على ظاهره، وجملة "وهو باطل" حال من الكذب، وهو الذي ذكره ابن رجب في شرح الكتاب اهـــ).

---

[1] - قال خاتمة الحفاظ محدث القرن المنصرم الملا محمد عابد السندي في "المواهب اللطيفة، في الحرم المكي على مسند الإمام أبي حنيفة من رواية الحصكفي"، وهو من محفوظات خزانة الآصفية بحيدرآباد الدكن بالهند، وتوجد منه نسخة بخط المصنف في مكتبة "بيرجهندو" بحيدر آباد السند بباكستان الغربية: (قلت وقد ورد في معنى حديث ابن مسعود أيضاً، ما أخرجه البيهقي في "خلافياته" من حديث (مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح في الصلاة، ثم لا يعود) قال الحاكم والبيهقي: حديث ابن عمر هذا باطل موضوع، لا يجوز أن يذكر إلا على سبيل التعجب. أو القدح فيه. فقد روينا بالأسانيد الزاهرة عن مالك. خلاف هذا انتهى.

قلت: تضعيف الحديث لا يثبت بمجرد الحكم. وإنما يثبت ببيان وجوه الطعن. وحديث ابن عمر الذي رواه البيهقي في "حلافياته"، رجاله رجال الصحيح. فما رأى له من ضعف بعد ذلك. اللهم. إلا أن يكون الراوي عن مالك مطعوناً لكن الأصل العدم. فهذا الحديث عندي صحيح لا محالة، وغاية ما يقال فيه: إن ابن عمر رأى النبي صلى الله عليه وسلم حينما يرفع، فأخبر عن تلك الحالة. وأحياناً لا يرفع وأخبر عن تلك الحالة. وليس في كل من حديثه ما يفيد الدوام والاستمرار على شيء معين منهما. ولفظة "كان" لا تفيد الدوام إلا على سبيل الغالب. فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقف عند الصخرات السود بعرفة، ولم يحج بعد الهجرة إلا حجة الوداع، فلا سبيل إلى تضعيفه فضلاً عن وضعه. والله أعلم اهـ).

نسبه: وهو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، واسمه: عبد الرحمن بن الحسن بن محمد بن أبي البركات مسعود، البغدادي الدمشقي الحنبلي، الشيخ المحدث الحافظ: زين الدين.

مولده ونشأته: ولد ببغداد في ربيع الأول سنة 706 ست وسبعمائة. وقدم دمشق مع والده، فسمع معه من محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخباز، وإبراهيم بن داود العطار، وغيرهما. وبصر: من أبي الفتح الميدومي، وأبي الحرم القلانسي، وغيرهما.

وأكثر من المسموع وأكثر الاشتغال حتى مهر وصنف شرح الترمذي، وقطعة من البخاري، وذيل على الطبقات للحنابلة. واللطائف في وظائف الأيام بطريق الوعظ، وفيه فوائد. والقواعد الفقهية، أجاد فيه. وقرأ القرآن بالروايات، وأكثر من الشيوخ، وخرّج لنفسه مشيخة مفيدة.

وفاته: ومات في رجب سنة 795 خمس وتسعين وسبعمائة. ويقال: إنه جاء إلى شخص حفار، فقال له: احفر لي هنا لحداً صالحاً، وأشار إلى بقعة. قال الحفار، فحفرت له، فنزل فيه فأعجبه، واضطجع وقال: هذا جيّد، فمات بعد أيام، فدفن فيه. كذا في "الدرر الكامنة" لابن حجر

الصفحة ((192))

العسقلاني، وابن رجب.

سمى "شرحه" على البخاري: "بفتح الباري في شرح البخاري". ذكر ابن قاضي شهبه، كذا وجد على هامش الدرر بخط السخاوي.

والذي طبع من تصانيفه:

(1) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم. طبع بالهند وبمصر.

(2) رسالة الخشوع في الصلاة.

(3) كشف الكربة، في وصف أهل الغربة.

(4) لطائف المعارف، فيما لموسم العام من الوظائف. وهذه الثلاثة طبعت بمصر.

(5) شرح حديث ما ذئبان جائعان. طبع مع الكتاب "قيام الليل" بالهند. وطبع على هامش جامع بيان العلم لابن عبد البر، في أثناء شرح هذا الحديث.

(6) فضل علم السلف، على الخلف. طبع بمصر.

رابعاً: الحافظ بن الملقن.

شرح الحافظ ابن الملقن "زوائد ابن ماجه". قال في كشف الظنون:

(وشرح الشيخ سراج الدين، عمر بن علي بن الملقن، الشافعي المتوفى سنة 804 أربع وثمانمائة: زوائده على الخمسة "أعني: الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي" في ثمان مجلدات. سماه: "ما تمس إليه الحاجة، على سنن ابن ماجه".

والحق. في خطبته بيان من وافقه، من باقي الأئمة الستة. مع ضبط

الصفحة ((193))

المشكل من الأسماء والكنى. وما يحتاج إليه من الغرائب، مما لم يوافق الباقين.

ابتدأه في ذي القعدة، سنة 800 ثمانمائة، وفرغ في شوال من السنة التي تليها اهـ).

نسبه: وهو عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله السراج، الأنصاري الأندلسي، التكروري الأصل، المصري الشافعي، المعروف بابن الملقن.

مولده ونشأته: قال الشوكاني في "البدر الطالع": (ولد في ربيع الأول، سنة 723 ثلاث وعشرين وسبعمائة بالقاهرة. وكان أصل أبيه من الأندلس فتحول منها إلى التكرور ثم قدم القاهرة، ثم مات بعد أن ولد له صاحب الترجمة بسنة، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان يلقن القرآن فنسب إليه. وكان يغضب من ذلك، و لم يكتبه بخطه. إنما كان يكتب "ابن الخوري". وبها اشتهر في بعض البلاد كاليمن.

ونشأ في كفالة زوج أمه ووصيه. وتفقه بالتقي السبكي، والعز بن جماعة وغيرهما.

وأخذ في العربية من أبي حيان، والجمال بن هشام، وغيرهما.

وفي القراءات عن البرهان الرشيدي.

قال البرهان الحلبي: إنه اشتغل في كل فن حتى قرأ في كل مذهب كتاباً. وسمع عن الحفاظ كابن سيد الناس، والقطب الحلبي، وغيرهما. وأجاز له جماعة كالمزي، ورحل إلى الشام، وبيت المقدس. وله مصنفات كثيرة، منها:

الصفحة ((194))

تخريج أحاديث الرافعي. سبع مجلدات. ومختصر الخلاصة في مجلد.

ومختصره للمنتقى في جزء.

وتخريج أحاديث الوسيط الغزالي. المسمى: بتذكرة الأحبار، بما في الوسيط من الأخبار. في مجلد.

وتخريج أحاديث المهذب، المسمى: بالمحرر المذهب في تخريج أحاديث المهذب. في مجلدين.

وتخريج أحاديث المنهاج الأصلي في جزء.

وتخريج أحاديث مختصر المنتهى لابن الحاجب، في جزء.

وشرح العمدة، المسمى: بالأعلام. في ثلاث مجلدات. وأسماء رجالها في مجلد.

وقطعة من شرح المنتقى في الأحكام، للمجد ابن تيمية. ولكنه قال (صاحب الترجمة) في تخريج أحاديث الرافعي: إنه إنما كتب شيئاً من ذلك، على هوامش نسخته، كالتخريج لأحاديث المنتقى. ثم رغب من يأتي بعده في شرح هذا الكتاب. حسبما نقلته من كلامه، في أوائل شرحي للمنتقى.

ومن مصنفاته، طبقات الفقهاء الشافعية. وطبقات المحدثين. وفي الفقه، شرح المنهاج ست مجلدات. وآخر صغير. في مجلدين. ولغاته. في مجلد. والتحفة في الحديث على أبوابه، كذلك. والبلغة

على أبوابه. في جزء. والاعتراضات عليه، في مجلد. وشرح التنبيه. في أربع مجلدات. وآخر لطيف. سماه: هادي النبيه، إلى تدريس التنبيه. والخلاصة على أبوابه، في الحديث. في مجلد. وأمنية النبيه، فيما يرد على النووي في

الصفحة ((195))

التصحيح والتنبيه. في مجلد. ولخصه في جزء. وشرح الحاوي الصغير. في مجلدين ضخمين. وآخر في مجلد. وشرح التبريزي. في مجلد.

وشرع في كتاب، جمع فيه بين كتب الفقه المعتمدة في عصره للشافعية. ونبه على ما أهملوه. وسماه: جمع الجوامع.

وله في علم الحديث: المقنع. في مجلد. قال ابن حجر: إن صاحب الترجمة، شرح المنهاج عدة شروح، أكبرها: في ثمانية مجلدات. وأصغرها: في مجلد. والتنبيه كذلك. والبخاري: في عشرين مجلداً. وشرح زوائد مسلم على البخاري: في أربعة أجزاء. وزوائد أبي داود على الصحيحين: في مجلدين. وزوائد الترمذي على الثلاثة كتب منه قطعة. وزوائد النسائي على الأربعة. كتب منه جزءاً. وزوائد ابن ماجة على الخمسة. كتب في ثلاث مجلدات. وإكمال تهذيب الكمال. قال ابن حجر: إنه لم يقف عليه.

وقال السخاوي: إنه وقف منه على مجلد. وله مصنفات غير هذه، كشرح ألفية ابن مالك. وشرح المنهاج الأصلي. شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب.

وقد رزق الإكثار من التصنيف. وانتفع الناس بغالب ذلك. ولكنه قال الحافظ ابن حجر: إنه كان يكتب في كل فن، سواء أتقنه أو لم يتقنه. قال: ولم يكن في الحديث بالمتقن. ولا له ذوق أهل الفن. وقال: إن الذين قرؤوا عليه قالوا: إنه لم يكن ماهراً في الفتوى، ولا في التدريس. وإنما كانت تقرأ عليه مصنفاته في الغالب، فيقرر ما فيها.

وقال ابن حجر: كان لا يستحضر شيئاً، ولا يحقق حلماً. وغالب تصانيفه: كالسرقة من كتب الناس.

الصفحة ((196))

وفي هذا الكلام، من التحامل ما لا يخفى على منصف. فكتبه شاهدة بخلاف ذلك، منادية بأنه من الأئمة في جميع العلوم. وقد اشتهر صيته، وطار ذكره، وسارت مؤلفاته في الدنيا.

وقد ترجمه جماعة من أقرانه الذين ماتوا قبله، كالعثماني "قاضي صفد". فإنه قال في "طبقات الفقهاء": إنه أحد مشائخ الإسلام، صاحب التصانيف التي ما فتح على غيره بمثلها في هذه الأوقات.

وقال البرهان الحلبي: كان فريد وقته في كثرة التصنيف. وعبارته فيها جلية جيدة. وغرائبه كثيرة.

وقال ابن حجر في أنبائه: إنه كان موسعاً عليه في الدنيا، مشهوراً بكثرة التصانيف. حتى كان يقال: إنها بلغت ثلاثمائة مجلدة، ما بين كبير وصغير. وعنده من الكتب: ما لا يدخل تحت الحصر.

منها: ما هو ملكه. ومنها: ما هو من أوقاف المدارس. ثم إنها احترقت مع أكثر مسوداتها، في آخر عمره، ففقد أكثرها. وتغير حاله بعدها. فحجبه ولده إلى أن مات.

قال ابن حجر: إن العراقي، والبلقيني، وصاحب الترجمة: كانوا أعجوبة ذلك العصر.

الأول: في معرفة الحديث وفنونه.

والثاني: في معرفة مذهب الشافعي.

والثالث: في كثرة التصانيف.

وكل واحد من الثلاثة: ولد قبل الآخر بسنة، ومات قبله بسنة.

فأولهم ابن الملقن. ثم البلقيني. ثم العراقي، ومات في ليلة الجمعة سادس

الصفحة ((197))

عشر ربيع الأول، سنة 804 أربع وثمانمائة. انتهى ما ذكره الشوكاني ملخصاً.

خامساً: الشيخ كمال الدين الدميري:

شرح الشيخ "كمال الدين الدميري": سنن ابن ماجه، في نحو خمس مجلدات. ومات قبل إتمامه.

وهو محمد بن موسى بن عيسى بن علي الكمال أبو البقاء، الدميري الأصل، القاهري الشافعي.

مولده ونشأته: قال الشوكاني في "البدر الطالع": (ولد في أوائل سنة 742 اثنتين وأربعين وسبعمائة تقريباً. كما كتب ذلك بخطه.

ونشأ بالقاهرة فتكسب بالخياطة. ثم أقبل على العلم فقرأ على التقي السبكي، وأبي الفضل النويري، والجمال الأسنوي، وابن الملقن، والبلقيني.

وأخذ الأدب عن القيراطي. والعربية وغيرها من البهاء بن عقيل.

وسمع من جماعة. وبرع في التفسير، والحديث، والفقه، وأصوله، والعربية، والأدب، وغير ذلك.

وتصدى للإقراء والإفتاء. وصنف مصنفات جيدة.

منها: شرح "سنن ابن ماجه" في نحو خمس مجلدات. سماه: "الديباجة". مات قبل تبييضه.

وشرح "المنهاج" في أربع مجلدات. سماه "النجم الوهاج". لخصه من شرح السبكي، والأسنوي، وغيرهما. وزاد على ذلك زوائد نفيسة.

ونظم في الفقه: أرجوزة مفيدة. وله تذكرة حسنة.

ومن مصنفاته: حياة الحيوان. الكتاب المشهور الكثير الفوائد، مع كثرة ما فيه من المناكير.

الصفحة ((198))

واختصر شرح الصفدي للأمية العجم.

وأفتى بمكة، ودرس بها في أيام مجاورته.

قال ابن حجر: اشتهر عنه كرامات، وإخبار بأمور مغيبات بسندها إلى المنامات تارة، وإلى بعض الشيوخ أخرى.

وغالب الناس يعتقد: أنه يقصد بذلك الستر.

وفاته: ومات في ثالث جمادى الأولى، سنة 808 ثمان وثمانمائة.

ومن نظمه،

بمكـــارم الأخـــلاق كـــن متخلقـــاً ليفـــوح نـــد ثنائـــك العطـــر الشـــذي

واصدق صـــديقك إن صـــدقت صـــداقة وادفـــع عـــدوك بـــالتي فـــإذا الـــذي

اهـــ).

سادساً: الحافظ الشهاب البوصيري:

قال المحدث أبو الحسن السندي في مقدمة "تعليقه":

(المشهور: أن ما انفرد به (أي ابن ماجه) يكون ضعيفاً، وليس بكلي. لكن الغالب كذلك. ولقد ألف الحافظ الحجة، العلامة: أحمد بن أبي بكر البوصيري "رحمه الله تعالى" في زوائده: تأليفاً نبه على غالبها. وأنا إن شاء الله تعالى، أنقل غالب ما يحتاج إليه في هذا التعليق اهـــ).

والبوصيري ذكره السيوطي في "ذيله"، على "تذكرة الحفاظ"[1] فقال:

الصفحة ((199))

نسبه ومولده: (الشهاب البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم "مكبر" بن قائماز بن عثمان بن عمر، الكناني المحدث، شهاب الدين.

ولد في المحرم، سنة 762 اثنتين وستين وسبعمائة.

وسمع الكثير: من البرهان التنوخي، والبلقيني، والعراقي، والهيثمي، والطبقة.

وحدث وخرّج، وألف تصانيف حسنة منها: زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة.

وزوائد سنن البيهقي الكبرى على الستة.

وزوائد المسانيد العشرة على الكتب الستة. وهي مسند الطيالسي، ومسدد، والحميدي، والعدني، وابن راهويه، وابن جميع[2]، وابن شيبة، وعبد بن حميد، وابن أبي أسامة، وأبي يعلى.

ولم يزل مكبّاً على كتب الحديث وتخريجه، إلى أن مات في المحرم، سنة 840 أربعين وثمانمائة "رحمه الله تعالى" اهـــ).

وله ترجمة مبسوطة في "الضوء اللامع"[3] للسخاوي.

---

[1] - ص329 و 380.

[2] - كذا في المطبوعة والصحيح ابن منيع كما في الضوء اللامع.

[3] - ج1 ص251 و 252.

قال السخاوي:

(ومما جمعه: "زوائد ابن ماجه على باقي الكتب الخمسة" مع الكلام على أسانيدها. "وزوائد السنن الكبرى للبيهقي على الستة". في مجلدين أو ثلاثة. و "زوائد مسانيد": الطيالسي، وأحمد، ومسدد، والحميدي، والعدني، والبزار، وابن منيع، وابن أبي شيبة، وعبد، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى. مع الموجود من مسند ابن راهويه على الستة أيضاً. في

الصفحة ((200))

تصنيفين، أحدهما يذكر أسانيدهم. والآخر بدونهما. مع الكلام عليها.

والتقط من هذه الزوائد، ومن مسند الفردوس: كتاباً، جعله ذيلاً على الترغيب للمنذري. سماه "تحفة الحبيب للحبيب، بالزوائد في الترغيب والترهيب". ومات قبل أن يهذبه ويبيّضه، فبيّضه من مسودته: ولده، على خلل كثير فيه. فإنه ذكر في خطبته: أنه يقتفي أثر الأصل في اصطلاحه وسرده. و لم يوف بذلك. بل أكثر من إيراد الموضوعات وشبهها، بدون بيان. وعمل جزءاً في "خصال تعمل قبل الفوت، فيمن يجري عليه الموت"، وآخر في أحاديث الحجامة، إلى غير ذلك. وحدث باليسير. وسمع منه الفضلاء، كابن فهد. اهـــ).

سابعاً: الحافظ سبط ابن العجمي.

كتب الحافظ "سبط ابن العجمي" تعليقاً لطيفاً، على سنن ابن ماجة.

نسبه: وهو إبراهيم بن محمد بن خليل، الطرابلسي الأصل، الشامي المولد والدار، الشافعي.

مولده ونشأته: ولد في ثاني عشر رجب سنة، 753 ثلاث وخمسين وسبعمائة "بالْجَلُّوم" بفتح الجيم وتشديد اللام المضمومة. ومات أبوه وهو صغير. فكفلته أمه. وانتقلت به إلى دمشق، فحفظ بها بعض القرآن. ثم رجعت به إلى حلب، فنشأ بها. وأدخلته مكتب الأيتام، فأكمل به حفظه. وصلى به على العادة في التراويح في رمضان. وتلا تجويداً على الحسن السائس المصري، وعلى ابن أبي الرضى، والحراني.

الصفحة ((201))

وقرأ في الفقه: على ابن العجمي، وجماعة. كالبلقيني، وابن الملقن.

واللغة: على مجد الدين صاحب القاموس.

وفي الحديث: على الزين العراقي، والبلقيني، وابن الملقن أيضاً. وجماعة كثيرة.

وارتحل إلى مصر مرتين، لقى بها جماعة من أعيان العلماء. وإلى دمشق، وإسكندرية، وبيت المقدس، وغزة، والرملة، ونابلس، وحماة، وحمص، وطرابلس، وبعلبك.

وروي عنه أنه قال: مشائخي في الحديث: نحو المائتين. ومن رويت عنه شيئاً من الشعر دون الحديث: بضع وثلاثون. وفي العلوم غير الحديث: نحو الثلاثين.

وقد جمع الكل "ابن فهد" في مجلد ضخم. وكذلك الحافظ ابن حجر.

واستقر بحلب. ولما هجمها، تيمور لنك، طلع بكتبه إلى القلعة. فلما دخل البلد وسلبوا الناس، كان فيمن سلب، حتى لم يبق عليه شيء. ثم أسروه وبقي معهم، إلى أن رحلوا إلى دمشق، فأطلق ورجع إلى بلده، فلم يجد أحداً من أهله وأولاده. قال: فبقيت قليلاً، ثم توجهت إلى القرى التي حول حلب، مع جماعة، فلم أزل هنالك إلى أن رجع الطغاة جهة بلادهم، فدخلت بيتي فعادت إلي أمتي "نرجس". ولقيت زوجتي وأولادي منها. وصعدت حينئذ القلعة، فوجدت أكثر كتبي فأخذتها ورجعت. وقد اجتهد المترجم له في الحديث، اجتهاداً كبيراً. وسمع العالي والنازل. وقرأ البخاري أكثر من ستين مرة. ومسلماً نحو العشرين. واشتغل بالتصنيف، فكتب تعليقاً لطيفاً على "سنن ابن ماجه". وشرحاً مختصراً على البخاري، سماه:

الصفحة ((202))

"التلقيح لفهم قارئ الصحيح". وهو في أربعة مجلدات. والمقتفى في ضبط ألفاظ الشفا. في مجلد. ونور النبراس، على سيرة ابن سيد الناس. في مجلدين. والتيسير على ألفية العراقي. وشرحها مع زيادة أبيات في الأصل، غير مستغن عنها. ونهاية السؤول، في رواة الستة الأصول. في مجلد ضخم. والكشف الحثيث، عمن رمي بوضع الحديث. في مجلد لطيف. والتبيين، في أسماء المدلسين في كراستين. وتذكرة الطالب المعلم، فيمن يقال إنه مخضرم. كذلك. والاعتباط، فيمن رمي بالاختلاط.

قال السخاوي: وكان إماماً علامة، حافظاً خبيراً، ديناً ورعاً متواضعاً، وافر العقل، حسن الأخلاق، متخلقاً بجميل الصفات، جميل العشرة، محبّاً للحديث وأهله، كثير النصح والمحبة لأصحابه، ساكناً منجمعاً على الناس، متعففاً عن التردد إلى بني الدنيا، قانعاً باليسير، طارحاً للتكلف رأساً في العبادة والزهد والورع، مديم الصيام والقيام، سهلاً في التحدث، كثير الإنصاف والبشر لمن يقصده للأخذ عنه، خصوصاً الغرباء. مواظباً على الاشتغال والأشغال، والإقبال على القراءة بنفسه، حافظاً لكتاب الله، كثير التلاوة له، صبوراً على الأسماع. ربما أسمع اليوم الكامل من غير ملل ولا ضجر.

وقد حدث بالكثير، وأخذ عنه الأئمة طبقة بعد طبقة. وألحق الأصاغر بالأكابر، وصار شيخ الحديث بالبلاد الحلبية بلا مدافع.

وممن أخذ عنه من الأكابر: ابن خطيب الناصرية. والحافظ بن حجر، وامتحنه فأدخل عليه شيخاً في حديث مسل، رام بذلك اختباره هل يفطن أم لا؟ فتنبه البرهان لذلك، وقال لبعض خواصه: إن هذا

الصفحة ((203))

الرجل "يعني ابن حجر" لم يلقني إلا وقد صرت نصف رجل. إشارة إلى أنه قد كان عرض له قبل ذلك: الفالج، وأنسي كل شيء حتى الفاتحة. ثم عوفي وصار يتراجع إليه حفظه كالطفل، شيئاً فشيئاً.

وفاته: و لم يزل على جلالته وعلو مكانه، حتى مات مطعوناً في يوم الإثنين، سادس عشر شوال سنة 841 إحدى وأربعين وثمانمائة. وهو يتلو. و لم يغب له عقل. ودفن بالجبيل عند أقاربه. انتهى ملخصاً من (البدر الطالع).

ثامناً: الحافظ السيوطي:

شرح الحافظ السيوطي "سنن ابن ماجه"، أوله: الحمد لله ذي الجلال والإكرام.

نسبه:

وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن خليل بن نصر بن الخضر بن الهمام، "أبو الفضل" جلال الدين. السيوطي الأصل. القاهري الشافعي، الإمام العلامة، الحبر البحر، أعجوبة الدهر، صاحب المؤلفات الحافلة الجامعة، التي تزيد على خمسمائة مصنف.

مولده ونشأته:

قال في "البدر الطالع": (ولد في أول ليلة مستهل رجب، سنة 849 تسع وأربعين وثمانمائة.

الصفحة ((204))

ونشأ يتيماً: فحفظ القرآن، والعمدة، والمنهاج الفرعي، وبعض الأصلي. وألفية النحو.

وأخذ عن الشمس: محمد بن موسى الحنفي في النحو. وعن العلم: البلقيني. والشرف: المناوي. والشمني، والكافياجي، في فنون عديدة، وجماعة كثيرة، كالبقاعي.

وسمع الحديث من جماعة وسافر إلى الفيوم، ودمياط، والمحلة، وغيرها.

وأجاز له أكابر علماء عصره، من سائر الأمصار. وبرز في جميع الفنون، وفاق الأقران.

واشتهر ذكره. وبعد صيته.

وصنف التصانيف المفيدة، كالجامعين في الحديث.

والدر المنثور في التفسير.

والإتقان في علوم القرآن.

وتصانيفه في كل فن من الفنون مقبولة. قد سارت في الأقطار مسير النهار اهـــ).

وقد ذكر السيوطي لنفسه: ترجمة طويلة، في كتابه "حسن المحاضرة، في أخبار مصر والقاهرة".

وفاته:

وأرّخ الشوكاني وفاته (بعد أذان الفجر، المسفر صباحه عن يوم الجمعة، تاسع عشر جمادى الأولى، سنة 911 إحدى عشرة وتسعمائة).

الصفحة ((205))

وقد رفع الله له من الذكر الحسن، والثناء الجميل، ما لم يكن لأحد من معاصريه، والعاقبة للمتقين.

وقد طبع من تصانيفه:

(1) الإتقان، في علوم القرآن.

(2) إتمام الدراية، لقراء النقاية.

(3) الأخبار المروية، في سبب وضع العربية.

(4) الأرج، في الفرج.

(5) إسعاف المبطأ، في رجال الموطأ.

(6) الأشباه والنظائر النحوية.

(7) الأشباه والنظائر في الفروع.

(8) الاقتراح في علم أصول النحو.

(9) الإكليل، في استنباط التنزيل.

(10) ألفية السيوطي في المصطلح.

(11) أنباء الأذكياء، لحياة الأنبياء.

(12) الإيضاح، في علم النكاح.

(13) البدور السافرة، في أحوال الآخرة.

(14) بشرى الكئيب، بلقاء الحبيب.

(15) بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة.

(16) البهجة المرضية، في شرح الألفية.

(17) تاريخ الخلفاء.

الصفحة ((206))

(18) تبييض الصحيفة، في مناقب الإمام أبي حنيفة.

(19) التثبيت، عند التبييت.

(20) تحفة المجالس، ونزهة المجالس.

(21) تدريب الراوي، في شرح تقريب النواوي.

(22) ترجمان القرآن، في تفسير المسند.

(23) تزيين الممالك، بمناقب الإمام مالك.

(24) التعظيم والمنة، في أن أبوي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنة.

(25) التعقبات، على الموضوعات.

(26) تفسير الجلالين.

(27) تنزيه الأنبياء، عن تشبيه الأغبياء.

(28) تنوير الحلك، في إمكان رؤية الجن والملك.

(29) الجامع الصغير، في حديث البشير النذير.

(30) جمع الجوامع في النحو.

(31) الحرز المنيع، في أحكام الصلاة على الحبيب الشفيع.

(32) حسن المحاضرة، في أخبار مصر والقاهرة.

(33) الخصائص الكبرى.

(34) الدرجات المنيفة، في الآباء الشريفة.

(35) الدر المنثور، في التفسير بالمأثور.

(36) الدر النثير، في تلخيص نهاية ابن الأثير.

(37) الدر الحسان، في البعث ونعيم الجنان.

(38) الدرر المنتثرة، في الأحاديث المنتشرة.

(39) ذيل اللآلئ المصنوعة.

الصفحة ((207))

(40) الرد على من أخلد إلى الأرض، وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض.

(41) رشف الزلال، من السحر الحلال.

(42) زهر الربى، على المجتبى.

(43) السبل الجلية، في الآباء العلية.

(44) سهام الإصابة، في الدعوات المستجابة.

(45) شرح السيوطي على بديعيته. المسماة: بنظم البديع، في مدح خير الشفيع.

(46) شرح شواهد مغني اللبيب.

(47) شرح الصدور، في أحوال الموتى والقبور.

(48) شرح الأرجوزة. المسماة: بعقود الجمان، في علم المعاني والبيان.

(49) الشرف المحتم، فيما مَنَّ الله به على وليه سيدي أحمد الرفاعي، من تقبيل يد النبي صلى الله عليه وسلم .

(50) الشماريخ، في علم التاريخ.

(51) طبقات الحفاظ.

(52) طبقات المفسرين.

(53) علم الخط.

(54) فتح الجليل، للعبد الذليل.

(55) الزبدة. وهي ألفية في النحو.

(56) فضل الأغواث.

(57) قوت المغتذي، على جامع الترمذي.

(58) اللآلئ المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة.

الصفحة ((208))

(59) لباب النقول، في أسباب النزول.

(60) لب اللباب، في تحرير الأنساب.

(61) متشابه القرآن.

(62) المتوكلي.

(63) المزهر في علم اللغة.

(64) مسالك الحنفا، في والدي المصطفى.

(65) مسند عمر بن عبد العزيز.

(66) مشتهى العقول، في منتهى النقول.

(67) المعاني الدقيقة، في إدراك الحقيقة.

(68) مفحمات الأقران، في مبهمات القرآن.

(69) المقامة السندسية، في النسبة الشريفة المصطفوية.

(70) مقامات السيوطي.

(71) مناهل الصفا، في تخريج أحاديث الشفا.

(72) نشر العلمين المنيفين، في إحياء الأبوين.

(73) نور اللمعة، في خصائص الجمعة.

(74) همع الهوامع، شرح جمع الجوامع.

(75) الوديك، في فضل الديك.

وطبعت بالهند: مجموعة فيها ثلاثون رسالة، للجلال السيوطي ومجموعة أخرى، فيها تسع رسائل له أيضاً.

الصفحة ((209))

تاسعاً: المحدث الكبير العلامة، أبو الحسن السندي:

شرح المحدث الكبير العلامة، أبو الحسن السندي: "سنن ابن ماجه". وهو شرح لطيف بالقول. وطبع بمصر مراراً.

قال في مقدمة شرحه: (وتعليقنا هذا "إن شاء الله" يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارئ والمدرس، من ضبط اللفظ. وأيضاً الغريب والإعراب. رزقنا الله تعالى ختمة خير قبل حلول الأجل، ثم يرزقنا حسن الإتمام بفضله. آمين يا رب العالمين اهـــ).

نسبه:

وهو أبو الحسن نور الدين، محمد بن عبد الهادي، السندي الحنفي، نزيل المدينة المنورة، المتوفى سنة 1138 ثمان وثلاثين ومائة بعد الألف.

مولده ونشأته:

قال المرادي في "سلك[1] الدرر". (محمد السندي، بن عبد الهادي، السندي الأصل والمولد، الحنفي. نزيل المدينة المنورة، الشيخ الإمام العامل العلامة، المحقق المدقق، النحرير الفهامة، أبو الحسن نور الدين.

ولد بتتة، قرية من بلاد السند، ونشأ بها، ثم ارتحل إلى تستر، وأخذ بها عن جملة من الشيوخ. ثم رحل إلى المدينة المنورة وتوطنها، وأخذ بها عن جملة من الشيوخ، كالسيد البرزنجي، والملا إبراهيم الكوراني، وغيرهما. ودرس بالحرم الشريف النبوي.

الصفحة ((210))

واشتهر بالفضل والذكاء والصلاح، وألف مؤلفات نافعة، منها الحواشي الستة، على الكتب الستة. إلا أن حاشيته على الترمذي ما تمت.

وحاشية نفيسة على مسند الإمام أحمد.

وحاشية على فتح القدير، وصل بها إلى باب النكاح.

وحاشية البيضاوي.

وحاشية علي الزهراوين، للملا علي القارئ.

وحاشية على شرح جمع الجوامع الأصولي، لابن قاسم المسماة: بالآيات البينات.

وشرح على الأذكار للنووي.

وغير ذلك من المؤلفات، التي سارت بها الركبان.

وكان شيخاً جليلاً ماهراً، محققاً بالحديث والتفسير، والفقه والأصول، والمعاني والعربية، وغيره.

وكان عالماً عاملاً، ورعاً زاهداً.

وفاته:

[1] - ج4 ص66.

كانت وفاته بالمدينة المنورة، ثاني عشر شوال، سنة ثمان وثلاثين ومائة وألف. وكان له مشهد عظيم، حضره الجم الغفير من الناس حتى النساء. وغلقت الدكاكين، وحمل الولاة نعشه إلى المسجد الشريف النبوي. وصلي عليه به، ودفن بالبقيع, وكثر البكاء والأسف عليه. "رحمه الله تعالى" اهـــ).

الصفحة ((211))

وقال الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الحنفي، في "عجائب الآثار في التراجم والأخبار"[1]: (ومات العلامة ذو الفنون، أبو الحسن بن عبد الهادي، السندي الأثري، شارح المسند والكتب الستة، وشارح الهداية، ولد بالسند وبها نشأ. وارتحل إلى الحرمين فسمع الحديث على البابلي وغيره من الواردين، وتوفي بالمدينة سنة 1136 ست وثلاثين ومائة وألف اهـــ).

وقال الشيخ محمد بن يحيى، المعروف بالمحسن التميمي، ثم البكري الترهتي، في "اليانع الجني، في أسانيد الشيخ عبد الغني"[2]: (وأبو الحسن الكبير، هو ابن عبد الهادي التَتَّوِي، نسبة إلى "تَتَّا" بمثناتين من فوق، وفتح الأولى وتشديد الثانية، وقصر الألف: بلدة على شاطئ نهر السند"، كان عالماً جليلاً، فقيهاً أصوليّاً، محدثاً، من أصحاب الوجوه في المذهب، له مؤلفات نافعة جدّاً، وهي أذياله على الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد، وفتح القدير لابن الهمام.

توفي سنة 1139 تسع وثلاثين ومائة وألف، "رحمه الله تعالى" اهـــ).

عاشراً: الشيخ عبد الغني المحدث الدهلوي:

قال السيد صديق حسن خان في "الحطة بذكر الصحاح الستة":

(وشرحه الشيخ الصالح التقي، عبد الغني بن الشيخ أبي سعيد المجددي الدهلوي، نزيل المدينة المنورة: على صاحبها الصلاة والتحية، حالاً.

الصفحة ((212))

وسماه: "إنجاح الحاجة". وهو شرح مختصر، طبع في الدهلي، على هوامش السنن المذكورة. أوله: الحمد لله نحمده ونستعينه الخ اهـــ).

نسبه:

والشيخ عبد الغني، ذكره صاحبه الشيخ المحسن التيمي في "اليانع الجني، في أسانيد الشيخ عبد الغني". وبسط في ترجمته، وذكر أسانيده للكتب الستة والموطأ.

وهو المحدث العمدة، والفقيه الزاهد القدوة، العلامة المحقق، والحبر الفهامة المدقق، طود العلم وبحره الزاخر، ذو الشرف والعلاء والمفاخر: الشيخ عبد الغني الدهلوي بن الشيخ أبي سعيد بن صفي

---

[1] - ج1 ص126 و 127 النسخة المطبوعة بهامش الكامل لابن الأثير بالمطبعة الأزهرية بمصر سنة 1301.

[2] - ص33 النسخة المطبوعة بهامش كشف الأستار بالهند.

القدر بن عزيز القدر بن محمد عيسى بن سيف الدين بن محمد معصوم بن الإمام الرباني: مجدد الألف الثاني أحمد العمري السهرندي "رضي الله عنه".

مولده ونشأته:

ولد "رحمه الله" في شهر شعبان، سنة 1235 خمس وثلاثين ومائتين بعد الألف، بدار الملك دهلي.

وورث المجد كابراً عن كابر، وتربى في ظل أهل الصلاح والدين، من الصوفية والفقهاء والمحدثين، فحفظ كتاب الله، ودرس السنة والفقه الحنفي.

قرأ على والده الشيخ أبي سعيد: الموطأ للإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني. ومشكاة المصابيح، على مخصوص الله ابن الشاه رفيع الدين

الصفحة ((213))

العمري الدهلوي. وأخذ عن الشيخ الأجل المحدث، أبي سليمان إسحاق بن بنت الشاه عبد العزيز الدهلوي وخاتمة الحفاظ الشيخ الأجل، محمد عابد الأنصاري السندي المدني.

قرأ بالمدينة بعض صحيح البخاري، وأجازة بباقيه. وكتب له الإجازة العامة برواية الكتب الستة وغيرها، من كتب الحديث ومصنفات الفنون في القديم والحديث، التي أورد أسانيدها في كتابه: "الحصر الشارد".

وأخذ الطريقة المجددية عن أبيه، واشتغل أولاً بدرس الحديث وروايته ببلدته، فانتفع به أناس من أهلها ومن الغرباء النازلين بها.

قال في "اليانع الجني": (وصنف بها ذيلاً نفيساً على "سنن ابن ماجه"، سماها: "إنجاح الحاجة"، أودعه أنموذجاً من عتيد علمه وطريف فقهه. فلا تسأل عن حسن موقعها وغزارة نفعها. وها هي بين ظهراني الناس، قد تداولوا أشتاتاً منها، ينتفعون برغائبها، وينتثلون من ركائزها اهـــ).

ثم لما وقعت الفتنة الهائلة في الهند، عام القرطاس، وتسلط العلوج على دهلي: توجه هو في رهطه تلقاء أرض الحجاز، فقدم مكة، ثم راح إلى المدينة ونزل بها. واشتغل بالحديث. وقد انتفع بعلمه في المدينة رجال.

وفاته:

وتوفي "رحمه الله" سادس المحرم، سنة 1295 خمس وتسعين ومائتين بعد الألف.

الصفحة ((214))

حادي عشر: المحدث فخر الحسن الكنكوهي:

علق المحدث فخر الحسن الكنكوهي: حاشية طويلة نفيسة، جمعها من "إنجاح الحاجة"، للشيخ عبد الغني المذكور. "ومصباح الزجاجة" للسيوطي، وأضاف إليها أشياء أخرى. وقد طبعت بهامش

الكتاب، وهذه الحاشية كما قال الشيخ فيض الحسن في مقدمة "التعليق المحمود": (شاعت طبعاً بعد طبع، وانتجعت منه الأنام كرعاً بعد كرع. تلقتها العلماء الفحول، بأيدي الاستفادة والقبول. اهــ).

والشيخ فخر الحسن، من تلامذة الشيخ العارف العلامة: محمد قاسم النانوتوي، والمحدث الصالح: رشيد أحمد الكنكوهي.

وله حاشية جيدة على "سنن أبي داود"، سماها: "التعليق المحمود، على سنن أبي داود". وقد طبعت بالهند.

والتعليقان كلاهما، يدلان على مشاركته الجيدة في علم الحديث وفنونه.

و لم أطلع على ترجمته، ولا تاريخ وفاته.

ثاني عشر: الشيخ محمد العلوي:

كتب الشيخ محمد العلوي حاشية، قد طبعت على هوامش الكتاب، بأصح المطابع بلكنؤ، سماها: "مفتاح الحاجة، بشرح سنن ابن ماجة". أوله: الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى الخ. وقال في خاتمته:

الصفحة ((215))

(وقد فرغ من تسويد هذا الشرح: العبد المحتقر، المفتقر إلى كرم ربه الغني الباري، محمد بن عبد الله، المعروف: بجيون بن نور الدين الفنجاني، غفر الله ذنوبهم... وذلك عاشر الجمادى الأولى، سنة 1312 اثنتي عشرة وثلاثمائة بعد الألف، من الهجرة. بعد صلاة الجمعة. وشرعه أيضاً بعد صلاة الجمعة في الجمادى الأولى، سنة 1309 تسع وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها ألوف من الصلاة وآلاف من التحية اهــ).

وأخذ صاحب "المفتاح" عن المحدث الشهير، حسين بن المحسن الأنصاري اليماني، وذكر سند الكتاب بطريقه، إلى ابن ماجه، في مقدمة مفتاح الحاجة.

وهو ممن ينتمي إلى مذهب أصحاب ظواهر الحديث، وينكر تقليد الأئمة في الفروع.

وفـــاته:

وأخبرني العلامة أبو الوفا الأفغاني، في رحلته إلى كراتشي: أن صاحب الترجمة (قد عاش في حيدرآباد الدكن، وعمر عمراً طويلاً حتى قرب ثمانين سنة أو جاوزها. ومات به في حدود، سنة ست وستين وثلاث مائة بعد الألف تقريباً، وله به أولاد وأحفاد.

كان يبيع الكتب، ويصنف دائماً جالساً في دكانه.

ومن تصانيفه، ترجمة مسند الإمام بالهندية، ولغات القرآن، واللغة العربية ترجمها بالهندية.

وله أشياء ومؤلفات، انفرد بها من بين الناس بغرابة، كتصنيفه في

الصفحة ((216))

تعلّم النبي صلى الله عليه وسلم الكتابة والقراءة. وأخرجه صلى الله عليه وسلم من كونه نبيّاً أميًّا.

وآخر ما شان تصانيفه: بجمع فضائل سيدنا علي "رضي الله عنه"، وتفضيله على الصحابة، حين رأى ميل والي الدكن إلى الروافض. "سامحه الله".

وكان أصله من بلاد بَكُلى، من بلاد هزارة). انتهى بلفظه الشريف.

ثالث عشر: الشيخ وحيد الزمان:

نسبه ومولده ونشأته:

ترجم الشيخ وحيد الزمان: كتاب ابن ماجه، وشرحه بالأردوية، سماه: "رفع العجاجة، عن سنن ابن ماجه". طبع بمطبعة "صِدِّيقي" بلاهور.

وهو وحيد الزمان بن مسيح الزمان اللكنوي.

ولد تقريباً، سنة 1258 ثمان وخمسين ومائتين وألف. وقرأ الجامع للترمذي على العلامة المدقق "بشير الدين القنوجي" في بوبال. ثم ارتحل إلى الحرمين الشريفين، وأقام هناك مدة طويلة.

وأخذ علم الحديث عن أحمد بن عيسى بن إبراهيم الشرقي الحنبلي وغيره.

وله مؤلفات عديدة منها:

التراجم لصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والموطأ، وغيرها.

وكان في مبدأ أمره حنفيّاً، ثم تحول إلى مذهب أصحاب ظواهر الحديث. وأنكر تقليد الأئمة في الفروع.

الصفحة ((217))

وفـــاته:

وتوفي لخمس بقين من شهر شعبان، سنة 1338 ثمان وثلاثين وثلاثمائة بعد الألف اهـــ.

الصفحة ((218))

وأما رواة هذا الكتاب

وأما رواة "كتاب ابن ماجه"، فقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب"، نقلاً عن "تاريخ قزوين" للرافعي: (والمشهورون برواية "السنن": أبو الحسن بن القطان، وسليمان بن يزيد، وأبو جعفر محمد بن عيسى، وأبو بكر حامد الأبهري اهـــ).

قال الحافظ: ومن الرواة عنه: سعدون، وإبراهيم بن دينار اهـــ.

قلت: والذي وقع لنا روايته من بينهم: الحافظ أبو الحسن بن القطان "صاحب ابن ماجه" ومن طريقه يروي هذا الكتاب اليوم.

وذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ" فقال: ("القطان" الحافظ الإمام القدوة: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القزويني، محدث قزوين وعالمها، ولد سنة 254هـــ أربع وخمسين ومائتين.

وارتحل في هذا الشأن، فكتب الكثير. سمع أبا حاتم الرازي، وإبراهيم بن ديزيل سيفنه، ومحمد بن الفرج الأزرق، والقاسم بن محمد الدلال، والحارث بن أبي أسامة، وأبا عبد الله بن ماجه "صاحب السنن" وإسحاق بن إبراهيم الديري، والحسن بن عبد الله اليونيني، ويحيى بن عبدك القزويني، وخلقاً سواهم.

روى عنه الزبير بن عبد الواحد الحافظ، وأبو الحسن النحوس، وأحمد بن علي بن لال، والقاسم بن أبي المنذر الخطيب، أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد القزويني، وأبو الحسن أحمد بن فارس اللغوي، وآخرون.

الصفحة ((219))

وتلا عليه بحرف الكسائي: أحمد بن علي السدائي، عن قراءته على الحسن بن علي الأزرق.

قال الخليلي أبو الحسن شيخ عالم بجميع العلوم: التفسير، والفقه، والنحو، واللغة.

وكان له بنون: محمد، وحسن، وحسين. ماتوا شباباً.

وسمعت جماعة من شيوخ قزوين يقولون: لم ير مثل أبي الحسن مثل نفسه في الفضل والزهد، أدام الصيام ثلاثين سنة، وكان يفطر على الخبز والملح. وفضائله: أكثر من أن تعد "رحمه الله تعالى".

وقال ابن فارس (في بعض أماليه): سمعت أبا الحسن القطان (بعدما علمت سنه) يقول: حين رحلت، كنت أحفظ مائة ألف حديث. وأنا اليوم، لا أقوم على حفظ مائة حديث.

وسمعته يقول: أصبت ببصري، وأظن أني عوقبت بكثرة كلامي "أيام الرحلة".

قلت: مات سنة 345 خمس وأربعين وثلاثمائة. اهـــ).

وقال المحدث عبد الغني الدهلوي في "إنجاح الحاجة":

(علي بن إبراهيم بن سلمة القطان "تلميذ ابن ماجه"، صاحب هذه النسخة: عادته أن يذكر بعض أسانيده بلا واسطة ابن ماجه، من الشيوخ الآخرين في هذه النسخة، لعلوه اهـــ).

ويقول العبد الضعيف "جامع هذه الأوراق" محمد عبد الرشيد النعماني: وأنا أروي هذا الكتاب المستطاب، من طريق شيخي الجليل

الصفحة ((220))

والعالم النبيل، مولانا محمد قدير بخش البدايوني "أبقاه الله تعالى" بالعز والكرامة. وهو يرويه عن شيخه ووالده: الشيخ حافظ بخش البدايوني، والشيخ عبد المقتدر البدايوني، بروايتهما عن الشيخ أبي عبد المقتدر عبد القادر، عن أبيه العالم الشهير الشيخ فضل "رسول الأموي" البدايوني، والشيخ جمال عمر "مفتي الحنفية بمكة المحمية". وهما يرويانه عن شيخ الحرم "محدث القرن المنصرم" خاتمة الحفاظ، الملا محمد عابد الأنصاري، الخزرجي السندي المدني: بإسناده المذكور في ثبته، المسمى: "بحصر الشارد، فيما حواه أسانيد محمد عابد".

وأروي أيضاً عن شيخي الأجل، الزاهد القدوة، العلامة المحدث، مدرس المعقول والمنقول، حاوي الفروع والأصول: مولانا حيدر حسن خان التونكي، شيخ الحديث بدار العلوم لندوة العلماء "رحمه الله" ورضي عنه رضى الأبرار، عن الشيخ الجليل السيد محمد نذير حسين الدهلوي، عن الشيخ الأجل المشتهر في الآفاق، أبي سليمان إسحاق بن بنت عبد العزيز الدهلوي، عن الإمام الأوحد الرحلة، الشيخ عبد العزيز: قطب الدين أحمد، المدعو بولي الله ابن أبي الفيض، عبد الرحيم العمري الدهلوي: بإسناده المذكور في "الإرشاد"، إلى مهمات الإسناد".

وأروي أيضاً عن شيخي: "العلامة الزاهد المذكور"، وعن أخيه الأكبر: العلامة المحقق، والفهامة المدقق، الإمام الحبر البحر، المحدث الفقيه، الأصولي المتكلم، المؤرخ، أعلم أهل عصره بالرجال: مولانا محمود حسن خان التونكي، صاحب "معجم المصنفين" رحمه الله تعالى. وهما

الصفحة ((221))

يرويانه عن المحدث المتقن، الشيخ القاضي: حسين بن محسن الأنصاري الخزرجي، السعدي اليماني. وهو شيخه: المحدث محمد بن ناصر الحازمي، عن شيخ مشائخنا: القاضي محمد بن علي الشوكاني، بإسناده المذكور في "إتحاف الأكابر، بإسناد الدفاتر".

ولشيخ شيخنا "الشيخ حسين بن محسن اليماني" لهذا الكتاب: أسانيد كثيرة شهيرة، مذكورة في إجازاته، رضي الله عنا وعن جميع مشائخنا، ونفع بعلومهم الأمة... آمين.

ومن أحسن النسخ الخطية، التي رأيناها بكراتشي "عاصمة باكستان": نسخة في مكتبة صديقنا، محب العلم وأهله: السيد حسام الدين الراشدي، وفقه الله تعالى لما يحب ويرضى. وكانت هذه النسخة سابقاً، في خزانة العالم الشهير: فقير الله بن عبد الرحمن، الحنفي، الجلال آبادي، ثم الشكاربوري "رحمه الله". وعليها خطه، ووضع عليها خاتمه. ثم اشتراه السيد هداية الله الحسيني "أحد أجداد الراشدي المذكور"، وعدد أوراق هذه النسخة: (290). وتشتمل كل صفحة منها: على خمس وعشرين سطراً بقطع كبير، وقرطاس عال، وخط جميل.

وقع الفراغ من كتابتها: نهار الإثنين ثامن مضت من شهر شعبان، سنة 1110 عشر ومائة بعد الألف.

ومكتوب في أول صفحة منها ما نصه: (الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول العبد الفقير إلى الله: إسماعيل بن عطاء الله: إني قد أخذت هذا الكتاب، وهو سنن الإمام الجليل الحافظ، الإمام الحجة: محمد بن يزيد الربعي القزويني، أبو عبد الله بن ماجه: سماعاً

الصفحة ((222))

وإجازة، عن مولانا وشيخنا شيخ الإسلام، وبركة الأنام، خادم السنة الشريفة، والآثار المنيفة، أحد الأئمة الأعلام، العالم العلامة، مولانا وسيدنا أبي محمد، الشيخ عبد الله ابن مولانا المرحوم الشيخ سالم

البصري المكي، أعاد الله علينا من بركاته وبركات علومه، آمين رب العالمين. وذلك بالمسجد الحرام، تجاه البيت والمقام، جهة باب إبراهيم، وذلك عام اثني عشر ومائة بعد الألف 1112 اهـــ).

وفي هامش هذه الصفحة ما نصه:

(الحمد لله، في نوبة الفقير إلى الله: إسماعيل بن عطاء الله الحلبي، ثم المكي، غفر الله لهما وللمسلمين آمين.

ابتداء القراءة يوم الأربعاء المبارك، إحدى وعشرين من شهر جمادى الأولى، عام اثني عشر ومائة وألف، اهـــ).

والشيخ عبد الله بن سالم البصري، ثم المكي من أحد مشائخ الحديث، المسندين في عصره، شرح "صحيح البخاري"، وسماه: "ضياء القارئ".

وله "رحمه الله": يد بيضاء، في تصحيحه للكتب الستة، بذل فيها الجهد الكثير، بحيث كان إليه المرجع في هذا الباب في عصره.

وثبته المسمى: "بالإمداد، بمعرفة علو الإسناد": مطبوع بدائرة المعارف، بحديث آباد الدكن بالهند.

وتوجد بهامش هذه النسخة: تعليقات وتصحيحات، بقلم تلميذه: إسماعيل الحلبي المذكور. ولكن التعليقات تنتهي إلى الورق "السادس والأربعين".

الصفحة ((223))

وبهذا نكتفي في بيان ما أردنا ذكره لمن يطالع هذا الكتاب المستطاب، رفع الله تعالى مقام مصنفه: "الإمام ابن ماجه" ونفع بعلومه الأمة، وصلى الله تعالى على خير خلقه، سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا: أن الحمد لله رب العالمين.

وقع الفراغ من تحرير هذه العجالة، المسماة **"بما تمس إليه الحاجة، لمن يطالع سنن ابن ماجه"**، قبيل عصر يوم الأربعاء، عشرين من محرم الحرام، من سنة 1373 ثلاث وسبعين وثلاثمائة بعد الألف، من الهجرة النبوية، على صاحبه ألف ألف صلاة وتحية.

وأسأل الله العلي العظيم: أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، مخلصاً من شوائب الرياء ودواعي التعظيم، وأن ينفعني به وكل من وقف عليه. إنه ذو الفضل العظيم، والمن العميم، وهو حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله أولاً وآخراً.

الصفحة ((224))

الصفحة ((225))

فهـــرس

الصفحة ((326))

الحديث في القرن الثالث

الصفحة ((227))

الموضوع **الصفحة**

الصفحة ((228))

الموضوع	**الصفحة**

الصفحة ((229))

الموضوع **الصفحة**

الصفحة ((230))

الموضوع	الصفحة

الصفحة ((231))

الموضوع	الصفحة

الصفحة ((232))

المعتنين بهذا الكتاب
شرحاً أو تعليقاً أو تجريداً لزوائده أو الكلام على رجاله

الصفحة